وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية الرقم التسلسلي:...../2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)

دفعة 2018

الميدان:علوم اقتصادية،علوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية
دراسة حالة:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-
خلال الفترة (2010م-2017م)

من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذة

✓ صالحي نادية - ملاح وئام

✓ ناصري عرجونة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مالكية حميدة	أستاذ مساعد-أ-	رئيسا
ملاح وئام	أستاذة محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
عابي وليد	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

والحمد لله الذي أنار دربنا بنور الإيمان والعقل

والحمد لله الذي مهد لنا العلم نورا ووهبنا درب النجاح

نوجه شكرنا الخاص إلى الأستاذة "ملاح وئام" بالإشراف على هذا العمل

وعلى النصائح والتوجيهات التي قدمتها طيلة إنجاز هذا العمل المتواضع

ونسال الله العظيم رب العرش العظيم أن يوفقها

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة"حفناوي أمال"لما لها من فضل بإرشادنا في هذا العمل،ودامت مثالا نقتدي به في العمل والتواضع.

و كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين ساهموا في نصحنا وتوجيهنا

وجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم

كما نتوجه بشكرنا واحترامنا إلى كل من ساهم في إنجاح عملنا سواء بالدعاء أو بالعمل والنصح

الفهارس

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	IV-I
فهرس الأشكال	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ–و
الفصل الأول: الأسس النظرية حول التنمية الريفية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية	03
المطلب الأول: ماهية التنمية	03
أولا: تعريف التنمية	03
ثانيا: أهمية التنمية	05
ثالثا: أهداف التنمية	05
المطلب الثاني: أبعاد التنمية	06
المطلب الثالث: عقبات التنمية	09
المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الريفية	10
المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية وأهدافها	11
أولا: تعريف التنمية الريفية	11
ثانيا: أهداف التنمية الريفية	12
ثالثا: أهمية التنمية الريفية	13
المطلب الثاني: أسس التنمية الريفية	13
المطلب الثالث: مشكلات التنمية الريفية وطرق علاجها	15
أولا: مشكلات التنمية الريفية	15
ثانيا: طرق علاجها	17
المبحث الثالث: أساسيات التنمية الريفية المستدامة	20
المطلب الأول: ماهية التنمية الريفية المستدامة	20
أولا: تعريف التنمية الريفية المستدامة	20
ثانيا: أهداف التنمية الريفية المستدامة	22

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الريفية المستدامة	23
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة	24
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: القروض الفلاحية وواقعها في الجزائر	
تمهيد	29
المبحث الأول: مدخل للقروض الفلاحية	30
المطلب الأول: مفهوم القرض الفلاحي	30
أولا: مفهوم القرض الفلاحي	30
ثانيا: أهمية القرض الفلاحي	32
ثالثا: طبيعته	32
المطلب الثاني: تصنيفات القروض الفلاحية	33
أولا: تصنيف القروض حسب استعمالاتها الرئيسية	33
ثانيا: التصنيف حسب آجال القرض	34
ثالثا: تصنيف القروض حسب درجة الإنتاجية	34
رابعا: تصنيف القروض حسب نوع الضمانات	35
المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر القرض الفلاحي	36
أولا: ضمانات القرض الفلاحي	36
ثانيا: مخاطر القرض الفلاحي	36
المبحث الثاني: أهم القروض الفلاحية المستحدثة في الجزائر	38
المطلب الأول: القرض الإيجاري	38
أولا: مفهوم القرض الإيجاري	38
ثانيا: أنواع القرض الإيجاري	41
ثالثا: الجوانب الإيجابية والسلبية للقرض الإيجاري	43
المطلب الثاني: قرض التحدي	45
أولا: تعريف قرض التحدي	45
ثانيا: مميزات قرض التحدي	45
المطلب الثالث: قرض الرفيق	48
أولا: تعريف قرض الرفيق	48
ثانيا: مميزات قرض الرفيق	49

المبحث الثالث: أثر القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية	50
المطلب الأول: دور القروض الفلاحية في توفير الإنتاج الفلاحي	51
أولا: دور القروض الفلاحية في توفير المواد الغذائية	51
ثانيا: دور القروض الفلاحية في توفير المواد الأولية	51
ثالثا: دور القروض الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي	52
المطلب الثاني: دور القروض الفلاحية في توفير فرص العمل والدخل	53
أولا: دور القروض الفلاحية في توفير فرص العمل	54
ثانيا: مساهمة القروض الفلاحية في تحقيق الدخل الوطني	54
المطلب الثالث: أهمية القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية	55
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتمويل التنمية الريفية عن طريق القروض الفلاحية في بنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-	
تمهيد	59
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-	60
المطلب الأول: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	60
أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	60
ثانيا: التطور التاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
ثالثا: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	62
المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	63
المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-	68
أولا: مهام وكالة بدر تبسة-488-	68
ثانيا: مزايا: وكالة بدر تبسة-488-	68
ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة-488-	69
المبحث الثاني: دراسة حالة القروض الفلاحية المستحدثة بوكالة تبسة-488-	72
المطلب الأول: دراسة القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة -488-	72
أولا: تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة-488-	72
ثانيا: خطوات منح القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة -488-	75

المطلب الثاني: دراسة قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة -488-	78
أولا: تطور قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة-488-	78
ثانيا: خطوات منح قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة -488-	80
المطلب الثالث: دراسة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة -488-	83
أولا: تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة-488-	83
ثانيا: خطوات منح القرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تبسة -488-	86
المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التنمية الريفية	88
المطلب الأول: تحليل مؤشر الإنتاج الفلاحي	88
أولا: الإنتاج النباتي	89
ثانيا: الإنتاج الحيواني	93
المطلب الثاني: تحليل مؤشر فرص العمل	97
خلاصة الفصل الثالث	99
الخاتمة العامة	101
قائمة المراجع	105
الملاحق	123-111
الملخص	

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	67
02	الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة-488- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2012-2017)	69
03	أعمدة بيانية تبين تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2012-2017)	74
04	أعمدة بيانية تبين تطور القرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2012-2017)	79
05	أعمدة بيانية تبين تطور القرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2012-2017)	85
06	تطور فرص العمل خلال الفترة من (2010-2017)	97

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة	24
02	تطور القرض الإيجاري في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2010-2017)	73
03	نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية القرض الايجاري	76
04	نوع العتاد موضوع طلب القرض الإيجاري	76
05	الإهتلاك الدوري لقرض الإيجاري	77
06	تطور قرض التحدي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2010-2017)	78
07	نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية القرض التحدي	81
08	نوع العتاد موضوع طلب القرض التحدي	82
09	الإهتلاك الدوري لقرض التحدي	83-82
10	تطور قرض الرفيق في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- (2010-2017)	84
11	نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية القرض الرفيق	87
12	نوع العتاد موضوع طلب القرض الرفيق	87
13	الإهتلاك الدوري لقرض الرفيق	88
14	تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2009-2017)	91-90
15	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2009-2017)	95-94
16	تطور فرص العمل خلال الفترة (2009-2017)	97

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "الأم"	111
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-	112
03	فاتورة القرض الإيجاري	113
04	جدول الإهتلاك لقرض الإيجاري	114
05	جدول الإهتلاك لقرض التحدي	115
06	فاتورة قرض الرفيق	116
07	تطور الإنتاج الفلاحي من الفترة 2009 إلى 2017	122-117
08	تطور فرص العمل من الفترة 2009 إلى 2017	123

مقدمة

تعتبر التنمية الريفية من أهم المجالات التي نالت إهتماما كبيرا من طرف العلماء الاقتصاديين في الآونة الأخيرة، وذلك لما لها دور في دعم الإقتصاد ككل، وزيادة الناتج المحلي والتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لأهميتها في تطوير الريف وسكانه، فالتنمية وكما أشار إليها الباحثون في هذا المجال هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الإعتماد على الذات ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، كما تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وتحتل أيضا أهمية خاصة بسبب شساعة وتنوع المناطق الريفية وتوفير مجال للاستثمار و التنمية والتشغيل.

أما بالنسبة للقروض الفلاحية أصبحت الشغل الشاغل في العديد من الدول لما لها من أهمية بارزة في المجتمع الريفي، للنهوض بالقطاع الفلاحي بكل ما تتوفر عليه من موارد وإمكانيات لإحداث هذه التنمية، من خلال عملية التجديد والإحلال وتوسيع المشاريع الفلاحية، إذ تعتبر هذه الأخيرة مصدرا من مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مصدر واحد، وكل هذا قد يساعد على التخلص من التبعية الاقتصادية للخارج.

ولذا قامت الدولة الجزائرية بغية تطوير الريف بطرح جملة من القروض، وذلك من خلال تبني سياسيات جديدة للإسراع بالخروج من التخلف الاقتصادي، ومساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه، ومن بين القروض المطروحة: "القرض الإيجاري، قرض التحدي، قرض الرفيق."، التي كانت وجهة للفلاحين، بسبب حاجاتهم في دعم وتمويل مشاريعه الفلاحية، وتحسين مستوياتهم المعيشية.

وقد أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية تبسة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/86 المؤرخ في 13-03-1982، من أجل النهوض بالتنمية الريفية في الولاية، خاصة أنها معروفة بطابعها الريفي الخصب، وتنوع أقاليمها، لذلك تحتاج لمثل هذه المؤسسات من أجل تمويلها ودعمها ومتابعتها.

أولا: الإشكالية الرئيسية:

على ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ✓ **ما مدى مساهمة القروض الفلاحية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحقيق التنمية الريفية؟**

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

1. فيما تتمثل القروض الفلاحية المستحدثة في الجزائر وما واقع تطبيقها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
2. كيف يؤثر القرض الإيجاري على مؤشرات التنمية الريفية؟
3. ما مدى تأثير قرض التحدي على مؤشرات التنمية الريفية؟
4. كيف يساهم قرض الرفيق في رفع مؤشرات التنمية الريفية؟

ثالثا: الفرضية الرئيسية:

تساهم القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية، وذلك من خلال رفع مؤشراتها لتطوير الريف.

رابعا: فرضيات البحث:

1. تتمثل القروض الفلاحية المستحدثة في الجزائر في القرض الإيجاري، قرض التحدي وقرض الرفيق، أما فيما يخص واقع تطبيقها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فهو يركز أكثر على القرض الإيجاري، حيث يمنحه أكثر من مرة في السنة.
2. يؤثر القرض الإيجاري على مؤشرات التنمية الريفية بالإيجاب.
3. قرض التحدي من القروض الفلاحية المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يرفع من مستوى مؤشرات التنمية الريفية.
4. يساهم قرض الرفيق في الحد من الأعباء التي يعاني منها الفلاح.

خامسا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التوصل إلى معرفة القروض الفلاحية المستحدثة، باعتبارها موضوع جديد وأثرها على دعم الفلاحة، وكذا دورها في التنمية الريفية والاقتصاد الوطني ككل.

سادسا: هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية القروض الفلاحية المستحدثة (القرض الإيجاري، قرض التحدي، قرض الرفيق)، في الرفع من نسبة الإنتاج الفلاحي الذي يسمح بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص

العمل للقضاء على البطالة الذي يعتبر بدوره أساس التنمية الاقتصادية الشاملة بما فيها التنمية الريفية، وهذا من خلال إيجاد الحلول التمويلية للمشاكل التي يواجهها الفلاح خلال مساره الفلاحي.

سابعا: حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل القطاع الفلاحي من خلال القروض الفلاحية المستحدثة، وقد اقتصر مجال دراستنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة_488_، وكاستفسارات ثانوية لجأنا إلى مديرية لمصالح الفلاحية لولاية تبسة.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية في تحليل الدراسة حالة أهم القروض الفلاحية المستحدثة لوكالة تبسة_488_، وكذلك تحليل مؤشرات التنمية الريفية في الفترة الممتدة من 2010م إلى 2017م.

ثامنا: منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين أساسيين وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا نظرا لطبيعة الموضوع ومحاولة الوصول إلى كافة جوانبه، حيث تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي خاصة في الجوانب النظرية عند التعرض للمفاهيم والتعريفات ذات الصلة بالموضوع من مختلف المراجع؛
- المنهج التحليلي واستخلاص معظم الإحصائيات من خلال الجداول والأشكال؛
- أسلوب دراسة الحالة من خلال الجانب التطبيقي عند أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة لإسقاط موضوع الدراسة عليه.

تاسعا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب في الحقيقة جعلتنا نختار هذا الموضوع "دور القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية".

- الرغبة في البحث حول هذا الموضوع باعتباره موضوع جديد؛
- تشجيع الأجيال القادمة على الاهتمام بالقطاع الفلاحي؛
- الموضوع يعتبر ضمن متطلبات التخصص.

عاشرا: صعوبات البحث:

- قلة الدراسات السابقة التي تتحدث عن القطاع الفلاحي والقروض الفلاحية المستحدثة بشكل عام، وكذلك فيما يخص التنمية الريفية؛
- قلة المراجع التي تخدم الموضوع؛
- صعوبة الحصول على الوثائق من البنك أثناء دراسة الحالة؛
- لا توجد إحصائيات لبعض السنوات ووجود تناقضات في معظمها.

إحدى عشر: الدراسات السابقة:

سيتم الرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وأهم هذه الدراسات ما يلي:

1. **دراسة منال نمر قشوع (2009)، بعنوان:** إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية –حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكوم–، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح في نابلس–فلسطين.

جاءت هذه الدراسة لتعرف على الواقع الحالي لمنطقة الشعراوية من حيث خصائصها والأنشطة الموجودة بها، ومدى تحقق واقع التنمية كنوع من التكامل من خلال مشاركة المجتمع المحلي، والبحث في إمكانية تحقيق التنمية الريفية المتكاملة مع جميع الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... إلخ)، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- أهمية القطاع الزراعي (النباتي، الحيواني)، باعتباره من أهم الموارد المعيشية والاقتصادية لسكان الشعراوية، وباعتباره السلة الغذائية لمحافظة طولكوم؛
- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى مراكز صنع القرار أي التمثيل في الهيئات المحلية حيث تم تمثيلهن حسب التمثيل النسبي؛
- عدم وجود استراتيجيات التطوير وتنمية قطع الزراعة وتحسين كفاءة استخدام الأراضي الزراعية مع تصنيع وتحسين قطا الخدمات من أجل تحقيق تنمية ريفية متكاملة في منطقة الشعراوية؛
- إنشاء بنوك متخصصة في قطاع الزراعة والإسكان وتطوير الجمعيات الزراعية في منطقة الشعراوية من خلال فتح فروع للتوفير والادخار فيها.

2. **دراسة هاشمي الطيب (2014)، بعنوان:** التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات التنمية الريفية والزراعية مختلفة، بل عرفت سياسة واحدة على ربعين سنة، ولم تستفيد من الثروة المالية والبشرية؛
- استمرار تخلف القطاع الفلاحي السائد، تمثل تفتت الأراضي الزراعية وخلال توزيعها وتخلف الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وافتقاره التكنولوجية نظرا لانتشار الأمية في أوساط الفلاحين، وهذا ما أدى إلى تدني مستوياته مع الزيادة السكانية وبالتالي استمرار العجز الغذائي مما أدى بالدولة بتغطية الاستيراد.

يلاحظ أن الدراسات السابقة تتشابه في تحليل واقع المنطقة مع الدراسة، وتطبيق واقتراح نماذج خاصة بالتنمية الريفية والتنمية الريفية المستدامة.

وتختلف في التركيز على الأمور التالية:

- التركيز على نوع من التنمية؛
- تشكيل قطب نمو في منطقة معينة من مناطق الدراسة.

3. **دراسة بن حركات عائشة (2015)، بعنوان:** القرض الرفيق وأفاق تطويره في الجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة.

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى فعالية الروض الفلاحية خاصة قرض الرفيق في الرفع من نسبة الإنتاج الفلاحي الذي يسمح بتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر بدوره أساس التنمية الاقتصادية الشاملة، من أجل إيجاد الحلول التمويلية للمشاكل التي يواجهها الفلاح خلال الموسم الفلاحي، وقد وصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- التعامل بالقرض الرفيق كان له تأثير على كافة المحاور الخاصة بالاستفادة من القرض حيث كانت اتجاهات العينة نحو موافق ومعامل ارتباط بـ0.345 ووسط حسابي بـ 2.44؛
- كانت معظم أجوبة العينة تدل على تطوير القرض الرفيق في الجزائر وهذا لأهميته في القطاع الفلاحي؛
- ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل البنك للفلاحين؛
- العمل على تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنك حتى يكون العميل على الإطلاع بكل جديد.

يلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة في التطرق إلى قرض الرفيق، وتختلف في التركيز على أهم القروض الفلاحية المستحدثة، وكذلك تفصيل كل قرض على حدى.

وفي حين أن هذه الدراسة تسعى لتحقيق التنمية الريفية، حيث تتناول في إطارها النظري على مفاهيم حول التنمية الريفية وأهدافها وأسسها والمشاكل التي تعاني منها وطرق علاجها، فالبعض من هذه الدراسات لم تتطرق إلى التنمية الريفية والبعض الآخر تناول التنمية الفلاحية.

إثني عشر: هيكل البحث:

للإحاطة بالموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: الأسس النظري حول التنمية الريفية.

- ✓ **المبحث (01):** الإطار المفاهيمي للتنمية,
- ✓ **المبحث (02):** عموميات حول التنمية الريفية.
- ✓ **المبحث (03):** أساسيات التنمية الريفية المستدامة.

الفصل الثاني: القروض الفلاحية وواقعها في الجزائر.

- ✓ **المبحث (01):** مدخل للقروض الفلاحية.
- ✓ **المبحث (02):** أهم القروض الفلاحية المستحدثة في الجزائر.
- ✓ **المبحث (03):** أثر القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتمويل التنمية الريفية عن طريق القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتمية الريفية وكالة تبسة-488-.

- ✓ **المبحث (01):** تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-.
- ✓ **المبحث (02):** دراسة حلة القروض الفلاحية المستحدثة بوكالة تبسة-488-.
- ✓ **المبحث (03):** تحليل مؤشرات التنمية الريفية.

الفصل الأول:

الأسس النظري حول التنمية الريفية.

تمهيد:

تعتبر التنمية الريفية أمرا ضروريا في الاقتصاد الوطني، حيث برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفقر وتوسيع فرص للعمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي من خلال التنمية الريفية، وكل هذا راجع إلى التطور الذي عرفه مصطلح التنمية الريفية حيث ساعد على الخروج من دائرة التخلف إلى دائرة التطور في الأرياف وتشجيع الأجيال القادمة على الاهتمام بالجانب الريفي وترسيخ فكرة الاهتمام بهذا الجانب. وبالتالي تنقسم مباحث هذا الفصل إلى ثلاثة وهي:

- الإطار المفاهيمي للتنمية؛
- عموميات حول التنمية الريفية؛
- أساسيات التنمية الريفية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية

التنمية هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، تعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغيير من واقع مختلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ماهية التنمية؛
- أبعاد التنمية؛
- عقبات التنمية.

المطلب الأول: ماهية التنمية

يختلف مفهوم التنمية باختلاف الأفكار والأهداف المراد الوصول إليها ، ويمكن صياغة تعريفها وأهدافها وفق ما يلي:

أولا: تعريف التنمية:

قبل التطرق إلى تعريف التنمية لابد من توضيح معنى كلمة النمو فيما يلي:

- النمو هو: "الزيادة في الناتج أو الدخل القومي لكل فرد."[1]
- ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "الزيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي."[2]
- ويعرف أيضا على أنه: "ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي."[3]

من خلال التعارف السابقة تم استخلاص تعريف للنمو بأنه التغير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين أي يغيره من حالة إلى حال أفضل.

تعددت تعار يف التنمية بين العلماء والباحثين و سيتم ذكر البعض منها فيما يلي:

---

[1] بربرة انهجام، **الاقتصاد والتنمية**، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سورية، 2010، ص:16.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:4.

[3] محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:46.

- **عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها:** "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمات المجتمعات المحلية ومبادئها."[1]
- وعرفتها أيضا بأنها: "العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. " [2]
- **ويمكن تعريفها أيضا بأنها:** "مجموعة الوسائل والجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثورة بشقيها المادي والبشري والتي بدورها تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية."[3]

التنمية هي العملية التي يتم بمقتضاه الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وتشمل جميع طبقات المجتمع دون التركيز على طبقة معينة، حيث تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال استغلال الموارد والإمكانيات المتوفرة.

ويمكن التمييز بين التنمية والنمو، ويتبين ذلك فيما يلي:[4]

- النمو يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يرتبط بضرورة حدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مرونا بحدوث يغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالاقتصاد الدولي.
- إن النمو يأتي بطريقة عفوية تلقائية، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة، فيأتي بصورة عفوية تلقائية دون إعداد أو تخطيط مسبق.

---

[1] إبراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية والتعليم والتعلم في الوطن العربي**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص:10.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص:30.

[3] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:22.

[4] جمال حلاوة و علي صالح، **المرجع السابق**، ص ص: 30،31.

ثانيا: أهمية التنمية:

من خلال ما تقدم فإن للتنمية أهمية كبيرة في حياة الفرد، ويمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
2. توفير فرص العمل للمواطنين؛
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجيات المواطنين؛
4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع؛
5. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
6. تسديد ديون الدولة؛
7. تحقيق الأمن القومي.

ثالثا: أهداف التنمية:

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، بغض النظر عن أهدافها التنموية والتي تحددها أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وحتى السياسية ويمكن تلخيصها في النقاط الأساسية الآتية :[2]

1. زيادة الدخل القومي الحقيقي؛
2. رفع مستوى المعيشة؛
3. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات؛
4. التوسع في الهيكل الإنتاجي.

وخلاصة القول أن مفهوم التنمية يمثل طريقا للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل.

[1] محمود علي الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:42 ،43.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، دار الكر مل، عمان، 1993م، ص ص: 55،57.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية.

يتضح مما سبق أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي:

1- البعد المادي للتنمية:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المختلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

1. تحقيق التراكم الرأسمالي؛
2. .تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
3. سيادة الإنتاج السلعي؛
4. عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لأحداث التغير في البنيان الاجتماعي. [1]

2- البعد الاجتماعي للتنمية:

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص: 131، 132.

الأول: المرادفة بين التنمية والتحديث (Modernization)، والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

وأن المفهوم الجديد للتنمية، وفق هذا المنظور، تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

الثاني: هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات، والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة، أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية، واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات، وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان. [1]

3- البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية، إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.[2]

---

[1] مدحت القريشي، **المرجع السابق**، ص ص:132، 133.

[2] محاسن محمد الحسين البدراوي، **التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في السودان**، دراسة لمدينة الخرطوم العاصمة، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، غير منشورة، ص ص: 389، 390.

4- البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي، وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول، والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7% كما شهد عقد الستينيات نشأة منظمة الغات (Gatt)، أي الاتفاقية العامة للتجارة، والتعريفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (Unctad)، أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافئ، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6%، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.[1]

5- البعد الحضاري للتنمية:

تم الإشارة سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة، ويقضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[2]

6- البعد الإداري والتنظيمي للتنمية:

لاشك أن الأهداف الإنمائية لا تتحقق في أرض الواقع، إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق...الخ، ويهدف البعد التنظيمي إلى مناقشة البديلات التنظيمية المختلفة التي تمكن من معرفة أيها أكثر كفاءة في تحقيق أهداف إستراتيجية التطوير.[3]

حيث يتبين من هذه الأبعاد أن كل بعد للتنمية يوضح ويساعد على فهم جوانبها في كل مجالاتها المادية والاجتماعية والسياسية والدولية والحضارية والإدارية وتحقيق التكامل بينهم.

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص:133.

[2] محمد حسين دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقي، بيروت-لبنان، 2009، ص:16.

[3] محمد دويدار وآخرون، **استراتيجية الإعتماد على ذات، نحو منهجية جديدة للتطور العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية**، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 1980، ص ص:59، 60.

المطلب الثالث: عقبات التنمية:

للتنمية مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول، وهي تختلف من مجتمع لآخر، ويمكن تقسيم عقبات التنمية إلى 03 أقسام رئيسية وهي:[1]

1. العقبات الاقتصادية:

تعاني أغلبية الدول النامية من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضا في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضا في مستوى إنتاجية الفرد العامل، ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة، وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

2. العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية، فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية، والتي تؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة واستقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيئة قادرة لإدارة المجتمع، وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما.

وأما بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع، فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:58، 59.

3. العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى خاص، لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والمحسوبيات في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية.

فتحتاج الدول النامية إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية من نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية.

من خلال ما تم التطرق إليه تم استنتاج أن التنمية تعاني من عقبات في مجالاتها المختلفة عرقلت نموها وتطورها.

تم التوصل في هذا المبحث إلى أن التنمية تشمل توحيد الجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة، وذلك من أجل توفير فرص العمل، وتحقيق الأمن القومي وبالتالي توسيع في الهيكل الإنتاجي للخروج من دائرة التخلف إلى دائرة النمو.

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الريفية

تعتبر التنمية الريفية حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر من أضعف حلقاتها في العالم الثالث، لهذا تسعى الدولة الجزائرية للحد من هذا الضعف الذي طرأ على هذه الأخيرة، وذلك من خلال وضع مجموعة من الحلول، وسيتم الوقوف في هذا المبحث على كل من:

- مفهوم التنمية الريفية وأهدافها؛
- أسس التنمية الريفية؛
- مشكلات التنمية الريفية وطرق علاجها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية وأهدافها.

إن السعي وراء الحياة وأسبابها قاد الإنسان إلى استغلال الطبيعة وخيراتها لإيجاد أساليب إنتاج مختلفة، من خلال تنمية القدرات والأفكار وحتى الأساليب لأجل تحقيق أهداف منشودة

أولا: تعريف التنمية الريفية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الريفية سيتم توضيح مصطلح الريف في عدة تعار يف سيتم ذكرها كالأتي:

- عرف مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة الريف على أنه: "ذلك المكان الذي يشمل المدن والقرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة."[1]
- **كما عرف أيضا بأنه:** "صفة تطلق على كل من يتصل بالريف وهو ضد الحضر، وإذا أطلقت على شخص فمعناه أنه ساكن الريف، أي ممن يقومون بأعمال لها علاقة بالزراعة يمكن أن نطلق تجاوزا على كلمة ريفي، على بعض الناس الذين لا يشتغلون بالفلاحة وإن كانوا يعيشون في الريف ويستخدم الجغرافيون هذه الكلمة ويقصدون بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطهم."[2]
- **وقد عرفاه منظمة الزراعة والتغذية واليونسكو بأنه:** "المجتمع الذي يعيش في تجمعات سكانية التي عددها لا يتجاوز 10 آلاف نسمة متواجدون في المناطق الريفية بها مزارع ومراعي وغابات وأنهار وجبال، وقد تكون صحاري، كما أن نشاطهم الأساسي هو الزراعة وبأجور ضعيفة ومنخفضة، ويتوفر فيه الأراضي بأسعار منخفضة، إضافة إلى أنه مكان تتأثر فيه الأنشطة بالأسعار المرتفعة للمعاملات التجارية، تضاف إليها المسافات البعيدة عن المدن والبنية التحتية الفقيرة."[3]

ويمكن استنتاج تعريفا للريف فهو يمثل المناطق التي تكون فيها الكثافة السكانية ضعيفة والظروف المعيشية بها صعبة، حيث يعتمد سكانها على النشاط الزراعي.

---

[1] محمد الجوهري وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، دون بلد نشر، 2009، ص:78.

[2] عبد الغاني قتالي، **عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة– الجزائر، غير منشورة، 2010، ص:22.

[3] Unesco et Fao : l'éducation pour le développement rural ; vers des orientations ouvelles, (étude conjointe) ; 2005 ; P :24.

ولقد وردت في التنمية الريفية عدة تعار يف سيتم ذكرها كالأتي :

- **عرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها:** "إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم الفقراء، وتتضمن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل أكثر الفقراء الساعين لرزقهم في المناطق الريفية."[1]
- **ويعرف أيضا معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنها:** "خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والموارد القائمة في المجتمع، ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع خطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية، ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف، ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة."[2]
- **وتعرفها منظمة الأسكوا بأنها:** "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وتلبية احتياجاتهم بالانتفاع بكافة الموارد الطبيعية، والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع."[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنمية الريفية هي عبارة عن إستراتيجية أهميتها تكمن في التغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشي الأفضل في المناطق الريفية، ومن خلال هذه الأخيرة سيتم التطرق لأهداف التنمية الريفية.

ثانيا: أهداف التنمية الريفية

بما أن التنمية الريفية مكملة للتنمية المحلية، وهي جزء من التنمية القومية، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:[4]

- الحد من الهجرة الريفية؛

---

[1] البنك الدولي –التنمية الريفية– ورقة عمل قطاعية، إعداد مجموعة من خبراء البنك، دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري 1975، ص:3.

[2] بن صالح الأخذاري، **التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 2015، ص:70.

[3] منال محمد نمرقشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية–حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طوكيو"**– أطروحة لنيل شهادة الماجستير، التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين ،غير منشورة، 2009، ص:24.

[4] بن صالح الأخذاري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:71،72.

- عملية تهدف إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة؛
- تهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي؛
- إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي؛
- تمكين المجتمع الريفي من الاندماج في حياة المجتمع القومي.

ثالثا: أهمية التنمية الريفية

تتمثل أهمية التنمية الريفية في النقاط الآتية:[1]

- ارتفاع نسبة سكان الريف؛
- قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية؛
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف عن المدن: تعليم، صحة، إسكان....الخ؛
- انخفاض العائد من الزراعة والصناعة؛
- استمرار فجوة الكفاءات البشرية من القرية للمدينة؛
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة.

تعتبر التنمية الريفية من أهم الاستراتيجيات التي تخدم كل القطاعات منها الاقتصادية والاجتماعية والتي تعمل على رفع المستوى الاقتصادي، وتلبية احتياجات كل أفراد المجتمع من خلال الانتفاع بكل الموارد الطبيعية، حيث تحد من الهجرة الريفية وتهدف إلى التوزيع العادل للثورة، وتحقيق التوازن بين كافة القطاعات، وتشجيع الاستثمارات الريفية لجذب اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة وتحسين المستوى المعيشي.

المطلب الثاني: أسس التنمية الريفي

للتنمية الريفية مجموعة من الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد للنهوض بالمجتمع الريفي، والتشجيع على إيقاظ الوعي الاجتماعي، حيث تتمثل هذه الأسس في جملة من النقاط الآتية :[2]

---

[1] منال محمد نمر قشوع، **مرجع سبق ذكره**، ص:25.

[2] كمال التابعي وعلي المكاوي، **علم الاجتماع العام**، دار النشر الإلكتروني، القاهرة–مصر، دون سنة نشر، ص:228.

1. ضرورة أن تأتي المبادرة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين؛
2. إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى القرويين، يعد من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية؛
3. ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية، فهي التي تحكمهم وتحمسهم، وهي مصدر القوة والحركة وتطوير المجتمع، ولهذا يتطلب وضع برنامج تكفل توجيه مسار الحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق تغيرات اجتماعية تنهض بالريف؛

وهناك أسس أخرى تتمثل فيما يلي : [1]

4. يضع خطط التنمية إحصائيون مدربون، بما يكفل مشاركة غالبية الناس، والاستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب، وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأراضي وطرق الزراعة؛
5. تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية، وتهدف التنمية الريفية بصفة خاصة إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية؛
6. دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية، وذلك لما تلعبه الحركة من دور هام في تدعيم موقف الفلاح ومساندته في مختلف المواقف الحياتية؛
7. النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها بالمجتمع، تمثل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية مجتمع وأفراد الأسرة؛
8. يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي؛
9. هي عملية قائمة على استغلال إمكانات الريف وقدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية، من خلال العمل على توظيفها توظيفا عقلانيا وسليما دون المساس بالبيئة؛
10. ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية؛
11. ضرورة أخذ الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية.[2]

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، 2009، ص ص:235،237.

[2] كمال التابعي وعلي المكاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:234.

من خلال ما سبق يتبين أن أسس التنمية الريفية تقوم على وعي وتدريب الفلاحين على دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات، والنهوض بالمرأة الريفية وتوضيح دورها الفعال في الريف.

المطلب الثالث: مشكلات التنمية الريفية وطرق علاجها

تلعب التنمية الريفية دور كبير في النمو الاقتصادي، لذلك وجب الاهتمام بها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

تتخلل عملية تقدم وتنمية الريف مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والعمرانية، ما يستوجب على السلطات إيجاد طرق للحد منها أو لعلاجها جذريا.

أولا: مشكلات التنمية الريفية

تعددت مشكلات التنمية الريفية حيث تنقسم إلى:

1. **المشكلات الاقتصادية:** وتتمثل في:[1]

- **قلة الدخل:** أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأراضي والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح إلى جانب عدم وجود مكاسب أخرى للكسب غير الزراعة؛
- **أثر البناء الإقطاعي في الريف:** والذي أدى إلى تفتت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير وصغر المساحات التي يزرعها؛
- **ضعف الإنتاج:** وقد أدى ذلك إلى التمسك بإتباع الطرق الزراعية القديمة، واستعمال الآلات والأدوات البدائية؛
- **فرص العمل المحدودة ونقص الحرف:** ويعود ذلك إلى تزايد السكان بسرعة أكبر من زيادة موارد الإنتاج؛
- **قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية:** ويرجع ذلك إلى نقص التخطيط للإنتاج الصناعي مع الحاجة للأسواق وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات الموجودة، والحصول على الموارد الخام وتسويق الإنتاج.

[1] ناجي بدر إبراهيم ،**علم الاجتماع** الريفي، جامعة دمنهور، مصر، 2015، ص:265.

2.**المشكلات الاجتماعية:** وتتمثل فيما يلي: [1]

- سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية وانعدام التأثير المتبادل بين الأفراد؛
- فقدان الريف لعنصر تجديده كنتيجة حتمية للهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، وخاصة هجرة المتعلمين والمثقفين وذوي الحرف والمهارات والصناع؛
- نقص وسائل الترفيه ومن ثم عدم الاستفادة الإيجابية من وقت الفراغ؛
- التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الجديد والحديث، والتغيير في مجالات الحياة المختلفة؛
- إعاقة المرأة الريفية عن القيام بدورها الفعال في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع وخاصة في مجالات الأسرة وتنظيمها والتربية والمجالات المجتمعية من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية.

3. **المشكلات الثقافية:** وتتلخص هذه المشكلات فيما يلي: [2]

- الجهل وانتشار الأمية التي تقف حائلا أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة إلى الريفيين؛
- ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله؛
- عدم معرفة الطريق الصحيح لأداء الأعمال المختلفة أو إنسابها وإصلاحها لتحسين مستوى الحياة الريفية؛
- عدم معرفة دور المؤسسات الموجودة بالقرية وخدماتها وإمكانياتها حتى يمكن الحصول منها على فائدة منشودة؛
- عدم ملائمة المناهج الدراسية في الغالب لحياة الريف، نظام التعليم يعلم الفرد القراءة والكتابة، دون أن يلم بمعرفة البيئة الريفية، التي يعيش فيها كمزارع أو صانع أو مثقف.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سبق ذكره**، ص:224.

[2] **المرجع السابق**، ص ص:225،226.

4.المشكلات الصحية: تتمثل المشاكل الصحية في مجموعة من النقاط وهي: [1]،

- يعاني المجتمع الريفي من مشكلات الماء، والصرف الصحي، والسكن غير الصحي الذي ينتج عنه الأمراض المتواطنة؛
- استخدام مياه غير صالحة للشرب في الشرب والاستحمام وغسيل الخضر والملابس؛
- تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض كالذباب والبعوض والبراغيث والفئران؛
- قلة التهوية بالمساكن الممتلئة بالدخان الناتج عن الأفران المنزلية مما يؤدي لأمراض سوء التهوية مثل السل وأمراض الجهاز التنفسي والأنفلونزا.

5.المشكلات العمرانية والسكانية: تتمثل المشكلات العمرانية والسكانية في النقاط التالية: [2]

- عدم وجود تخطيط علم القرية ومساكنها وتوزيعها ومراقبتها وانتشارها عشوائيا؛
- ضيق الطرق وعدم استقامتها مما يعيق حركة السير والنقل داخل القرية؛
- تلاصق المنازل ووجود الحظائر بداخلها؛
- الافتقار إلى مياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق؛
- عدم توفير الكهرباء سواء بالطرق أو بالمساكن.

ثانيا: طرق علاجها:

تنقسم طرق العلاج إلى مجموعة من الحلول حسب كل القطاعات التي تواجهها مشاكل وهي كالتالي:

01. **علاج المشكلة الاقتصادية:** وتتمثل طرق علاجها في: [3]

- تخطيط السياسة الزراعية ووضع خطة سليمة للإنتاج تمكن من توفير المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب والكميات المطلوبة والمواصفات المرغوبة؛
- تحسين الإنتاج الزراعي بمساعدة الدراسة العلمية لأنواع التربية وإمدادها بحاجياتها من المياه والأسمدة بالكميات المناسبة لكل محصول؛
- توفير إنتاج البذور المحسنة التي تعطي محصولا أكبر وأصنافا أجود؛

---

[1] **المرجع السابق**، ص:226.

[2] **المرجع السابق**، ص: 227.

[3] ناجي بدر إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص:265.

- الاهتمام بإعداد المحاصيل للتسويق وتعبئتها بطريقة سليمة وتسويقها في الوقت المناسب؛
- زراعة المحاصيل اللازمة لزيادة الإنتاج الحيواني؛
- الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الأيادي العاملة وخلق فرص عمل جديدة والاستفادة من تصنيع وحفظ المنتجات.

02. **علاج المشكلة الاجتماعية:** يتطلب علاجها الاهتمام بالنواحي التالية:[1]

- التوعية الاجتماعية ونشر التقاليد الحميدة المناهضة للعادات والأمثلة السلبية بما يقابلها من العادات المرغوبة ونشر الاتجاهات الإيجابية التي تحظى على العمل البناء؛
- الإرشاد الديني وتوضيح رأي الدين الصحيح في المسألة الاجتماعية ونشر آراء العلماء المتطورة في تفسير أحكامه؛
- حث أكبر عدد من القرويين على الاشتراك في العمل والإسهام في المشروعات المختلفة التي تعود عليهم وعلى قريتهم بالنفع؛
- نشر الأندية الريفية والساحات الرياضية، وتوجيه الريفيين لقضاء وقت الفراغ فيما يفيدهم ويعود عليهم بالنفع، مثل تكوين جمعيات للهوايات في الأندية وتشجيع الشباب على القيام بالأنشطة المختلفة كتربية النحل، الدواجن، زراعة الخضر؛
- الاهتمام بتشجيع المرأة الريفية على المشاركة الإيجابية في النهوض بمجتمعاتنا وذلك بالتعليم والتثقيف وتكوين الأندية واللجان النسائية.

03. **علاج المشكلة الثقافية:** تتمثل فيما يلي:[2]

- الاهتمام بتعليم الكبار ومحو أميتهم؛
- العناية بنشر المكتبات العامة وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفيين، وما يهمهم من أنواع العلوم والمعرفة؛
- الاهتمام بالنشرات والمجلات والصحف المحلية التي تتناول ما يهم الريفيين من موضوعات وأخبار؛
- تكييف نظام التعليم في مدارس القرية بما يناسب البيئة وتعديل مناخه بما يساعد على إيجاد شريحة مثقفة من الفلاحين والعمال؛
- الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية وإتاحة الفرصة أمامها.

---

[1] **المرجع السابق**، ص:266.

[2] **المرجع السابق**، ص:268.

04. **علاج المشكلة الصحية:** وتتلخص هذه المشكلات في نقاط العلاج التالية:[1]

- القضاء على مصادر انتشار الأمراض مثل ردم البرك والمستنقعات وتحويلها غلى مزارع سمكية؛
- حفظ وتخزين السماد بطريقة تمنع توالد الذباب والحشرات؛
- انتشار مراكز طبية للكشف عن اللحوم؛
- تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعي بأنواع الأمراض المختلفة، وطرق الوقاية منها والعناية ببرامج التعليم الصحي والصحة العامة بالمدارس والمساجد؛
- التخلص من جثث الحيوانات والفضلات بصورة سليمة تمنع انتشار الأمراض.

05. **علاج المشكلة العمرانية:** تتضح طرق علاجها فيما يلي:[2]

- إعادة تخطيط وبناء القرية سواء كان ذلك بإعادة تخطيط القرية في موقعها الأصلي، أو في أرض مجاورة؛
- دراسة الموقع الحالي للقرية والتوجيه لقيام المنشآت والتشجيع في الاتجاه المناسب للتوسع على الأسس الصحية والعمرانية الجديدة؛
- توفير الكهرباء لإضاءة الطرقات والمحلات العامة وما يتبعها من توفير الوسائل المنزلية والترقية الحديثة؛
- تشجيع أهالي القرية على الاهتمام بطرقات القرية وتوسيعها والاعتناء بمداخلها بجهودهم الذاتية وتقديم المساعدات الفنية والمادية لهم؛
- إنشاء الطرق اللازمة لتربط بعضها بالمراكز الإدارية؛
- توفير وسائل المواصلات المنتظمة وإنشاء المحطات في نقاط ثابتة .

تم استخلاص مما سبق أن السلطات المعنية تبحث بصفة دائمة على حلول للمشاكل التي تعترض طريق التنمية الريفية، ما يساعد وبشكل كبير في تطور هذا المجال الذي يعتبر أساسي في دوران عجلة النمو الاقتصادي.

رغم اهتمام الدولة بالتنمية إلا أنها واجهت العديد من المشكلات التي تتخلل معظم مجالاتها المختلفة فقامت بوضع حلول لهذه المشكلات، حيث تعتبر التنمية الريفية من أهم عمليات تعبئة وتنظيم جهود الأفراد

---

[1] **المرجع السابق**، ص:269.

[2] **المرجع السابق**، ص:270.

وتلبية حاجياتهم، حيث تسعى إلى التغيير البنائي والوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي، حيث واجهت العديد من المشكلات ولكن بفضل جهود الدولة ومساعديها قد وضعت بعض الحلول للخروج منها.

المبحث الثالث: أساسيات التنمية الريفية المستدامة

شغلت قضية التنمية الريفية المستدامة اهتمام كافة المفكرين والاقتصاديين في كافة أنحاء العالم، وعلى كافة المستويات والأصعدة خلال العشريتين السابقتين خاصة، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة في تحقيق أهدافها المختلفة وعلاقتها بالطبيعة ويرجع هذا الاهتمام خاصة بعد أن تبين أن كافة المشاكل التي كان يعاني منها المجتمع في السابق ولا زالت لحد اليوم، ومن هنا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ماهية التنمية الريفية المستدامة؛
- أبعاد التنمية الريفية المستدامة؛
- استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية الريفية المستدامة.

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهورها قبل نحو عقدين من الزمن، إلا أنه مازال غامضا ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثير، ولهذا سوف يتم إدراج ماهية التنمية الريفية المستدامة.

أولا: تعريف التنمية الريفية المستدامة.

قبل الحديث عن التنمية الريفية المستدامة لابد من الوقوف على تعريف التنمية المستدامة

- **تعرف التنمية المستدامة بأنها:** "عملية التنمية الاقتصادية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر."[1]
- **وكذلك تعرف بأنها:** "تلك التنمية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقصة."[2]

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، **التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:25.

- **وتعرف أيضا بأنها:** "تبنى على مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف رفع مستوى المعيشة ليشمل أجيال المستقبل إلى جانب الجيل الحاضر، وهو ما تهدف إليه فلسفة التنمية المستدامة."[1]

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين المستوى المعيشي للإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، أي عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وتلبية احتياجاتهم دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة.

ولقد تعددت تعريفات التنمية الريفية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

- **تعرفها منظمة الغذاء العالمية FAO بأنها:** "عملية إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية، لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على احتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة (في قطاع الزراعة والغابات وقطاع الصيد البحري) وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات، وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجيا، وقابلة للحياة اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا."[2]
- **وتعرف أيضا بأنها:** "تمثل مجموع التدخلات التي يقوم بها جميع الفاعلين باختلاف طبيعتهم واختلاف مستوياتهم، قصد تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي في الأقاليم الريفية، تنمية وتطوير وتحسين النمط المعيشي لسكان المناطق الريفية، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال عملية تحسين وزيادة لفرص الحصول على الغذاء، العمل، والدخل لجميع سكان المناطق الريفية، وتعتبر التنمية الريفية المستدامة حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر، والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الإقليمية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية." [3]
- **وكما تعرف أيضا بأنها:** "هي عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي وبتكاثف

---

[1] حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012، ص:13.

[2] أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة-دراسة حالة مشروع منطقة إيقويان بلدية تسلية ولاية خنشلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، غير منشورة، 2014-2015، ص:12.

[3] **المرجع السابق**، ص:13.

المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير..." [1]

- من خلال التعاريف السابقة يمكن استنباط تعريف للتنمية الريفية المستدامة بأنها: مجموع العمليات والتدخلات التي يقوم بها المختصين باختلاف مستوياتهم لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على حاجياتهم، وتحقيق الاستمرارية في النمو الاقتصادي.

ثانيا: أهداف التنمية الريفية المستدامة: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي: [2]

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف؛
2. إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
3. توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية؛
4. توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف؛
5. **توزيع الثروة والسلطة:** أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين؛
6. **مكافحة هجرة الريف:** إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه؛
7. **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية:** تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي، وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء؛

---

[1] سوالمية عبد الرحمان، **ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والثقافية في منطقة الأوراس، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)**، العدد 30، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية–الجزائر، سبتمبر 2017، ص:91.

[2] منال محمد نمر قشوع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :25،28.

8. **تعزيز الأهداف السياسية الوطنية:** إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثائق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن، وجدير بالذكر أن أهداف التنمية الريفية تختلف بإختلاف ظروف ومشكلات المجتمعات الريفية، وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الريفية المستدامة

تهدف التنمية الريفية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة لسكان الريف، وهذا ما يجعل من الضروري أن تتجاوز العوامل المرتبطة بالدخل مثل الأسعار والإنتاج والعوامل المتعلقة بنوعية الحياة والتي تؤثر على التنمية الريفية المستدامة والتي لها الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث تنمية ريفية مستدامة وهي كالتالي:[2]

- **البعد الاقتصادي:** الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس، وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- **البعد الاجتماعي:** الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتعزيز المساواة بين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا.
- **البعد البشري:** الذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة، في المشاركة الفاعلة في تخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.
- **البعد البيئي:** الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية والنباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

---

[1] حسن إبراهيم عيد علي، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص:221.

[2] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد-تلمسان، غير منشورة، 2013-2014، ص ص :34،36.

- **البعد السياسي:** والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في العمليات السياسية على مستوى القرية وخارجها.

يتبين من أبعاد التنمية الريفية المستدامة أنها ترمي لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الريفي ودفعه إلى الخروج من حلقة التخلف والفقر لمواكبة التطور.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة

تختلف عملية التنمية باختلاف الإستراتيجية والسياسة المتبعة، فهناك أربعة نماذج في إطار إستراتيجية التنمية الريفية والجدول التالي يبين ذلك:[1]

الجدول 01: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة

إستراتيجية التنمية الريفية	الأهداف الرئيسية	المستفيدون الرئيسيون	الإشكالية المسيطرة لامتلاك الأرض	الأمثلة من دراسات الحالة
التكنوقراطي	زيادة الإنتاج	النخبة من ملاك الأراضي	المزارع الكبير	الفلبين–البرازيل–ساحل العاج
الإصلاحي	إعادة توزيع الدخل والثروة وزيادة الإنتاج	متوسطي الفلاحين وبعض صغار المزارعين وبعض الحرفيين	المزارع العائلية والتعاونيات	تنزانيا–ماليزيا–سيريلانكما–المكسيك–مصر
الراديكالي الجماعي	التغير الاجتماعي، إعادة توزيع السلطة السياسية و الثروة والإنتاج	صغار الفلاحين والعمال المعدومين	التعاونيات الجماعية ومزارع الدولة	الصين–الفيتنام–كوبا
السوق الحر	زيادة الإنتاج والتوجيه لفائدة التنمية	كبار المزارعين الرأسماليين في المناطق الريفية	المزارع المملوكة لكبار المزارعين	–أندونسيا–بنغلاديش–كوريا الجنوبية

المصدر: هاشمي الطيب، المرجع السابق، ص ص: 37،38.

1. **نموذج الاقتصاد الحر:** يركز على تحسين الموارد الغذائية كما وكيفا، بوصفه هدفا أساسيا للتنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة، بحيث يمكن للقروي وأسرته من إنتاج

[1] رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، 2008، ص:315.

مقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري، وبيع فائض الاستهلاك مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزارعة وعلى المدى الطويل يلاحظ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والرفاهية الاقتصادية، من خلال الاعتماد على التجارة الزراعية، وفقا لهذه الإستراتيجية أن عملية التنمية الريفية تأخذ معايير اقتصاد السوق النموذج، وقد كان الأخذ بهذه السياسة في بعض المجمعات الريفية خطأ جسيما، كما حدث في اندونيسيا عند إتباعها لسياسة Booking Winners التي جعلت الريف محتكرا لفئة من الأثرياء والمتعلمين.[1]

2. **النموذج الإصلاحي:** يشير إلى مجموعة من وسائل السياسة الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معيشي مناسب لأبناء الريف من جهة، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، ويمثل هذا النموذج حلا وسطيا بين نموذج التكنوقراط والنموذج الراديكالي، ويأخذ أشكالا مختلفة لكنها في الحقيقة عبارة عن محاولات معقدة وشديدة التركيب لإعادة توزيع السلطة والدخل، كما أن هذه السياسات التي يحملها هذا النموذج لم تمس من الناحية العلمية، ويظل وضع الكتاب والمخططين والحكومة بعيدا عن الوضوح.
3. **النموذج الراديكالي (الجماعي):** يشير إلى أغلبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي المصادر المحدودة وغير القادرة على تأمين منتجاتهم، وهم غالبا أميون وضعفاء بحاجة إلى الحماية وإلى الترابط، كما أن هناك ارتباط وثيقا بين النموذجين الإصلاحي والراديكالي، إذ أن كلاهما يعتبران الفلاح هو القوة المحركة للإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية.
4. **النموذج التكنوقراطي:** يركز على التكنولوجيا والسياسة السعرية بوصفهما عنصران أساسيان للتنمية الريفية، وتتبنى معظم الدول النامية هذا النموذج، والهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاجية الزراعية كما يحافظ على التباين في الدخل، ويميل إلى تحقيق المزيد من الربح.

من خلال ما سبق يتضح أن إستراتيجيات التنمية الريفية المستدامة تقوم على أربعة نماذج، حيث أن كل نموذج من هذه النماذج يخص فئة معينة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق جملة من الأهداف.

---

[1] دوخي عبد الرحيم الحنيطي، **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية-دراسة ميدانية عن منطقة البادية الشمالية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، فلسفة في الاقتصاد الزراعي (التنمية الريفية)، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل-العراق، غير منشور، 1997، ص:29.

من خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن التنمية الريفية المستدامة هي تلك العملية التي بواسطتها يتم ضمان حاجيات الأجيال القادمة باستمرار، حيث تهدف إلى العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي حيث ترمي إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الريفي ودفعه إلى الخروج من حلقة التخلف والفقر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استخلاص أن التنمية الريفية هي عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات تكمن أهميتها في التغلب على الفقر وتحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية، حيث واجهت العديد من المشاكل، إلا أن اهتمام بعض الباحثين في هذا القطاع توصلوا إلى وجود حلول خففت من حدتها و ساعدت على نشر الوعي في أذهان الفلاحين.

كما أن للتنمية الريفية المستدامة دور في ضمان حاجيات الأجيال القادمة، والحفاظ على القطاع الفلاحي من التعرض إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الضارة بدوام المنتوج، حيث سعت إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

الفصل الثاني:

القروض الفلاحية وواقعها في الجزائر

تمهيد:

يسعى الفلاح إلى التأقلم مع ظروف السوق المنافسة من خلال الاستثمار، لتنمية مشاريعه أو تجديد وسائل الإنتاج، من خلال التخلي عن الطريقة الكلاسيكية التي تعتمد على الجانب المالي، ومواكبة الاستحداث والمتغيرات الاقتصادية.

إذ تعد القروض الفلاحية من أبرز الطرق الحديثة لتمويل الفلاح، حيث تعتبر الآلية أو التقنية الوحيدة التي تتناسب وطبيعتها الإنتاجية وهذا راجع للمشاكل التي واجهها الفلاح لافتقاره للمهارات الأساسية المستخدمة من طرفه، نتيجة لما توفره هذه القروض من مزايا وفرص إنتاجية، وبالتالي تختص الدراسة في هذا الفصل إلى:

- مدخل للقروض الفلاحية؛
- أهم القروض الفلاحية المستحدثة في الجزائر؛
- أثر القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية.

المبحث الأول: مدخل للقروض الفلاحية

تؤدي القروض الفلاحية دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الفلاح بالأموال وفوائدها والعمولات المستحقة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف الفلاح (المقترض) من السداد دون أية خسائر، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم القرض الفلاحي وطبيعته؛
- أنواع القروض الفلاحية؛
- ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم القرض الفلاحي وطبيعته

إن للقروض الفلاحية دورا هاما في التنمية الريفية لما لها من أهمية بالغة في عمليات التمويل وتزداد أهميتها، حيث أصبحت المصادر الداخلية للفلاح غير كافية لتمويل نشاطاته، وبذلك تعددت وتنوعت أنواع القروض التي يتم منحها.

أولا: مفهوم القرض الفلاحي:

قبل التطرق إلى تعريف القرض الفلاحي لابد من تعريف القرض أولا.

- يعرف الباحثون الاقتصاديون القروض بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث فيوجد من عرف القرض على أنه: "واسطة التبادل بين البائع (المقرض) والمشتري (المقترض) التي تتمتع بقبول محدود، وبذلك فهو الوسيلة التي تسهل عملية تبادل لانتقال القيمة من البائع إلى المشتري بعد مدة من الزمن تعرف بآجال الاستحقاق."[1]
- وتعرف القروض على أنها: "منح الثقة أي وضع الأموال تحت تصرف المقترض مقابل التعهد بإرجاعها في وقت معين، وعادة ما يكون ذلك مقابل أجر من الخدمة المقدمة والخطر الملازم لها، هذا الخطر قد يكون خسارة جزئية أو كلية لقيمة القرض."[2]

[1] عدنان تاية التقيمي، **إدارة الائتمان-منظور شمولي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص:21.

[2] **المرجع السابق**، ص:22.

– ويعرف القرض بلغة القانون على أنه: "تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على الدين أو الوديعة أو الكفالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن أو لإجراء مأجور أو غير مأجور في جميع تلك الحالات يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نسبة الاستعادة."[1]

فعلى ضوء التعاريف السابقة فالقرض هو ذلك العقد الناقل لملكية الشيء المعين لمدة معينة تتيح للمقترض حرية استعماله والتصرف فيه أثناء العقد على أن يرد بنفسه أو مثله في نهاية المدة المتفق عليها.

ولقد تعددت تعار يف القرض الفلاحي وهي كالتالي:

- **يعرف القرض الفلاحي على أنه:** "إقراض القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيميائية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها."[2]
- **ويعرف أيضا بأنه:** "في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه يخصص للأجل الطويل ويكون الهدف منه تمويل المحصول والمنتجات الفلاحية الجارية والآنية والتجمعات ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التعبئة الغذائية، والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[3]
- **ويعرف أيضا على أنها:** "هي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية."[4]

من خلال ما سبق تم استنتاج أن القرض الفلاحي هو قرض مخصص لتمويل الفلاح بهدف زيادة قدرته المادية والمالية، وغالبا ما يكون القرض طويل ومتوسط الأجل أو قصير المدى ويسترجع في نهاية مدته بفوائد.

---

[1] محمد أحمد عبدالنبيل، **الرقابة المصرفية**، ط1، دار زمزم، عمان، 2010، ص:90.

[2] حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير. جامعة باتنة، الجزائر، غير منشور، 2013-2014، ص:42.

[3] بن سمينة دلال و بن سمينة عزيزة، **مداخلة بعنوان سياسة التمويل ا لمصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول **(سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات)**، جامعة بسكرة، يوميي 21-22 نوفمبر 2006، ص:03.

[4] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1985، ص:116.

ثانيا: أهمية القرض الفلاحي:

للقروض الفلاحية دور فعال في التنمية وذلك بإنتاجيتها وربحها الوفير ولا يكون القرض الفلاحي مربح ومنتج إلا إذا كان موظف للتقنيات المكيفة للمحيط الريفي، وتتمثل أهميته في ما يلي:[1]

- تحسين القابلية للمنافسة، مثال ذلك: استعمال آلات الحلب (يمكن تقليص اليد العاملة واقتصاد وقت العمل)؛
- تطوير طرق الاستغلال (الهدف الأساسي هو تقليص الأقصى للتكاليف لتخفيض أسعار العائد وربح السوق) مثال ذلك: تربية الدواجن، البيض في بطاريات، استعمال الرش المحوري، طريقة التقطير، اقتصاد الماء.....الخ؛
- رفع الإنتاج بإدخال مضاربة جديدة، مثال ذلك: إنتاج مكبر زراعي بلاستيكي؛
- احتياط ضد التغيرات السداسية والسنوية للمصاريف والإيرادات، مثال ذلك: حالة إنتاج المحاصيل؛
- يضمن متابعة النشاط مثال ذلك: يسمح بمتابعة استغلال القروض البنكية وذلك لتمكين النسبة للوارثين الذين يريدون إعادة تسيير أعمال المزرعة، وشراء نصيب الوارثين الآخرين الذين يفضلون البيع من أجل التصفية.

تكمن أهمية القرض الفلاحي في تطوير طرق الاستغلال واستعمال الوسائل الحديثة والتكنولوجية لتحسين ورفع مستوى الإنتاج.

ثالثا: طبيعته:

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:[2]

1.الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار:

حيث تعتمد الحياة الفلاحية على المعطيات والظواهر المتغيرة وغير المؤكدة، وتسيطر عليها عوامل خارجية عن إدارة الائتمان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحقيقه، ولا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية

[1] حمدي باشا وليد، مرجع سبق ذكره، ص ص :42-43.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص:92.

وهذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

2.تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية:

إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع فإن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

3.المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

4.ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

إن طبيعة القرض الفلاحي متغيرة تتحكم فيها ظواهر وعوامل خارجية عن إدارة الائتمان، مثل مستوى تخلف الفلاحين وعدم مواكبته للتكنولوجيا.

المطلب الثاني: تصنيفات القروض الفلاحية

تمنح البنوك العديد من القروض الفلاحية التي يشترط أن تتناسب مع احتياجات الفلاح وحجم المشروع وطاقة المؤسسة المالية، كما يتعين أن يندرج الهدف من القرض في إطار نشاط المؤسسة وسياستها، ولتسهيل العملية الائتمانية تلجأ مؤسسات التمويل إلى تصنيف القروض الفلاحية، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:

أولا: تصنيف القروض حسب استعمالاتها الرئيسية: وتتمثل فيما يلي:[1]

1- **القروض العقارية:** والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على التشريعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في المزرعة، تكون هذه القروض طويلة الأجل.

[1] شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة تحليلية وتقييمية–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشور، 2012-2013، ص:27.

2- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.

3- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة القرض بشكل مباشر.

4- **قروض التعاونيات الفلاحية:** وهي التي تستخدم بجامعة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجهة التعاونية وعلى المخزن السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

ثانيا: التصنيف حسب آجال القرض: وتتمثل في القروض التالية:[1]

1. **القروض قصيرة المدى:** تسمى في القطاع الفلاحي بالقروض الرسمية لأنها تقدم بهدف الاستغلال الموسمي، وتسمى في بعض الأحيان بقروض الجملة، لأن قروض الجملة الفلاحية أو الموسم الفلاحي غالبا ما تكون بسنة، فالموسم الفلاحي في الجزائر يبدأ من أول أكتوبر وينتهي في 30 ديسمبر من السنة الموالية.
2. **القروض المتوسطة:** وهي تختلف عن القروض الرسمية في فترة استردادها فهي تتراوح بين 3 و5 سنوات وغالبا ما تكون هذه القروض خاصة بتجهيز القطاع الفلاحي.
3. **القروض طويلة الأجل:** هي تلك القروض التي تصل فترة استردادها إلى 25 سنة وهي تتمثل في تلك المخصصة للاستثمار في القطاع الفلاحي والخاصة باستصلاح الأراضي، بناء الإسطبلات المختلفة والمتنوعة بتجهيزاتها الحديثة، غرس بساتين الأشجار المثمرة... وغيرها من العمليات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس الأموال الكبيرة.
4. **القرض الايجاري:** هو قرض طويل الأجل موجه لتمويل القطاع الفلاحي، حيث يتخصص في مجال شراء الآلات الخاصة بالفلاحة، وتحديد مدته بـ5 سنوات إلى 10 سنوات.

وهذا النوع من القروض سوف يتم توضيحه أكثر في المبحث الموالي.

[1] **http: //www.Minagri.dz/stralegie pnda.htm, 2018-02-15 بتاريخ 18:00 على الساعة**

ثالثا: تصنيف القروض حسب درجة الإنتاجية: وتتمثل فيما يلي:[1]

1. **القروض الإيجابية:** وهي القروض التي يؤدي استعمالها إلى آثار إيجابية على العمل والإنتاج المزرعي بشكل مؤكد وتمنح لغرض معين بذاته، وتعطي نتيجة لذلك وتحت كل الظروف والاحتمالات مردودات كبيرة وأكيدة.
2. **القروض السلبية:** يؤدي استعمالها إلى حدوث آثار سلبية وإلحاق خسائر بالمزارع مثل القروض التي تعطي للمزارع ليوسع أكثر من طاقته ومقدرته المالية والإدارية من باب الدخول في مخاطرة إنتاجية حسب رغبته وإمكانياته.
3. **القروض الحيادية:** وهي القروض التي يكون احتمال تحقيقها للنتائج الإيجابية معدلا تماما لاحتمال تحقيقها لنتائج سلبية كما تشمل تلك التي يجري تحديدها لعدم تسديدها في تواريخ الاستحقاق، بعبارة أخرى هي تحافظ على أوضاع المزارع كما هي أداة تحقيق أية زيادة في دخله أو إنتاجه ولا تسبب له خسارة أو مديونية مستقبلية.

رابعا: تصنيف القروض حسب نوع الضمانات: وتتمثل هذه القروض في:[2]

1- **قروض غير مضمونة:** وتكون هذه القروض عادة غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها قد تكون مكفولة بكفالة شخصية فقط، وخاصة بالنسبة للقروض الموسمية، وفي مثل هذه الحالة يكتفي المقرض بالحصول على سند قرض موقع من المقترض وحده، أو موقع من مقترض ومن كفيل واحد أو أكثر حسب مقتضى الحال وحسب الكفاءة المالية بالنسبة للمقترض.
2- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهذه تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة، مثل الأراضي والعقارات، مما يدعوا إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

إن تعدد تصنيفات القروض الفلاحية ساهم في توضيح استعمال كل قرض للفلاح ومساعدته على فهم نوع الاتجاه إلى أي قرض يلجأ إليه.

---

[1] علي محمود فارس وآخرون، **أسس الإقراض الزراعي والتعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء-ليبيا، 2005، ص:98.

[2] حمدي باشا وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص:51.

المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر القرض الفلاحي

يقدم الفلاح مقابل حصوله على قروض فلاحية العديد من الضمانات من أجل كسب ثقة البنك فيه، ومع ذلك قد يواجه كل منهما مجموعة من المخاطر التي تؤثر على مرد ودية الفلاح والفوائد التي متفق عليها.

أولا: ضمانات القرض الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية: كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات أو المعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة: كالعقارات، الأراضي، البناءات والسكنات الريفية...الخ، وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها: التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد...). [1]

ثانيا: مخاطر القرض الفلاحي:

من أبرز مخاطر القرض الفلاحي ما يلي:[2]

1. **طول الدورة الإنتاجية في الفلاحة:** فطول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة المقرضة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بأكثر فائدة ممكنة.
2. **تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر:** حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف، سقوط الأمطار والآفات والحشرات، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع، وبالتالي عجزه عن التسديد ما عليه من أموال والتزامات لمدة ليست بالقصيرة.

---

[1] بن سمينة دلال، **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص:04.

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص:15.

3. **عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج:** حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الجاري، وقد يتدفق العرض فينخفض السعر ولا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف، وكيف يستطيع المزارع سداد التزاماته إذا انخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا.
4. **إن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الائتمان:** ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل، لهذا نجد إحدى هذه المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد، في حيين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كصغيره من التمويلات، وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية، حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.
5. **صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي:** فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض ،لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض استهلاكية.

تم استنتاج مما سبق أن الفلاح يقدم للبنك مانح الائتمان العديد من الضمانات وذلك حسب نوع القرض المقدم ومدته والغرض منه، إلا أنه يواجه العديد من المخاطر ترجع بالسلب على البنك المقرض وعلى المزارع، وذلك من خلال تعرض الإنتاج الفلاحي للتلف أو حسب طبيعة المناخ فهذا كذلك يؤثر على إنتاجية الفلاح وعلى الفائدة التي سوف يستفيد منها البنك.

تم التوصل في هذا المبحث إلى أن القروض الفلاحية، تعتبر الرابط القوي بين البنك والفلاح في المعاملات التبادلية الذي تساعده على إنتاجه إذ أنها أهم وسيلة سهلت على توسيع وتطوير الاستعمالات الريفية التي تعتبر تنمية للاقتصاد الريفي، حيث تكمن أهميتها في تحسين القابلية للمنافسة وتطوير طرق الاستغلال وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. حيث ساهم تعدد هذه القروض وتنوع تصنيفاتها إلى تلبية احتياجات الفلاح وتلاؤمها مع طاقة المؤسسات المالية المانحة لكل نوع من هذه القروض مع شرط تقديم

ضمانات من قبل الفلاح للبنك لحصوله على قرض فلاحي كما أنه يجب أن يكون قادر على تحمل أي خطر قد يعود بالسلب على كل منها.

المبحث الثاني: أهم القروض الفلاحية المستخدمة في الجزائر.

تعتبر القروض الفلاحية من التقنيات الأساسية المستخدمة من طرف قطاع الفلاحة في البنوك الفلاحية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك بتشجيع الشباب على الإقبال على هذه القروض لما فيها من مزايا وفرص إنتاجية، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- القرض الإيجاري؛
- قرض التحدي؛
- قرض الرفيق.

المطلب الأول: القرض الإيجاري

إن القرض الإيجاري فكرة جديدة للنهوض بالاستثمارات وتشجيعها، حيث احتفظت هذه الفكرة بمفهوم القرض وأدخلت تعبيرا جوهريا لطبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المقرضة، وسيتم التطرق إلى ما يلي:

أولا: مفهوم القرض الإيجاري.

إن القرض الإيجاري من أهم القروض الفلاحية وأكثرها انتشارا وتوسعا حيث تعددت تعاريفه وسيتم التطرق إلى:

- **تعريف القرض الإيجاري:** لقد تعددت تعار يف القرض الإيجاري ويمكن إدراج عدة تعاريف سيذكر منها ما يلي:

- **يعرف القرض الإيجاري على أنه:** "يتمثل في الحصول على أصل من الأصول كالآلات مثلا لإتاحته للمشروع لاستخدامه وتشغيله مقابل إيجار متفق عليه لمدة معينة، عادة لفترة متوسطة أو طويلة، على أن تؤول ملكيته بعد ذلك إلى المؤجر أو قد يباع إلى المستأجر."[1]
- **ويعرف أيضا على أنه:** " اتفاق تعاقدي بين شركة التأجير (مؤجر) والعميل (مستأجر) وبموجبه يحق للمستأجر الانتفاع بالأصل (المأجور) خلال فترة زمنية محددة وذلك مقابل أقساط دورية يتم الاتفاق عليها مسبقا (أقساط التأجير)، على أن تنتقل ملكية المأجور في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائيا أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء المأجور خلال فترة العقد."[2]
- **وكذلك عرفه مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بأنه:** "اتفاق تعاقدي بين المؤجر والمستأجر ينتقل بمقتضاه إلى المستأجر حق استخدام ملكية معينة متمثلة في أجهزة، أو معدات أو آلات إنتاجية مملوكة للمؤجر مدة محددة من الزمن مقابل العائد المتعاقد عليه."[3]
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القرض الإيجاري على أنه عقد يكون بين ثلاثة أطراف المؤجر والمستأجر والمورد، لاستئجار عتاد أو عقار يختاره المستأجر مقابل أجرة معينة لمدة معينة قصد الانتفاع من الأصل موضوع العقد مع الالتزام بدفع الأقساط الإيجارية للمؤجر في حين تبقى الملكية القانونية للأصل المؤجر، وتقديم المستأجر لضمانات لازمة لأصوله المؤجرة حتى يتمكن من استردادها في حالة الامتناع عن التسديد، كما لا يحق للمستأجر عادة تأجير الأصل دون إذن من المؤجر.

1) خصائص القرض الإيجاري:

يتميز القرض الإيجاري بجملة من الخصائص تميزت عن القروض المصرفية الأخرى وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[4]

1.2. **عقد رضائي:** يتم العقد بمجرد التراضي، إذ ينشأ برضاء المتعاقدين دون أن يكون له شكل معين لانعقاده، واشتراط تنظيم العقد خطيا ما يعتبر إلا وسيلة إثبات في حالة التنازع.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق والاستراتيجيات والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 265.

[2] محمد العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، عمان، 2010، ص: 264.

[3] منصور حمادة فريد، **مقدمة في اقتصاديات النقل**، مركز الإسكندرية للكتابة، الإسكندرية، 1998، ص:456.

[4] بسام هلال مسلم القلاب، **التأجير التمويلي –دراسة مقارنة–**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009، ص ص: 23–26.

2.2. **عقد إلزامي للطرفين:** حيث يترتب في ذمة المؤجر التزامات تقابلها التزامات أخرى تنشأ في جانب المستأجر فالمؤجر يلتزم بشراء الأصل الذي اختاره المستأجر من البائع الذي حدده، وتمكين المستأجر من الانتفاع بالمأجورة طوال مدة العقد، وبالمقابل يلتزم المستأجر باستلام الأصل والمحافظة عليه وصيانته.

3.2. **عقد زمني:** حيث تعتبر فكرة التأجير اقتضاء مدة زمنية تتم فيها من أجل حصول المؤجر على بديل الأجرة وانتفاع المستأجر بالأصل.

4.2. **عقد الإيجار يقوم على الاعتبار الشخصي:** تفرض هذه الخاصية اعتبارات معينة تتعلق بشخص المستأجر، تدفع المؤجر إلى إبرام العقد معه وتكمن هذه الاعتبارات إما في قدرة المستأجر على دفع أقساط الأجرة، أو مدى ربحية المشروع الذي سيتم إنشاؤه، أو تتوفر الثقة بين الطرفين.

2) **أهمية القرض الإيجاري:** وتتمثل أهميته من خلال أربعة زوايا رئيسية وهي:[1]

1.3. **بالنسبة للمستأجر:**

- تحسين صورة ميزانية المستأجر لأن أقساط الأجرة والأعباء الأخرى، لا تظهر في جانب الخصوم كديون وإنما تكلفة إنتاج؛
- المحافظة على استقلالية المستأجر رغم احتياجاته للتمويل الخارجي حيث يفرق بين القيمة الاقتصادية للأصول المؤجرة وقيمتها الطبيعية كما يفصل بين حق الملكية وحق الاستعمال.

2.3. **بالنسبة للمؤجر:**

- عدم تعرض المؤجر للمخاطرة التجارية التي يتعرض لها البائع الناجم عن كساد بضاعته؛
- استرداد ثمن المعدات والفائدة وهامش الربح.

3.3. **بالنسبة للمورد:**

إن عملية التأجير التمويلي وسيلة تضمن لهم تصريف منتجاتهم مع فرص الحصول على ثمنها فورا أو في أقرب وقت ممكن، لأنهم يتعاملون مع شركات لها قدرات مالية تدفع لهم مباشرة.

[1] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص:62،64.

4.3. **بالنسبة للاقتصاد القومي:**

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأن القرض الإيجاري يوفر تمويل كامل لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافة إلى الناتج القومي؛
- تحقيق ميزان المدفوعات للدولة.

ثانيا: أنواع القرض الإيجاري:

تختلف أنواع القرض الإيجاري باختلاف تصنيفاتها وتنقسم إلى ما يلي:

1. **قرض الإيجار حسب طبيعة موضوع التمويل:** يصنف بطبيعته إلى:[1]

1.1. **القرض الإيجاري للأصول موضوع التمويل:** ويتم من خلال كراء تجهيزات الإنتاج والمعدات المختلفة ووسائل النقل.

2.1. **القرض الإيجاري للأصول غير المنقولة:** يتم من خلاله كراء العقارات.

3.1. **القرض الإيجاري المستحق (التخلي عن الأصول):** تعرف هذه العملية بتخلي المؤسسة عن بعض أصولها العقارية ذات الاستعمال المهني التي تبقى دوما ملكا لصالح مؤسسة الاعتماد الإيجاري فيكون المؤجر والمستأجر شخص واحد.

4.1. **القرض الإيجاري الدولي:** يخص كراء استثمارات بين متعاملين اقتصاديين متواجدين في دول مختلفة، وفقا لما تحدده اتفاقيةَ Ottawa في 28 ماي 1988، وتخص عادة الاستثمارات التي يمكن تسجيلها دوليا مثل الطائرات، ويشترط أن البلدان المتواجد بها الأعوان الاقتصاديين المتعاقدين والمنخرطة في الاتفاقية.

5.1. **القرض الإيجاري بالأسهم:** هذا القرض خاص بكراء أسهم المساهمة في رأس مال المؤسسات التي تعرض أسهم للاكتتاب العام.

2. **القرض الإيجاري حسب طبيعة العقد:** يصنف القرض الإيجاري حسب هذا المعيار إلى:

[1] Farouk Bouyakoub, (l'entreprise et le financement), Casbah édition, Hydra, Alger, P: 253,254.

1.2. **القرض الإيجاري المالي:** يعتبر القرض الإيجاري ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ، المخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر ويعني ذلك أن مدة عقد القرض الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال المضاف إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.[1]

2.2. **القرض الإيجاري التشغيلي:** يتم من خلاله تأجير الأصل لمدة تقل عادة عن مدة حياة الأصل يقوم خلالها المستأجر بالاستفادة من الأصل والانتفاع باستخدامه، وخلال هذه المدة لا يكون المستأجر مسؤولا عن أي أعطال تحدث للأصل ولا يكون مسؤولا عن إجراء أي عمليات صيانة أو إصلاح للأصل.[2]

3.2. **البيع ثم الاستئجار:** هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر قد يكون شركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى أو شركة تأجير مستقلة وبمقتضى الاتفاق تقوم المؤسسة ببيع الأصل الذي تملكه إلى طرف آخر، على أن يقوم هذا الأخير بإعادة تأجيره مرة أخرى إلى المؤسسة أي أن المؤسسة تحصل على قيمة الأصل تفقد استثماره في مجال آخر ويبقى هذا الأصل في حوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير وفي المقابل تتخلى المؤسسة عن ملكية الأصل وتدفع إيجار دوري للطرف الذي اشتراه وإعادة تأجيره لها، والذي من حقها أيضا استرداد هذا الأصل بعد انتهاء مدة عقد الإيجار.[3]

3. **أنواع أخرى لقرض الإيجار:** يمكن أن يأخذ هذا القرض أنواع أخرى سيتم توصيتها كالآتي:[4]

1.3. **قرض إيجاري للصيانة:** عادة ما يقدم هذا النوع من القروض المنتج أو المورد، حيث يقدم الصيانة والعناية والخدمة بعد البيع للأجهزة والآلات التي توضع تحت تصرف المستفيد أو المستأجر بواسطة المقرض على أن يتضمن سداد الأقساط أو الأجهزة المدفوعة مقابل نفقات الصيانة والخدمة.

2.3. **قرض إيجاري صناعي:** حيث يقوم البنك بإنشاء مشروع صناعي كامل ومستقل بذاته برأس مال مستقل بهدف تأجيره مع التأكد من أن العميل يمثل مركزا طليقا في مجال مهنته، وأن الاستثمار هو في المشروعات يتميز بالاستقرار الفني ولا يهدده التطور الفني السريع.

---

[1] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية، مصادر تمويل تكلفة التمويلات-التمويلات المتخصصة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص:52.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص:330.

[3] **المرجع السابق**. ص: 331.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:141.

3.3. **قرض الإيجار المباشر:** حيث تقوم المؤسسات الإنتاجية بتأجير منتجاتها من سلع مصنعة إلى مشاريع مختلفة، وهذا النوع يكثر وجوده خاصة إذا كانت أسعار الآلات والمعدات مرتفعة.

4.3. **قرض الإيجار غير المباشرة:** تقوم المؤسسات المختصة بشراء الأصول الثابتة من المصانع لحسابه الخاص، ثم تؤجرها إلى مؤسسات ومشاريع أخرى.

ثالثا: الجوانب الإيجابية والسلبية للقرض الإيجاري:

على الرغم من تميز هذه الآلية التمويلية عن غيرها من التمويل التقليدي بعدة مزايا فهي كذلك لا تخلوا من العيوب.

1- **الجوانب الإيجابية للقرض الإيجاري:** تتلخص أهم المزايا فيما يلي:

1.1. **بالنسبة للمؤجر:**[1]

- إمكانية استرداد الأصل في حالة عدم الوفاء؛
- الخضوع للإعفاءات الضريبية وبالتالي تحقيق أرباح إضافية؛
- تحقيق نسبة مرد ودية عالية حيث أنه يمكن أن تحقق مؤسسات القرض الإيجاري نسب مرد ودية مرتفعة نتيجة الأقساط الإيجارية المدفوعة من طرف المؤسسة المؤجرة وأن تكون بمستوى مرتفع.

2.1. **بالنسبة للمستأجر:**[2]

- تخفيض تكلفة التعويض في حالة الإفلاس؛
- تجنب مخاطر ملكية الأصل؛
- التخلص من قيود الاقتراض الكلاسيكية.

3.1. **بالنسبة للاقتصاد القومي:**[3]

---

[1] Josette Peyron (gestion financier inest nationale), édition best, Paris 1999, p: 255.

[2] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، دار المعارف، الإسكندرية، 1997، ص:558.

[3] محمد حسين الوادي و حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 209.

- يساعد على اقتناء معدات حديثة وأكثر إنتاجية، رغم ضعف الإمكانيات المالية بالنسبة للوحدات الإنتاجية المتوسطة الحجم؛
- إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية، وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمالة؛
- تحسين ميزان المدفوعات في حالة القرض الإيجاري الدولي.

2- الجوانب السلبية للقرض الإيجاري:

رغم المزايا التي يحققها القرض إلا أنه يعاني من بعض العيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. **بالنسبة للمؤجر:**[1]

- مواجهة خطر انخفاض القيمة السوقية للأصل عند نهاية العقد أو قسمته؛
- مواجهة خطر التقادم عندما يكون خيار البيع أو التملك غير متوفر؛
- مواجهة خطر القيمة المتبقية عندما تكون القيمة السوقية أقل من القيمة المالية.

2.2. **بالنسبة للمستأجر:**[2]

- فرض قيود على المستأجر المستخدم للأصل؛
- تحمل ضرائب مضاعفة، عند شراء الأصل من طرف المؤجر، وعند عملية الإيجار؛
- عدم تمتع المستأجر ببعض المزايا، مثل الاقتراض بضمان الأصل.

يعد القرض الإيجاري أسلوب تمويلي جديد يلتزم فيه المؤجر بتأجير أصل معين للمستأجر ونتخذ هذا النوع من القروض تصنيفات عديدة مصنفة وفقا لمعايير من بينها طبيعة العقد، وكذلك طبيعة التمويل، إلا أن هذا النوع من القروض تشوهه بعض العيوب كغيره من الأنظمة، ويتصف من جهة أخرى بعدة مزايا من أهمها أنه بديل ملائم لتمويل فرص الاستثمار.

[1] سمير عبد العزيز عثمان، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص:210.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص:210.

المطلب الثاني: قرض التحدي:

أصبح قرض التحدي من القروض الفلاحية التي تحظى بتعدد مجالاتها التي جعلتها تساهم في النهوض بالنشاط الإنتاجي الفلاحي وتعزيز قدرته الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي للفلاح من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، ويمكن التطرق له في النقاط التالية: [1]

أولا: تعريف قرض التحدي

لقد تعدد ت تعار يف هذا القرض إلى العديد من التعريفات وتمثلت فيما يلي:

- **يعرف قرض التحدي على أنه:** "قرض استثماري مدعم، حسب الآليات الموضحة، مدعم من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ويمنح في إطار إنشاء استغلال فلاحي وتربية المواشي على أراضي فلاحية ذو ملكية خاصة أو الاستفادة من عقد الامتياز."
- **ويعرف أيضا على أنه:** "يعتبر من قروض الاستثمار التي جاءت في إطار قروض الامتياز في جميع الأنشطة الفلاحية وتطوير المستثمرات، يمنح من طرف Badr للفلاح أو المستثمر الفلاحي لتمويل المشاريع الفلاحية."
- **وكذلك يعرف أيضا على أنه:** "هو قرض استثماري مدعم جزئيا، موجه للمستثمرات الفلاحية الحديثة، مربوا الماشية، أو المشاريع المجسدة على أراضي فلاحية غير مستغلة."

وحصيلة القول أن قرض التحدي "هو قرض فلاحي من قروض الاستثمار، موجه للفلاحين للاستثمار في مزاولة النشاطات الفلاحية مثل تربية المواشي، مدعم من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: مميزات قرض التحدي: تتمثل هذه المميزات فيما يلي:

1. **مدة القرض:**

- **القرض المتوسط المدى:** مدة القرض من 03 سنوات إلى 07 سنوات كحد أقصى مع مرحلة تأجيل الدفع من سنة (01) إلى سنتين (02).

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

- **قرض طويل المدى:** مدى القرض من 08 إلى 15 سنة كحد أقصى مع مرحلة تأجيل الدفع من (01) سنة إلى(05) سنوات.

2. **قيمة القرض:**

- تقدر قيمة القرض بـ01 مليون دينار لكل هكتار أو أكثر للمستثمرات الفلاحية وحظائر التربية الجديدة والتي لا تتعدى مساحتها 10 هكتارات؛
- 100 مليون دج للمستثمرات التي تفوق مساحتها 10 هكتارات وأيضا للمشاريع الصناعية لتحويل وتثمين المنتجات الفلاحية.

3. **الفوائد:**

- تكون 0% خلال السنوات الخمس الأولى؛
- تكون 1% خلال السنة السادسة والسابعة؛
- تكون 3% خلال السنة الثامنة والتاسعة؛
- نسبة الفائدة تصبح غير مدعمة ابتداء من السنة العاشرة.

4. **النشاطات المؤهلة:**

- أشغال إعداد تهيئة وحماية الأراضي؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج؛
- إنشاء الهياكل الأساسية؛ تخزين، تحويل، تعبئة وتغليف وتثمين الإنتاج الفلاحي؛
- الإنتاج الحرفي؛
- حماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي.

5. **تسديد قيمة القرض:**

- تسديد القرض يتم حسب طبيعة النشاط عبر دفعات فصلية، سداسية أو سنوية؛
- تسديد القرض عبر دفعات مسموح بها جزئيا أو كليا.

6. **حصول فلاحي المستثمرات الفلاحية الجماعية EAC على هذا القرض:**

- فلاحوا المستثمرات الفلاحية الجماعية لهم الحق في الحصول على هذا القرض في إطار مشروع جماعي أين ينتسب جميع الأطراف المنتمية للمستثمرة الجماعية الواحدة؛
- الفلاحون المستثمرون والمستفيدون من حق الامتياز للمزارع الجماعية (مادة 03-10 المؤرخة في 15 أوت 2010) أعطت لهم الحق بصفة فردية لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، يمكنهم الحصول على قرض التحدي لمشاريع الغرس أو اقتناء المعدات لاسيما الخاصة بالري.

7. **شروط الاستفادة من قرض التحدي:**

- يمنح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الحائزين على دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الهياكل المخولة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية خاصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA؛
- أصحاب المشاريع المجسدة على أراضي غير فلاحية معفيين من مصادقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

8. **الضمانات:** تنقسم إلى قسمين:

أ. **الضمانات المسبقة:** تتمثل في:

- رهن الأرض مع تعهد برهن كل بناء يتم إنشاءه فوق الأرض؛
- رهن الاستثمار حين تكون ملكية خاصة؛
- الضمان تكافلي بين المشتركين (الأشخاص المعنويين).

ب. الضمانات اللاحقة:

- رهن كل المعدات التي يتم تمويلها في القرض؛
- التأمين الشامل مع حق البنك في استلام أي تعويض؛
- المشاركة والانخراط (تقوم بها البنك) في صندوق الضمان الفلاحي (FGA).

9. **المصادقة على المشروع:**

تتم المصادقة على المشاريع الكاملة الشروط عند هياكل الدولة المعتمدة من طرف الوزارة المعنية وهي ONTA، والتي يتوفر فيها الشروط التالية:

- بقاء المشروع واستمراره؛
- المر دودية المالية للمشروع؛
- القدرة على تسديد القرض.

خلال ما تم التطرق إليه سوف يتم استخلاص أن قرض التحدي هو قرض فلاحي موجه للاستثمار، مدته لا تتجاوز 15 سنة، فوائده موزعة حسب مدة القرض، إذ يقدم الفلاح ضمانات للبنك مانح الائتمان، وتكون في شكل رهن للأرض أو الاستثمار أو المعدات...الخ، حيث يتم المصادقة على هذه المشاريع من طرف الوزارة المعنية وهي ONTA.

المطلب الثالث: قرض الرفيق

يعتبر قرض الرفيق من القروض المستحدثة في الجزائر التي ترافق الفلاح للنهوض بالقطاع الزراعي وهو قرض مدعم من طرف الدولة موجه للفلاحين من أجل تمكينهم بمزاولة نشاطاتهم، ويمكن التطرق له من خلال النقاط التالية: [1]

أولا: تعريف قرض الرفيق: يمكن تعريف قرض الرفيق كما يلي:

- **يعرف قرض الرفيق على أنه:** "قرض موسمي موجه للفلاحين من أجل تمكينهم بمزاولة نشاطهم الفلاحي."
- **ويعرف أيضا بأنه:** "منتوج بنكي جديد في أوت 2008، تم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي، يمنح من طرف بنك " Badr " في إطار اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهو قرض قصير المدى لذلك فهو يأخذ صفة قرض استغلال."
- **وكذلك يعرف على أنه:** "قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية (في 2012: بدر) مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية."

من خلال الملاحظ من هذه التعاريف تم استخلاص تعريفا لقرض الرفيق هو قرض فلاحي موسمي يتمثل في الأسمدة والحبوب الجافة والأعلاف وغيرها يقدم للفلاحين كدعم لمزاولة نشاطاتهم الفلاحية.

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

ثانيا: مميزات قرض الرفيق: تتمثل هذه المميزات فيما يلي:

1. **مدة القرض:**

مدة القرض 12 شهر تمدد الفترة إلى 06 أشهر وذلك لوجود صعوبات يواجهها الفلاح عند السداد.

2. **قيمة القرض:**

- قيمة القرض تكون من 1000.000 دينار جزائري إلى 100.000.000 دينار جزائري؛
- نسبة القرض 5%.

3. **الفوائد:**

- الفوائد 0% (تتحملها الوزارة الوصية)؛
- مدعم بنسبة 100% من طرف الدولة؛
- فوائد البنك من الخزينة.

4. **المستفيدون من القرض:**

- المزارعين ومربي الماشية، بشكل فردي أو منظم في التعاونيات والجماعات أو الجمعيات أو الاتحادات؛
- المزارع التجريبية والمشاريع الاقتصادية التي تساهم في تكييف ومعالجة واستخدام وتخزين المنتجات الزراعية؛
- المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون مربون بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزنوا المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

5. **المجالات التي يغطيها القرض:**

- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات)؛

- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك؛
- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي؛
- تحسين نظام الري؛
- شراء المعدات الفلاحية في إطار القرض الإيجاري؛
- بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى الاستغلال الفلاحي وبناء البيوت البلاستيكية، وإعادة تعمير أو ترميم الإسطبلات.

6. **الضمانات:**

- التأمين الشامل المتعدد الأخطار؛
- التعهد والالتزام ببيع المحصول الفلاحي للتعاونيات الفلاحية؛
- التعهد بتسديد قيمة القرض؛
- التعهد بسند لأمر.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المبحث يفهم أن القروض الفلاحية تعتبر همزة وصل بين الفلاح والبنك، حيث ساعدت هذه الأخيرة على تطوير القطاع الفلاحي وتشجيع الأجيال القادمة على الاستثمار.

المبحث الثالث: أثر القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية

تتنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية، حيث تعتبر التنمية الريفية أمرا ملحا وضروريا في الاقتصاد الوطني، باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة، إذ تنطوي هذه المساهمات على عدة أوجه ولعل من بينها ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث:

- دور القروض الفلاحية في توفير الإنتاج الفلاحي؛
- دور القروض الفلاحية في توفير فرص العمل والدخل؛
- أهمية القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية.

المطلب الأول: دور القروض الفلاحية في توفير الإنتاج الفلاحي

تلعب القروض الفلاحية دورا كبيرا في النهوض بالقطاع الفلاحي، فالفلاحة لم تعد نشاط لتوفير الغذاء المحلي، بل أصبحت صناعة قائمة بذاتها، ساعدت على تحقيق التنمية الإجمالية وسيتم إدراج بعض هذه المؤشرات في النقاط التالية:[1]

أولا: دور القروض الفلاحية في توفير المواد الغذائية:

يهدف النشاط الزراعي لتوفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة، من تقدم ولذلك فإن تأخرها سوف يؤثر سلبا في القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة في الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب وإنما لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن ارتفاع الدخول، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وايلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي، لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة، الذي يترتب عليه نقص في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وخاصة للدول التي بحاجة إليه، لاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها كليا.

ثانيا: دور القروض الفلاحية في توفير المواد الأولية:

إن كثير من فروع الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الفلاحية وتنمية هذه الصناعات تعتمد على عدة عوامل من أهمها توفير المواد الخام بكميات كافية وتكاليف منخفضة بمواصفات جيدة مناسبة للتصنيع، وبهذا نشأت علاقة متبادلة وقوية بين الفلاحة والقطاعات المختلفة الأخرى وخاصة الصناعة، فكلما ازداد هذا القطاع نموا زادت احتياجاته إلى المواد الأولية التي هي بالضرورة من مخرجات القطاع الفلاحي، وبالتالي يزداد التركيز على إنتاجها مما يؤدي إلى نمو المزروعات الموجهة للتصنيع والتحويل وهي صفة الزراعة في البلدان المتطورة وقد سمحت الفلاحة فعلا حتى ولو كان جزئيا بتوفير المواد الأولية التي سمحت بقيام الصناعة الغذائية وتجسدت في العديد من الوحدات الصناعية التي تستخدم ناتج القطاع الزراعي كمادة أولية مثل:

[1] سالم النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط2، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص:88.

- وحدات صناعية للمصبرات النباتية والحيوانية؛
- وحدات صناعية للعجائن الغذائية المختلفة؛
- صناعة الورق؛
- وحدات التحويل والتعليب.

ثالثا: دور القروض الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي:

إن من أهم المشاكل التي تلقى اهتماما واسعا من طرف الجزائر هي مشكلة الأمن الغذائي فهو يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة، وظهور مشاكل ارتبطت به، حيث يتحدد الأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، ولذلك ظهرت العديد من المفاهيم تحصر مفهوم الأمن الغذائي في نطاق وحدود معينة وعلى هذا الأساس فالأمن الغذائي هو: "قيام الدولة على توفير المستوى المحتمل من الغذاء للأفراد في حدود دخولهم المتاحة."

وبالتالي فإن مفهوم الأمن الغذائي يرتكز على عدة أبعاد هي: [1]

- البعد الاقتصادي؛
- البعد الاجتماعي والسياسي؛
- البعد الحركي (الديناميكي) وذلك قصد التكيف مع الظروف والمراحل التي تمر بها الدولة، ويمكن الاستدلال عن واقع الأمن الغذائي في مجتمع ما بمجموعتين من المؤشرات.

مؤشرات الفجوة الغذائية: تتمثل في: [2]

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية؛
- حجم المعونات والواردات الخارجية؛
- نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية؛

---

[1] بن حركات عائشة، **القرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة–** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الشعبة: علوم اقتصادية، التخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة، 2015–2014، ص: 4.

[2] المرجع السابق، ص: 5.

- متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها معايير دولية.

مؤشرات فجوة الأمن الغذائي: والتي تقاس من خلال:[1]

- رصيد الميزان التجاري الغذائي؛
- نسبة تغطية الموارد المالية المخصصة لاستيراد الغذاء (الواردات الغذائية) فالفلاحة تعتبر مورد رئيسي لتوفير السلع الغذائية، خاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات تؤهلها لتطوير إنتاجها الفلاحي الذي يعتبر الأساس في تحقيق الأمن الغذائي فينبغي على الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الإنتاج للفلاح، وذلك من خلال:

✓ توسيع الرقعة الجغرافية للأراضي المستصلحة؛
✓ توفير الإمكانيات اللازمة التي يحتاجها الفلاح مثل: الآلات، الأسمدة وغيرها؛
✓ تدعيم الفلاحين الذين ينتجون المواد الواسعة الاستهلاك مثل: البطاطا، الحبوب والألبان؛
✓ تخصيص لجنات تقوم بإرشاد الفلاحين وتعليمهم الأساليب الحديثة في الفلاحة خاصة في مجال تربية الحيوانات.

وخلاصة القول هو أن القروض الفلاحية ساهمت في توفير المواد الغذائية بالنسبة للنشاط الزراعي وتوفير المواد الأولية بالنسبة للقطاع الصناعي وتحقيق الأمن الغذائي حيث ساعدت كل هذه المؤشرات في النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الريفية.

المطلب الثاني: دور القروض الفلاحية في توفير فرص العمل والدخل :

تعتبر القروض الفلاحية مصدرا هاما لإشباع تلك الحاجات التمويلية والتي تتنوع تبعا لأوجه استخداماتها، حيث ساهمت في توفير فرص عمل لقطاعاته المختلفة للقضاء على البطالة والتشجيع على النهوض بالقطاع الفلاحي وإعطاء للتنمية الريفية حقها في الاقتصاد.

[1] عمر عزاوي، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة النخيل والتمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005، ص:26.

أولا: دور القروض الفلاحية في توفير فرص العمل:

إن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في توفير مناصب عمل لقطاعاته المختلفة وكذا القطاعات الأخرى، خاصة وتزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي يقدر بـ02% سنويا ويقدر تزايد إجمالي السكان بـ3.2%.

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية، والبطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل الفعلية تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة.

حيث نجد أن انخفاض مستوى العمالة يصاحبه انخفاض في معدل الإنتاجية وحجم الإنتاج الزراعي وهذا بسبب اعتماد الفلاحة على قوة العمل البشري، مما يؤدي لانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج الخام وهذا يدل على أن الانخفاض المسجل في العمالة الزراعية:يمثل السرب الوظيفي وليس التطور في حركية العمل الناتجة عن الاختلال بين عنصري العمل ورأس المال.

كما يمكن أن حجم العمالة الزراعية مرتبط بالإمكانيات التقنية وكذا حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع حيث أن زيادة الإمكانيات يقلل حجم العمالة الزراعية في المراحل المتقدمة للتنمية مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة.[1]

ثانيا: مساهمة القروض الفلاحة في تحقيق الدخل :

تختلف نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الدخل هذا حسب الطبيعة الاقتصادية من جهة ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى وبذلك يصبح القطاع الفلاحي مساهما كبيرا في عملية الادخار والاستثمار وإن من أهم أسباب انخفاض الدخل الفلاحي في الجزائر وفشل هذا القطاع في عملية التنمية هو مجارات القطاع الصناعي سواء في جانب امتصاص الموارد القومية والإسهام في الدخل القومي ويتضح ذلك من خلال[2]:

- دخول القطاع الفلاحي تميل إلى التناقص مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا راجع إلى زيادة السكان واستغلال الأراضي الصالحة للفلاحة، فتمثل الأرض في هذه الحالة عاملا محددا للإنتاج؛

[1] عبد اللطيف بن أشهنو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، دون دار نشر، دون بلد نشر، 1982، ص:17.

[2] خلف بن سليمان بن خضر النمري، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية**، ج2، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الأردن، 1995، ص: 156.

- فيما يتعلق بعنصر رأس المال فإن انسيابه إلى قطاع الفلاحة يقل بكثير من انسيابه إلى القطاع الصناعي وهذا ناتج عن تخلف الفلاح لقلة دخله، وأيضا عدم وجود إغراء كافي لجذب الاستثمارات؛[1]
- إن تدفق السكان من الريف إلى المدينة والمراكز الصناعية يترتب عليه انخفاض عنصر العمل في القطاع الفلاحي؛
- من العوامل الهامة المسؤولة عن انخفاض مستويات الدخول في القطاع الفلاحي انخفاض المرونة السعرية ومرونة الطلب الداخلية على الغذاء، وهو الذي يمثل الإنتاج الرئيسي في الفلاحة فمع زيادة دخل الفرد ينخفض على المنتجات الصناعية.

تم استنتاج من خلال ما سبق أن للقروض الفلاحية لها دور كبير في توفير مناصب العمل وذلك حسب قطاعاته المختلفة، وذلك من خلال الإشارة إلى مستوى العمالة فبانخفاضه ينخفض معدل الإنتاجية وحجم الإنتاج الزراعي والعكس، وكل هذا راجع إلى اعتماد الفلاحة على قوة اليد العاملة.

المطلب الثالث: أهمية القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية:

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية، معدلة للبعض ومحفزة للبعض الآخر حتى تصبح ملائمة مع متطلبات انجاز الأهداف المحددة ولقد تجلت هذه الأهمية فيما يلي: [2]

- توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكيفيها، والتشجير المفيد، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهلية؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا ،في الاستغلالات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي ما زالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى المساعدات الدولية ومرافقتها التقنية؛

---

[1] غريد محمد، **آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ،غير منشورة،2001-2002، ص:108.

[2] رابح الزبيري، **حدود ودعم الدولة في السياسة الزراعية مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص ص:202،203.

- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مدا خيل العائلات في الريف أو لخلق مدا خيل جديدة؛
- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي من خلال التحكم في الرعي العشوائي؛
- توفير تسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية المتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة ، والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr من جهة أخرى.
- استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم ويستفيد من هذا الدعم:

✓ الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمين لتعاونيات أو جمعيات؛

✓ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية الصناعية التجارية التي ساهمت في تطوير نشاطات الإنتاج والتحويل والتسوية والتصدير والمنتجات الفلاحية؛

✓ مضاعفة المساحات الصالحة للزراعة والمساهمة في رفع الإنتاج الفلاحي.

تهدف أهمية القروض الفلاحية إلى تحسين النشاط الفلاحي وتوفير الجو المناسب في الريف من خلال توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية في الاستغلالات الفلاحية.

إن الفلاحة في الجزائر لها دور فعال في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الدعم الذي خصصته الدولة من أجل هذا القطاع حيث ساهم هذا الأخير بدوره في تحقيق المؤشرات التي تساهم في رفع نمو التنمية الريفية منها فرص العمل وزيادة المواد الغذائية في كل سنة وتوفير مواد أولية من أجل استمرار في النشاط الفلاحي ومساهمتها في رفع الدخل الوطني.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته حول القروض الفلاحية المستحدثة أثبت بأنها أصبحت تساهم بدرجة كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية وتشجيع الفلاح على تطوير إنتاجه، فهذه التقنيات التمويلية تتميز عن غيرها من المصادر بتوفير الأصل للمستأجر والاستفادة منه وتوسيع عمليات التمويل وتجديدها وإحلالها.

حيث ساهمت هذه الآليات في وضع فكرة في ذهن الفلاح على اختيار نوع القرض الذي يتناسب وأهدافه ومشاريعه الإنتاجية من حيث المفاضلة فيما بينهم، فكانت هذه القروض الفلاحية المستحدثة هي الممول الوحيد للفلاحين لما احتلته من أهمية بارزة ودور فعال في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لتمويل التنمية عن طريق القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة تبسة -488-

تمهيد:

بعدما تم التطرق إلى الفصلين السابقين إلى القروض الفلاحية وتأثيرها على التنمية الريفية، فإنه سيتم في هذا الفصل محاولة توضيح عملية تسيير القروض الفلاحية المستحدثة الموجهة إلى المشاريع الفلاحية في بنك بدر، ومحاولة إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ماهو موجود في هذا البنك ومعالجته.

حيث تحظى هذه القروض بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد أثبتت قدراتهم وكفأتهم في مساعدة الفلاح والجمعيات الخاصة بالفلاحة لتخطي كل الصعوبات والعراقيل التي يواجهها، لذلك وجب على الجزائر السعي للإستفادة منها، وترسيخ ثقافة القروض الفلاحية فيها لمواجهة كل الصعوبات التي تقف حائلا أمام تطورها، ولتغطية نقاط هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي:

- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- دراسة حالة القروض الفلاحية المستحدثة بوكالة تبسة –488–؛
- تحليل مؤشرات التنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

إن بنك الفلاحة والتنمية بنك عمومي يهتم بالإشراف والتكفل بالقطاع الفلاحي، واستطاع أن يفرض وجوده على ساحة المصرفية ويتأقلم مع التحولات الاقتصادية من خلال الإصلاحات والتعديلات التنظيمية والهيكلية التي شهدها خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، الذي فتح المجال أمامه للانتقال من طابع التخصص إلى طابع البنك الشامل.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

- التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، واهم المهام التي الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وذلك من خلال النقاط التالية:[1]

أولا: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منشأة مالية وطنية، له صفة البنك التجاري، وهو جزء من النظام المصرفي، أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/86 المؤرخ في 13-03-1982 في إطار سياسة تبنتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي، وفي الواقع تأسس أثناء إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي احتكر عملية تمويل القطاع الفلاحي منذ نشأته ،حيث قررت السلطات العمومية إنشاء مؤسسة مالية بنكية متخصصة هدفها الرئيسي هو التكفل والإشراف بعملية تمويل وتشجيع التنمية الريفية.

وتطبيقا للقانون رقم 01/88 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية إضافة إلى المرسوم رقم 101/88 المؤرخ في 16-ماي-1988 تم تحويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة مساهمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

المالي كما تم رفع رأسماله إلى 33 مليار دج، وهو يتفرع حاليا إلى 296 وكالة تتضمن 39 مديرية جهوية موزعة على المستوى الوطني، ويلعب البنك دورا هاما في تطوير القطاع الفلاحي في بلادنا عن طريق تمويل نشاطاته المختلفة، وكذا للصناعات التحويلية المرتبطة به مع تمويل المهن الحرة والمنشآت الريفية.

وإضافة إلى ما سبق يقوم البنك المدروس بالعمليات التالية:

- تمويل الاستغلاليات الفلاحية التابعة لقطاع الدولة (المزارع، التعاونيات)؛
- مساعدة القطاعات ذات الصلة بالفلاحة ماليا؛
- منح القروض طويلة الأجل والمخصصة لشراء الآلات والتجهيزات الزراعية؛
- جمع الودائع متوسط وقصيرة الأجل؛
- تمويل النشاطات الفلاحية ذات صلة بالمنتجات الغذائية.

وبعد صدور قانون 10/90 لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا فقط في المهام الفلاحية بل تعدتها إلى مهام أخرى في إطار السعي لتعظيم الربح.

ثانيا: التطور التاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) خلال مسيرة تطوره بمجموعة من المراحل لعل من أهمها مايلي:

- **الفترة ما بين (1982-1990)**: سعى البنك لإثبات وجوده من خلال التوسع وتأسيس عدة فروع تابعة له.
- **الفترة ما بين (1991-1999)**: توسع نشاط البنك طبقا لما نص عليه قانون النقد والقرض وترتب عليه ما يلي:

سنة 1991: تم تصميم نظام التحويل الإلكتروني للأموال المعروف اختصارا بنظام Swift.

سنة 1992: تم وضع نظام Sybu الذي يساعد على تسريع أداء العمليات البنكية من خلال المعالجة عن بعد.

سنة 1993: تعميم استخدام الإعلام الآلي في عمليات البنك.

سنة 1994: إنشاء خدمة البطاقة الممغنطة للدفع والسحب بالدينار.

سنة 1996: تقديم خدمة ومعالجة وتحقيق العمليات البنكية في الزمن الحقيقي.

سنة 1998: إنشاء خدمة بطاقة ممغنطة للسحب بين البنوك.

- **الفترة الممتدة من (2000-2004):** وتميزت هذه المرحلة بالتدخل الفعلي للبنوك العمومية لمسايرة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل الاستجابة إلى متطلبات الزبائن، حيث وضع البنك برنامجا لتحسين خدماته والعمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمات البنكية وإحداث تطهير في ميدان المحاسبة والمالية وإعداد مشروع البنك الجالس في 2002.

- **الفترة ما بين (2003-2015):** وقد شهدت بداية قيام البنك بتقديم خدمات إلكترونية كالإطلاع على الرصيد وكذا تحميل كشوف الحسابات عبر فتحه لحساب في الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك E-Banking.Badr.dz/fr مع فتح مركز اتصال للإجابة عن تساؤلات العملاء الحاليين والمحتملين وانشغالاتهم على الرقم 021.428.428.
- **الثلث الأول لسنة 2016:** اعتماد خدمة الإلكتروني Prédomiciliation تماشيا مع تعليمات البنك المركزي، للتقليل من المخاطر التجارية الخارجية وضمان السير الجيد لعملياتها، ومنع تبييض الأموال وتهريبها نحو الخارج خاصة مع الظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وتدهور قيمة العملة المحلية.

ثالثا: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقيام بالمهام التالية:

- **بنك الودائع:** يقوم البنك بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل من الزبائن؛
- **بنك التنمية الفلاحية:** يعتبر البنك أداة من أدوات التخطيط المالي من خلال إنجاز المشاريع الفلاحية المسطرة وتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والأنشطة التابعة له من صيد، ري...الخ، وتطوير الأعمال الفلاحية والحرفية في مختلف المناطق الريفية؛

- **بنك توزيع القروض:** يقوم البنك بمنح قروض متنوعة لتشغيل الشباب، قروض لإنشاء مساكن ريفية، وقروض للمهن الحرة في الأرياف "طبيب، محامي...الخ"، وفي هذا المجال فإن الإحصائيات تشير إلى أن البنك احتل الصدارة في تمويل أزيد من 19063 مشروع في إطار عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة وبمبلغ يقدر بـ34.10 مليار دج في2003، في حين أنه استطاع حاليا تمويل ما يقارب 28493 مشروع بمجموع قروض تقدر بـ39963537 دج بالتالي توفير ما يزيد عن 64459 منصب عمل، وهذا فضلا عن قيامه بمهام فتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية وتمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

2. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

- تنمية القطاع الفلاحي وتنظيمه بتطوير وتعميم تكنولوجيا الإعلام الآلي؛
- الرفع من نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؛
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وضمان التمويل حسب القوانين؛
- احترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير والمالية والمحاسبة؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن بالاقتراب منهم عن طريق فتح وكالات جديدة في مختلف المناطق.

ويتولى على الخصوص استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة قصد تحقيق ذلك، كما أن تعدد الأعمال المصرفية الممارسة في البنك تلزم عليه إعادة النظر في التنظيم العام بالشكل الذي يسهل له القيام بالعمليات المصرفية، ويواكب التحولات العالمية.

المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بإدارة البنك مجموعة من الهيئات والمديريات عن طريق مختصين ومسؤولين وإطارات كفأة وهي كالتالي: [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

1. **هياكل التسيير: تتمثل في:**

المديرية العامة: وهي مكونة من رئيس مدير العام الذي تحدد صلاحيته من قبل مجلس الإدارة، ويساعده في تسيير شؤون البنك ثلاث مديرين عاملين ومسؤول عن قسم العلاقات الخارجية للبنك، ومهام المديرية العامة تدخل في إطار التصريح بالسياسة العامة والسلطات الممنوحة له.

مديريات مركزية: تتكون من أربعة مديريات مسيرة من طرف مديرين مركزيين وتقع تحت سلطة المدير العام وتتمثل في مهام الهياكل التسييرية في:

- تطبيق إستراتيجية وسياسة التنمية للبنك؛
- التنظيم العام للبنك وعلاقته مع الغير؛
- تطبيق قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة.

وتتكون البنية الرئيسية للبنك من:

أ. **المديرية العامة المساعدة "الموارد ،القروض والتحصيل"**: موصولة برئيس المدير العام تقع تحت مسؤولية المدير العام المساعد ومن مهامها ما يلي:
- ضمان حسن تنفيذ المهام المنوطة للمديريات المركزية؛
- تطبيق الإستراتيجية العامة من تعبئة الموارد، توزيع القروض وتحصيل الأقساط؛
- اقتراح وضع كل المقاييس القابلة لتحسين مستوى عوائد البنك.

ب. **المديرية العامة المساعدة "الإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة"**: مرتبطة برئيس المدير العام مكلفة بمتابعة الأعمال المحاسبية والمالية والإعلام الآلي ومن مهامها ما يلي:
- تحضير الوسائل المحاسبية القانونية والتنظيمية للبنك؛
- ضمان تسيير فعال للخزينة والتكفل بتطوير وسائل الإعلام الآلي؛
- وضع أدوات لمراقبة ومتابعة خزائن الوكالات مع مراقبة سقوف الائتمان.

ج. **المديرية العامة المساعدة "الإدارة والوسائل"**: وهي الأخرى تقع تحت سلطة رئيس المدير العام، مكلفة بمتابعة الأعمال الإدارية وتأهيل الموارد البشرية والشؤون القضائية ومراقبة التسيير، ومن مهامها ما يلي:

- المشاركة في تحضير سياسة تسيير الموارد البشرية؛
- تنفيذ مخطط التشغيل وتكزين المستخدمين؛
- تنظيم وإعداد الدراسات القانونية ومتابعة النزاعات.

وبصفة أخرى هي مسؤولة عن تسيير كل ما يتعلق بالوسائل العامة سواء البشرية أو المادية للبنك.

د. **قسم الشؤون الدولية:** وهي ملحقة برئيس المدير العام مكلفة بمتابعة النشاط التمويلي والشؤون الدولية والرقابية ومن مهامها ما يلي:

- بحث وتسيير التمويل الخارجي بالتوافق مع السياسة المتبعة من البنك في هذا المجال؛
- توثيق العلاقات بين البنك والمؤسسات المالية الدولية؛
- تنفيذ عمليات التحويل من إلى الخارج.

2. هياكل المراقبة والاتصال:

إن المراقبة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتكون من ما يلي:

أ. **المتفشية العامة:** موصولة برئيس المدير العام ومن مهامها ما يلي:

- القيام بجولات تفتيشية ورقابية على جميع العمليات الممارسة من طرف البنك؛
- استغلال تقارير المتفشية الداخلية والهيئات الرقابية الداخلية ومتابعة التعديلات والنصائح المقترحة؛
- التأكد من مشروعية وصحة العمليات التي تقوم بها مختلف وكالات البنك.

ب. مديرية التدقيق الداخلي: موصلة بدورها برئيس المدير العام وتتكفل بـ:

- اكتشاف وإعلان المخالفات المرتكبة؛
- التأكد من مصداقية وفعالية القواعد والإجراءات الداخلية للبنك؛
- إعداد التقارير عن مهام التدقيق وإرسالها إلى المدير العام.

ج. مكتب الاتصالات: ومن المهام الموكلة إليه هي:

- العمل على التعريف بالبنك المحددة من طرف رئيس مجلس الإدارة؛
- تحليل مقالات الصحافة والأحداث التي تهم البنك، وتطوير وسائل الاتصال؛
- اقتراح للمدير العام حول المشاركة في التظاهرات الثقافية والاقتصادية كالمعارض.

3. هياكل الاستغلال:

إن هياكل الاستغلال للبنك تتشكل من خلية المراقبة، الوكالات الرئيسية والوكالات التابعة وهذه الهياكل موكل إليها المهام التالية:

- التطبيق الفعلي للسياسة العامة للبنك المحددة من طرف رئيس مجلس الإدارة؛
- جمع الموارد، وتوزيع القروض في إطار القواعد البنكية المعمول بها وتحصيل الضمان؛
- التحسن الدائم لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة للزبائن

4. الهياكل العملية:

الهياكل العملية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مشكلة من مستشار، المجلس واللجان وهي موضوعة تحت تصرف وسلطة رئيس المدير العام كما لها علاقات عملية مع مجمل الهياكل الأخرى للبنك، هذه الهياكل مكلفة بـ:

- مساعدة رئيس العام في مختلف المشاريع المقدمة للإنشاء من دراسات؛
- تحديد الوضعية العامة للخزينة.
- الإشراف على فتح أظرفة المناقصة التي وضعت على مستوى الأمانة العامة الدائمة في إطار تنفيذ المشاريع؛
- مناقشة مشاكل التسيير والسهر على احترام السياسة العامة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

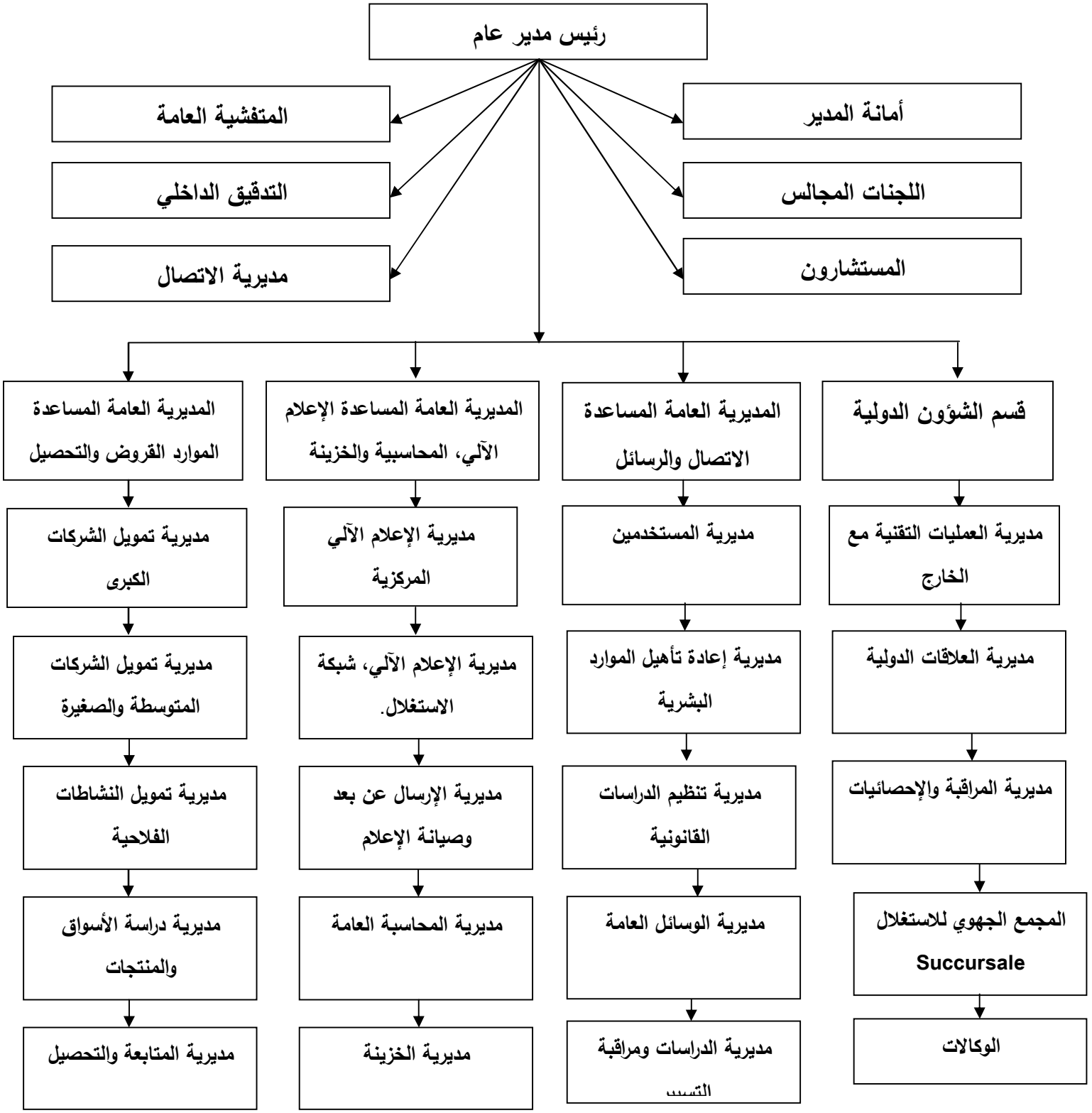

المصدر: مقدم من طرف إدارة الوكالة *488* –تبسة– لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)

المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية، حيث تم إنشاء وكالة تبسة رقم-488- في سنة 1989 التي أنشأت بإمكانيات مادية وبشرية متواضعة، وفي 2002 شهدت تطورا ملحوظا في بنائها بشكل فعال تقع في حي "نهج العقيد محمد الشريف" وهو مكان إستراتيجي ،إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة، وفي هذا المطلب سيتم إدراج العناصر التالية: [1]

أولا: مهام وكالة بدر تبسة:وتتمثل فيما يلي:

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على رفع مرد ودية الخزينة؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة.

ثانيا: مزايا وكالة بدر تبسة:وتتلخص في النقاط التالية:

- التقديم المنظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض؛
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل؛
- الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية؛
- تقليص زمن دراسة طلبات القروض؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني قصير؛
- انجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الانترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة الأرصدة وكذا الإطلاع على معلومات تهمهم؛
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة 488:

ينتهج بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تبسة –488–هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات الحاصلة في الخدمات الآلية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة –488–

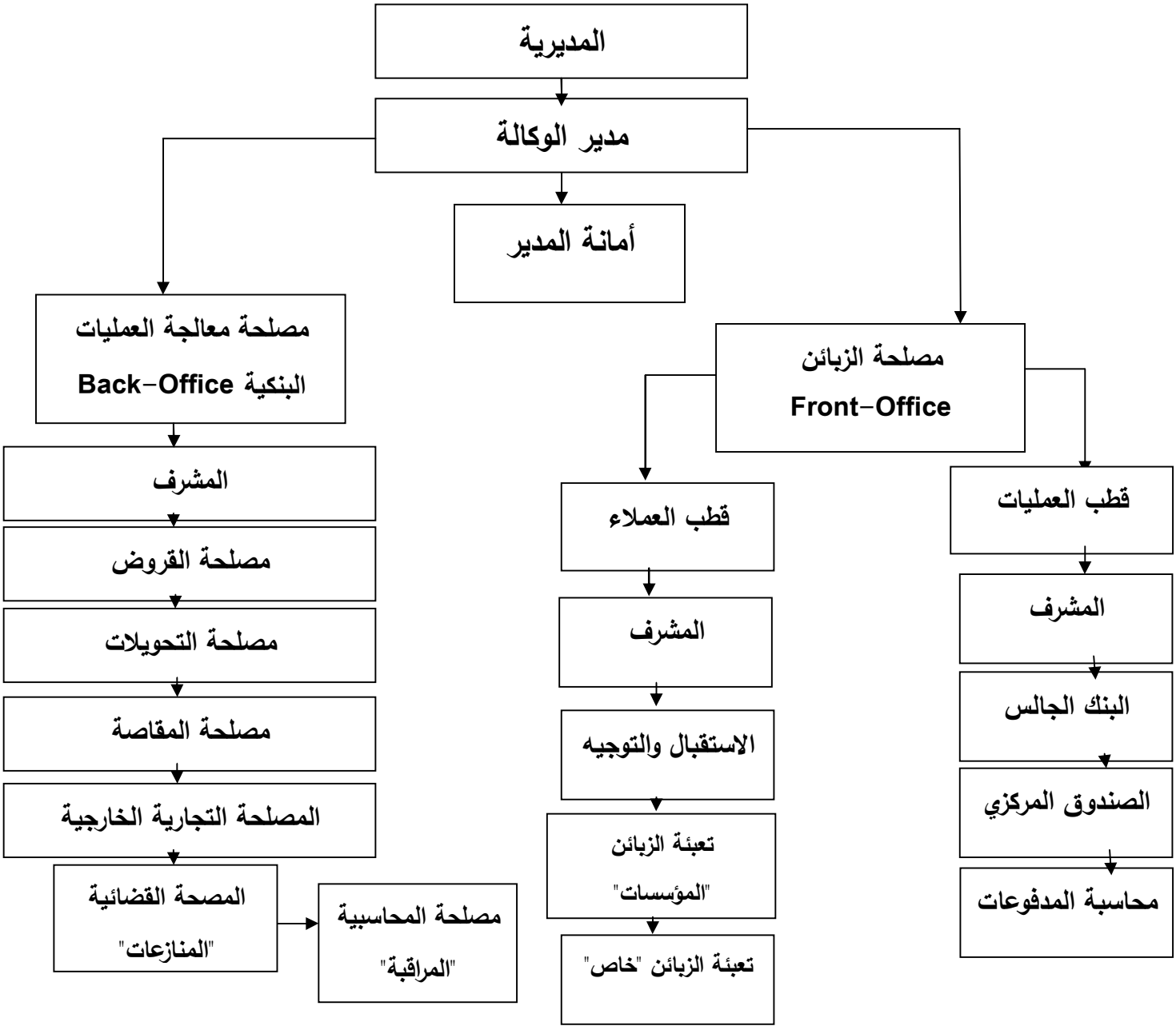

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488–

من خلال الشكل لوحظ أن الهيكل التنظيمي للوكالة تم اعتماد سنة 2002 وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- **القسم الأول:** يتمثل في الشؤون الإدارية ،والتي تتكون أساسا من المدير، مصلحة الأمانة، مصلحة الأرشيف؛
- **القسم الثاني:** ما وراء المكتب، والذي يضم المصالح التالية: التحويل، المحفظة، المقاصة، المنازعات، المحاسبة وأخيرا التجارة الخارجية؛
- **القسم الثالث:** يتمثل في أمام المكتب والذي يضم ما يلي: البنك الواقف، البنك الجالس، الصندوق المركزي.
- يتم توضيح وظائف الهيكل التنظيمي كما يلي:

1-مصلحة الشؤون الإدارية:تتمثل أساسا في مصلحة المديرية، الأمانة العامة ويتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أ. مصلحة المديرية:

وهي أهم وأعلى مستوى في الوكالة، تشرف مباشرة على المصالح الموجودة بها وهذا ما يجعل من المدير المسير الأول على مستوى الوكالة، والمسؤول الرئيسي على نتائجها ومن أهم مهامها ما يلي:

- تأطير العمليات المالية ومتابعتها؛
- دراسة التقارير والأعمال اليومية؛
- تمثيل الوكالة على المستوى الجهوي؛
- اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له؛
- السهر على تطبيق القوانين واحترام القانون الداخلي للوكالة؛
- ممارسة السلطة السليمة على الموظفين، فحص حالتهم الانضباطية؛
- التوقيع على مختلف الوثائق.

ب. مصلحة الأمانة العامة:

تعتبر الوسيط بين المدير وباقي موظفي الوكالة، بحيث تقوم بالوظائف التالية:

- كتابة التقارير؛
- استقبال البريد الوارد والصادر، وتوجيهها للمصالح المختلفة؛
- إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة؛
- تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين والزبائن.

ج. مصلحة الأرشيف:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة المذكرة والمرجع الجاهز عند الحاجة، ومن أهم ما يقوم به المشرف على هذه المصلحة ما يلي:

- استلام الوثائق من مختلف مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع؛
- تدوين وتنظيم هذه الوثائق باستمرار حتى لا تتلف؛
- إعلام المدير في حالة وقوع أي ضياع أو سرقة.

د. ما وراء المكتب:

يخضع لسلطة أحد المشرفين، بحيث يقوم بالمساعدة، والتوجيه ويتكفل بمعالجة التقنية، حيث يتكون هيكل خلية المكتب من عدة مصالح متخصصة، وهو يسعى إلى معالجة العمليات والتأكد من المعلومات.

المبحث الثاني: دراسة حالة القروض الفلاحية المستحدثة بوكالة تبسة -488-

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم القطاع الفلاحي وتزويده بالمعدات الأولية والآلات الفلاحية، وذلك من خلال منح قروض للفلاحين لتشجعهم على تطوير الإنتاج الفلاحي، وتتمثل هذه الأخيرة في "القرض الإجباري، وقرض التحدي وقرض الرفيق"، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

- دراسة القرض الإيجاري في بنك بدر وكالة تبسة -488-؛
- دراسة قرض التحدي في بنك بدر وكالة تبسة -488-؛
- دراسة قرض الرفيق في بنك بدر وكالة تبسة -488-؛

المطلب الأول: دراسة القرض الإيجاري في بنك بدر وكالة تبسة -488-

إن استعمال القرض الإيجاري على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة -488-كتقنية لتمويل الفلاح، إذ يعتبر أسلوبا حديثا يقوم البنك من خلاله بتأجير عتاد فلاحي إلى عملائه بموجب عقد الاعتماد الإيجاري الذي ينتهي بتمليك العتاد أو إرجاعه.

أولا: تطور القرض الإيجاري في بنك بدر وكالة تبسة -488-

يوضح الجدول التالي عدد الملفات المقبولة والقروض الممنوحة ومبلغ القرض حيث تتجلى هذه الأخيرة في شكل تطور كالآتي:

جدول رقم (02): تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– من (2010–2017).

السنوات	نوع القرض	عدد الملفات المقبولة	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة بالدينار الجزائري
2010	كراء معدات فلاحية (جرار ومعداته + آلات الحصاد)	/	/	/
2011		/	/	/
2012		143	102	183105000
2013		95	92	126974000
2014		201	189	306897000
2015		293	270	399742700
2016		386	386	710370000
2017		370	370	681930000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488–

وسيتم توضيح الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية تبين تطور القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2010-2017)

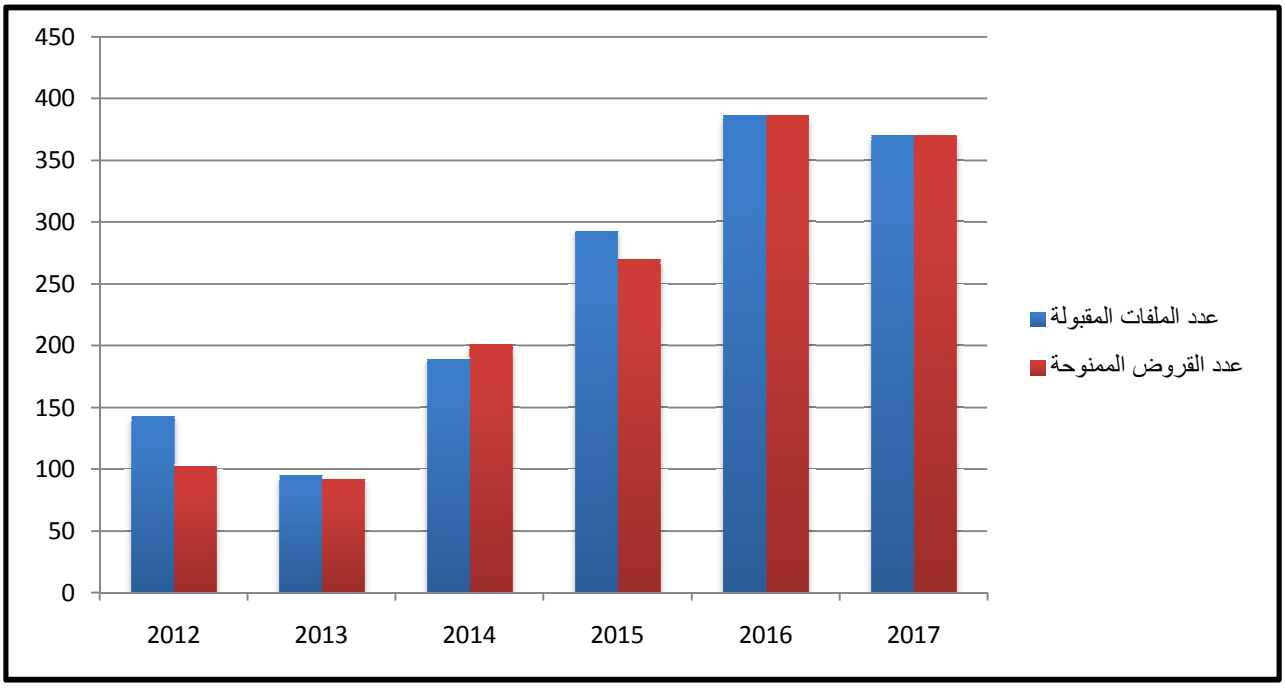

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يلاحظ من الجدول أن عدد الملفات المقبولة في سنة 2012 كانت 143 ملف في حين أن عدد القروض التي تم منحها بلغت 102 بمبلغ 183105000 دج وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- عراقيل إدارية؛
- انتهاج الدولة لسياسة التقشف؛
- تخلي الفلاح عن هذا القرض.

ولقد انخفضت في سنة 2013 بسبب نقص الطلب على هذا القرض حيث بلغت عدد الملفات المقبولة 95 ملف والقروض الممنوحة 92 قرض بمبلغ 126974000 دج، ثم ارتفعت من 2014 إلى غاية 2016 حيث بلغت عدد الملفات المقبولة 386 ملف وتم منحها جميعا قروض بمبلغ 710370000 دج ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد طلب الفلاحين على هذا القرض وذلك لعدة أسباب منها:

- تشجيع الدولة لقطاع الفلاحة بتقديمها دعم خاص؛

- ارتفاع سعر العتاد وعدم قدرة الفلاحين على اقتنائه، وذلك لنقص السيولة لديهم؛
- حرية اختيار الآلة من طرف الفلاح "السعر، المواصفات"؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين وهذا راجع إلى الحملات التوعوية التي تقدمها الدولة لهم.

ثم عاودت الانخفاض في سنة 2017 كانت عدد الملفات المقبولة 370 ملف ومنحت كلها قروض بمبلغ 68193000 دج.

ثانيا: خطوات منح القرض الإيجاري في بنك بدر وكالة تبسة -488-

يعتبر القرض الإيجاري من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك وفقا لإجراءات ومراحل تقوم بها عدة أطراف، تتمثل في النقاط التالية: [1]

1. **أطراف العملية:**

- **المؤجر:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- **المستأجر:** الفلاح؛
- **المورد:** مؤسسة بيع العتاد الفلاحي بقسنطينة PMAT؛
- **المديرية الولائية للفلاحة:** باعتبارها مشاركا في العملية بتقديم دعم للمستأجر.

2. **محتوى ملف القرض:**

تتطلب عملية منح القرض الإيجاري تكوين ملف شامل فطالب القرض "الفلاح" موضوع الدراسة يجب عليه تقديم ملف للبنك يحتوي على:

- شهادة ميلاد أصلية؛
- شهادة إقامة؛
- صورة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف؛
- شهادة عدم مديونية مستخرجة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- بطاقة فلاح؛
- وثيقة تثبت ملكية الأرض؛

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

- فاتورة نموذجية توضح قيمة العتاد المراد الحصول عليه.

3. دراسة الملف ومنح القرض الإيجاري:

تتم دراسة وضع قرار لمنح القرض الإيجاري وفقا للعديد من الخطوات الآتية:

- يقدم طالب القرض الإيجاري طلبه على مستوى المديرية الولائية للفلاحة DSA؛
- تتم دراسة الطلب من طرف لجنة مختصة في ذلك، وتحدد هذه اللجنة تقريرا عن هذا الطلب؛
- يحول الطلب إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويتم دراسته على مستوى البنك؛
- يرسل البنك سند طلب بمواصفات العتاد المطلوب إلى مؤسسة العتاد الفلاحي بقسنطينة PMAT؛
- بعد دراسة الملف على كل المستويات يتم اجتماع اللجنة التقنية الولائية CTW التي تتكون من:
  - ممثل المديرية الولائية للفلاحة DSA؛
  - مندوب فلاحي ممثل عن البلدية APC؛
  - ممثل عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
  - ممثل عن مؤسسة العتاد الفلاحي PMAT.
- بعد مناقشة كل التقارير تتفق اللجنة على منح القرض الإيجاري حيث قررت نسب مساهمات كل من: المديرية الولائية للفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نسب تقسيم المساهمات حسب تقنية القرض الإيجاري

قيمة الجرار	مساهمة البنك (قيمة القرض)	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
2515000.00	1998500.00	2650.00	251500.00
النسبة	**75.74%**	**11.96%**	**12.30%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

4. تشخيص طلب القرض الإيجاري للفلاح:

يتمثل طلب الفلاح في الحصول على ما يلي:

جدول رقم (04): نوع العتاد موضوع طلب القرض الإيجاري.

الوصف	المبلغ بالدينار الجزائري
جرار	2515000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الفاتورة الملحق رقم (03).

5. متابعة القرض الإيجاري:

بعد منح القرض الإيجاري واستلام الفلاح للعتاد المؤجر تتم متابعته وفقا لما يلي:

1.5. طريقة استحقاق القرض الإيجاري للفلاح:

تمثلت قيمة القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة –488– بـ272250000 دج قسمت كالتالي:

جدول رقم (05): الإهتلاك الدوري للقرض الإيجاري

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
2018-08-28	49962.50	
2019-02-28	49962.50	
2019-08-28	224349.14	
2020-02-29	224349.14	
2020-08-28	224349.14	
2021-02-28	224349.14	
2021-08-28	224349.14	
2022-02-28	224349.14	
2022-08-28	224349.14	
2023-02-28	224349.14	
2023-08-29	224349.14	
2024-02-29	224349.14	
2024-08-28	39970.00	قيمة التنازل
المجموع	**2383386.39**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الاهتلاك، الملحق رقم(04)

2.5:انتهاء العقد:

من بين شروط نهاية القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488– ما يلي:

- تمليك العتاد المؤجر عند استوفاء كامل الدفعات وعدم توفر أي خيار آخر للمستأجر؛

- في حالة التأخير في دفع أقساط القرض يتم إرسال إشعارات إلى الفلاح؛.
- أما في حالة الفشل في التسديد سيتم حجز الضمانات والمباشرة في إجراءات المنازعة.

المطلب الثاني: دراسة قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

إن تطبيق قرض التحدي على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة كآلية لمساعدة الفلاح إذ يعتبر من بين الأساليب الحديثة التي بهاالبنك، من خلال إقراض الفلاح مبلغ مالي والذي ينتهي بالتسديد على شكل أقساط .

أولا: تطور قرض التحدي:

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض خلال الفترة من(2010-2017).

جدول رقم (06): تطور قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2012-2017)

السنوات	نوع القرض	عدد الملفات المقبولة	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القرض (DA)
2010	/	/	/	/
2011	/	/	/	/
2012	معصرة زيتون وتربية الأبقار	01	01	3.47.4.839.300
2013	تربية المواشي وبيوت بلاستيكية	02	02	1.076.779.999
2014	تربية الدواجن والمواشي	01	01	7.447.315.000
2015	استغلال فلاحي وتربية الحيوانات	02	02	3.936.538500
2016	/	00	00	00
2017	تربية الأغنام والأبقار	02	02	4622891078

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488-.

والشكل الموالي يوضح تطور قرض التحدي خلال الفترة بين (2010-2017)

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية تبين تطور قرض التحدي.

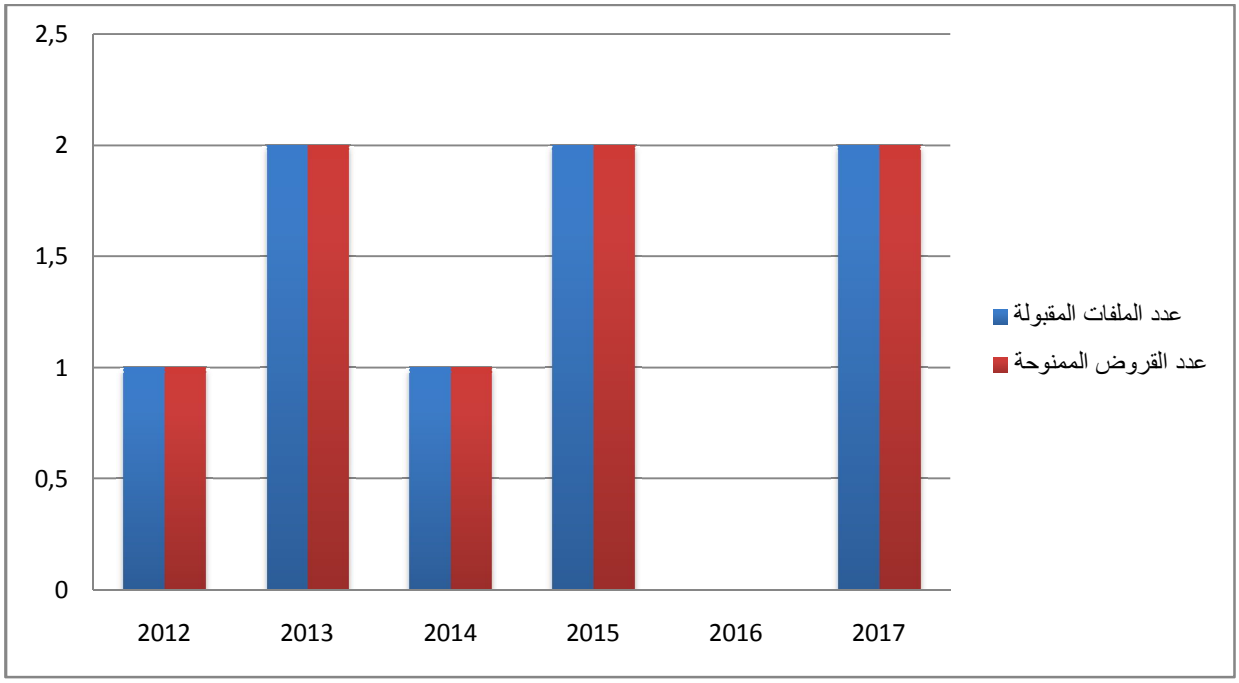

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

ومن خلال الشكل يتضح أن عدد الملفات المقبولة في سنة 2012 كانت ملف واحد 01 وفي حين عدد القروض الممنوحة قرض واحد 01 بلغ مبلغ هذا القرض حوالي 3.474.839.300 دج، وعاود الارتفاع في سنة 2013 فبلغ عدد الملفات المقبولة 02 ملف وعدد القروض 02 نفسها وبلغ مبلغ القرض 10.676.779.999 دج ثم راجع في الانخفاض بقرض واحد وبلغ مبلغه 7.447.315000 دج ثم أنعدم في سنة 2016 ثم عاود من جديد في الارتفاع سنة 2017 حيث بلغ عدد الملفات المقبولة 02 ملف وعدد القروض الممنوحة قرضين 02، وبلغ مبلغها 4622891078 دج، فإن تراجع عدد القروض والملفات المقبولة في هذه الفترة راجع لعدة أسباب منها:

- نقص الطلب على هذا النوع من القروض؛
- صعوبة القرض من الناحية الإدارية والمالية.

ثانيا: خطوات منح قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يمر طلب قرض التحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- وفقا للإجراءات والمراحل التالية: [1]

1. محتوى الملف:

يتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

- طلب القرض؛
- دفتر الشروط مصادقة عليه من طرف (ONTA)؛
- شهادة ميلاد؛
- عقد الامتياز أو عقد الملكية للأرض؛
- دراسة تقنوا اقتصادية للمشروع المنجز من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف (ONTA).

2. دراسة ملف قرض التحدي:

- يقوم الفلاح بإيداع الملف على مستوى الوكالة، حيث يضم الملف الدراسة التقنية للمشروع مصادق عليها من طرف الديوان الوطني لمسح الأراضي الفلاحية (ONTA)؛
- تقوم الوكالة بدراسة الوضعية المالية للفلاح؛
- إرسال الملف إلى المديرية الجهوية، حيث يتم تكوين لجنة لدراسة الملف والوثائق المقدمة المصحوبة بالضمانات، أما في حالة تجاوز كلفة المشروع 10 مليون دج لا تستطيع الوكالة منح هذا المبلغ فيتم نقله إلى المديرية المركزية الكائنة بالجزائر؛
- يتم دراسة الملف وإعادة تحليل الميزانيات، والتأكد من جميع النسب المالية وجدوى المشروع من طرف المديرية المركزية.
- تصدر المديرية المركزية موافقة بنكية والتي تتضمن ما يلي:
  1) مبلغ القرض؛
  2) مدة القرض؛

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

3) الوكالة المعنية بالتمويل؛

4) الضمانات؛

5) طرق التركيبة المالية للمشروع.

- إرسال إلى الوكالة المعنية لتباشر في إعلام الفلاح بإحضار الوثائق اللازمة وهي:
  - الرهن العقاري لصالح البنك؛
  - دفع المساهمات الشخصية؛
  - وعد برهن العتاد الممول؛
  - وعد بتأمين للعتاد طيلة مدة القرض؛
  - الانخراط في صندوق الضمان أخطار القرض؛
  - اتفاقية القرض؛
- سند الأمر.
- إرسال الملف إلى الخلية القانونية من أجل التأكد من جميع الوثائق والضمانات المقدمة وصحتها؛
- إرجاع الملف بالقبول إلى البنك؛ وبعدها إخبار الفلاح بإعداد الفواتير النموذجية؛
- يباشر بعدها البنك بتحرير الشيكات بذمة الموردين تبعا للتركيبة المالية للمشروع، وأثناء هذه الفترة يقوم البنك بزيارات ميدانية لمراقبة المشروع ومدى تقدمه؛
- اصدار جدول الاهتلاك من طرف البنك الذي يوضح الدفعات الواجب دفعها كل دورة، يقوم الفلاح بالإمضاء والاحتفاظ بنسخة.

والجدول التالي يوضح نسب المساهمة حسب قرض التحدي

جدول رقم (07): نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية قرض التحدي.

قيمة المشروع (بيوت بلاستيكية)	مساهمة البنك (قيمة القرض)	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
11.190.069.00	8951120.00	/	2238949.00
النسبة	80%	0%	20%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–

3. تشخيص طلب قرض التحدي للفلاح:

يتمثل طلب الفلاح في الحصول على ما يلي:

جدول رقم (08): نوع القرض المطلوب لقرض التحدي

الوصف	المبلغ بالدينار الجزائري
قيمة المشروع	11.190.069.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الاهتلاك، الملحق رقم (05).

4. متابعة قرض التحدي:

بعد منح قرض التحدي واستلام الفلاح لقيمة المشروع يتم متابعته كما يلي:

طريقة استحقاق قرض التحدي للفلاح:

تمثلت قيمة القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488- بمبلغ8951120.00 دج قسمت كالتالي:

جدول رقم (09): الإهتلاك الدوري لقرض التحدي

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
2014-03-31	/	/
2014-06-30	/	/
2014-09-30	/	/
2014-12-31	/	/
2015-03-31	/	/
2015-06-30	/	/
2015-09-30	/	/
2015-12-31	/	/
2016-03-31	44755600	/
2016-06-30	44755600	/

2016-09-30	44755600	/
2016-12-31	44755600	/
2017-03-31	44755600	/
2017-06-30	44755600	/
2017-09-30	44755600	/
2017-12-31	44755600	/
2018-03-31	44755600	/
2018-06-30	44755600	/
2018-09-30	44755600	/
2018-12-31	44755600	/
2019-03-31	45820783	/
2019-06-30	456876.35	/
2019-09-30	455544.87	/
2019-12-31	45421340	/
2020-03-31	45288192	/
2020-06-30	45155044	/
2020-09-30	45021896	/
2020-12-31	448887.48	/
المجموع	899905325	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (05)

المطلب الثالث: دراسة قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يمنح قرض الرفيق على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة كتقنية لدعم الفلاح إذ يعتبر أسلوبا حديثا يقوم من خلاله باستغلال القرض الذي ينتهي بدفع قيمته في نهاية السنة.

أولا: تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يوضح الجدول التالي عدد الملفات والقروض الممنوحة، ومبلغ القرض خلال الفترة من (2010 إلى2017).

جدول رقم (10): تطور قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من (2010-2017)

السنوات	نوع القرض	عدد الملفات المقبولة	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة (Da)
2010	معدات فلاحية والأسمدة والأدوية	/	/	/
2011		/	/	/
2012		123	123	3.474.839.300
2013		200	200	50536.000
2014		112	112	38.567.000
2015		87	87	33.432.000
2016		32	32	7132.000
2017		23	23	7.812.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

والشكل الموالي يوضح تطور قرض الرفيق خلال الفترة من (2010-2017)

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية تبين تطور قرض الرفيق

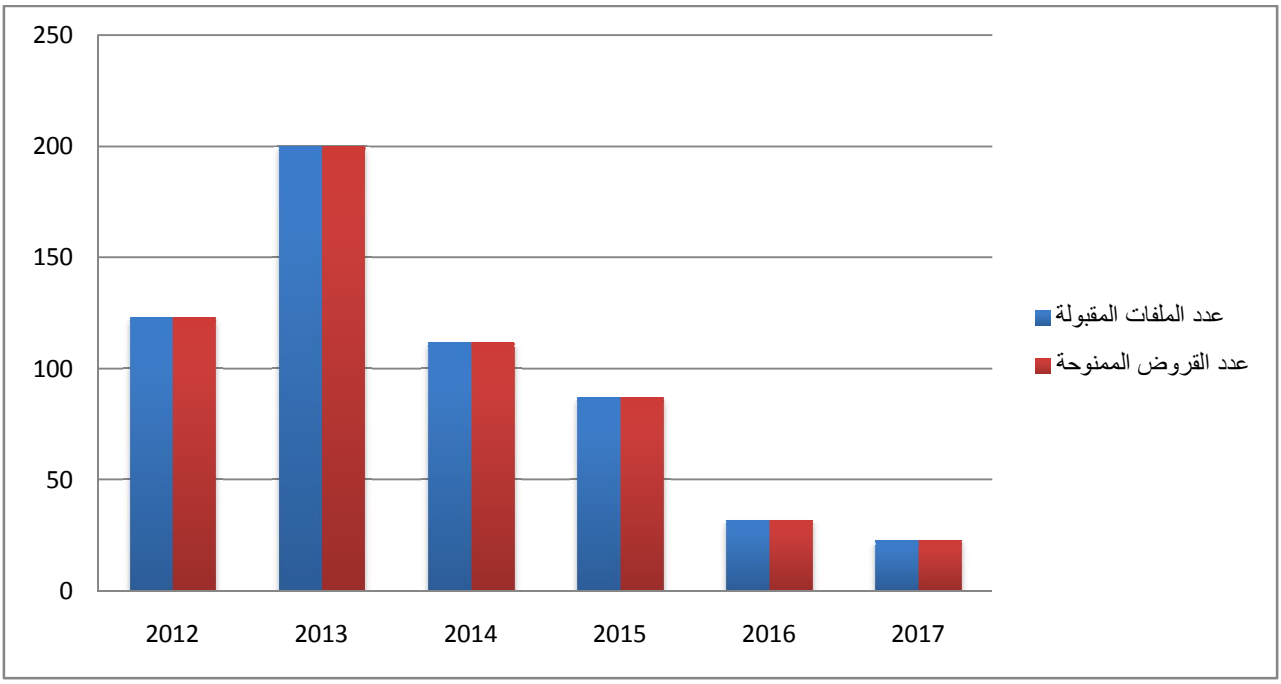

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (10)

ومن خلال الشكل يتضح أن عدد الملفات المقبولة تساوي عدد القروض الممنوحة في كل سنة خلال الفترة المدروسة.

وفي حين بلغت سنة 2012 عدد القروض الممنوحة وعدد الملفات المقبولة إلى 123قرض، ومبلغ القرض في هذه السنة 35003000 دج، وارتفع في سنة 2013 فبلغ عدد القروض الممنوحة والملفات المقبولة 200قرض، بمبلغ 50536000 دج ثم عاود الانخفاض في كل عدد القروض الممنوحة والملفات المقبولة إلى 112 قرض، بمبلغ 38.567.000 دج، ثم استمر في الانخفاض في السنوات 2015 و2016 و2017 فبلغ عدد القروض الممنوحة وعدد الملفات المدرسة على التوالي 87، 32، 23 قرض ،بمبالغ مالية 334.32.000، 71.32.000 و 78.12.000 دج، وهذا الانخفاض في

القروض والملفات المقبولة راجع إلى عدة أسباب منها ما يلي:

- التأثر بالعوامل الطبيعية ؛
- عراقيل إدارية سببت تأخير في تسليم القرض؛

- عدم وفاء الفلاحين ببنود العقد ونقصد بذلك عدم قدرتهم عن التسديد وإرجاع قيمة القرض.

ثانيا: خطوات منح قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يمر طلب قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- وفقا لإجراءات ومراحل وهي كالآتي: [1]

1. محتوى ملف قرض الرفيق:

للاستفادة من قرض الرفيق يتوجب على الفلاح إعداد الملف التالي:

- طلب القرض؛
- البطاقة البيانية للمستثمرة؛
- بطاقة التعريف؛
- طلب اقتناء (حبوب.....إلخ)؛
- الفواتير النموذجية؛
- تصريح ببذر الحبوب؛
- التركيبة المالية للمشروع؛

وإذا تم طلب الحبوب من طرف الفلاح يطلب أيضا الأسمدة.

2. دراسة الملف ومنح قرض الرفيق:

تتم دراسة وضع قرار قرض الرفيق وفقا للعديد من الخطوات الآتية:

- إيداع في مكتب الموحد على مستوى الديوان الوطني للحبوب؛
- يوضع الملف على مستوى المديرية الجهوية للبنك؛
- تقوم المديرية بإنشاء لجنة من أجل دراسة الملف، وفي حالة القبول يتم توجيه الملف إلى الوكالة محل إقامة صاحب القرض (الفلاح)؛

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

- تقوم الوكالة بإعلام الزبون بإحضار الوثائق اللازمة والمتمثلة في:
  - ضمانات خاصة بالقرض؛
  - التأمين الشامل؛
  - صندوق ضمان أخطار القروض؛
  - السند لأمر؛
  - اتفاقية القرض.
- تجميع الوثائق المطلوبة؛
- إرسالها إلى الخلية القانونية من أجل التأكد من الوثائق المقدمة بعد التحقق من الوثائق تقوم الوكالة بإخبار الزبون بإحضار الفاتورة النموذجية؛
- بعد تقديم الفاتورة النموذجية يقوم المسؤول على مصلحة القروض بتحويل مبلغ القرض إلى صاحب القرض (الفلاح)؛
- ويحول إلى حساب الديوان الوطني للحبوب.

والجدول التالي يبين نسب المساهمة في قرض الرفيق

جدول رقم (11): نسب تقسيم المساهمة حسب تقنية القرض الرفيق.

قيمة الحبوب الجافة	مساهمة البنك (قيمة القرض)	دعم الدولة	المساهمة الشخصية للفلاح
1.104.000.00	1.104.000.00	/	/
النسبة	100%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–

3. تشخيص طلب قرض الرفيق للفلاح:

يتمثل طلب الفلاح في الحصول على ما يلي:

جدول رقم (12): نوع القرض المطلوب لقرض الرفيق.

الوصف	المبلغ بالدينار الجزائري
الحبوب الجافة	1104000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الفاتورة، الملحق رقم (06).

4. متابعة قرض الرفيق.

بعد منح قرض الرفيق يتم متابعة وفقا لما يلي:

طريقة استحقاق القرض للفلاح:

تمثلت قيمة القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488–بـ1104000.00 دج قسمت كالتالي:

جدول رقم (13): الإهتلاك الدوري لقرض الرفيق.

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
2018-09-30	1104000.00	/
المجموع	1104000.00	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (06).

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التنمية الريفية

في إطار دعم التنمية الريفية وتقليص الفاتورة الغذائية وظفت الدولة المزارع لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الأولية، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل دعم للفلاح على تطوير إنتاجه، وبالتالي سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مي يلي:

- تحليل مؤشر الإنتاج الفلاحي؛
- تحليل مؤشر الأمن الغذائي؛
- تحليل مؤشري فرص العمل والدخل.

المطلب الأول: تحليل مؤشر الإنتاج الفلاحي

يظهر أثر القروض الفلاحية على الإنتاج الفلاحي من خلال الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.

أولا: الإنتاج النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في القطاع الفلاحي، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي، حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب بأنواعها والبقوليات بأنواعها إضافة إلى مجموعة الخضر والفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية.

حيث يظهر الجدول التالي تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2009-2017).

جدول رقم (14): تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2009-2017) الوحدة: قنطار / هكتار

النوع / السنوات	الحبوب الجافة		الأعلاف		الخضروات		البطاطا		البصل		الأشجار المثمرة		الزيتون		التمور	
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
2009-2010	164547	2.87	791.350	6.74	833680	19.07	642665	12.09	34140	0.64	56140	4.63	22980	1.16	13920	1.16
2010-2011	1397000	15.10	330.600	2.22	942510	16.98	703300	10.42	39200	0.58	62480	4.06	28000	1.12	17000	1.12
2011-2012	1482000	15.70	320.720	2.02	954210	17.02	730320	12.20	37340	0.54	65000	4.50	29000	1.24	17600	1.25
2012-2013	152000	2.42	427.700	3.17	975000	19.39	771350	12.62	34600	0.57	67150	4.82	32000	1.41	18500	1.30
2013-2014	330000	4.73	496.240	3.70	580000	11.86	360000	6.06	37500	1.14	67500	4.98	26000	1.18	19600	1.41

1.40	20500	1.54	36000	4.86	69700	0.60	37600	6.49	408000	12.05	622800	7.55	1.047.920	6.37	467000	2014-2015
1.30	21300	1.71	44500	4.44	71100	0.54	37600	12.50	876750	18.64	1075740	7.76	1.202.900	4.09	347000	2015-2016
1.49	22000	1.79	45000	5.03	72300	1.30	71520	12.60	893730	19.45	1123420	7.82	1.207.900	5.77	365220	2016-2017

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة من خلال مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الإقتصادية.

من خلال الجدول تم ملاحظة أن هناك تذبذب كبير في الإنتاج النباتي خلال السنوات المدروسة من (2009-2017) في المنتجات الفلاحية الآتية:

- ✓ **الحبوب الجافة:** هناك تذبذب في كمية الحبوب الجافة في الفترة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية 1482000 قنطار سنة 2011-2012، وذلك راجع إلى الاهتمام الكبير بهذا النشاط وكذلك إلى تحسن في كمية تساقط الأمطار في هذه الفترة، وبلغت أقل كمية 152000 قنطار سنة 2012-2013، وذلك راجع إلى الظروف الطبيعية والمناخ مثل قلة تساقط الأمطار.
- ✓ **الأعلاف:** عرفت الفترة من 2009 إلى 2017 تزايد كبير في كمية الأعلاف حيث بلغت أكبر كمية 1202800 قنطار سنة 2015-2016، وهذا راجع إلى دعم الدولة لقطاع الفلاحة، وأقل كمية بلغت 320720 قنطار في سنة 2011-2012، وهذا الانخفاض راجع إلى العوامل الطبيعية ونقص الدعم الفلاحي في هذه الفترة.
- ✓ **أما بالنسبة للخضروات:** هناك تذبذب واختلالا كبيرا في كمية الخضروات في الفترة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية إنتاج إلى 1075740 قنطار في سنة 2015-2016، وهذا يعود إلى اهتمام الدولة بهذا المنتوج لما يحققه من عوائد على الاقتصاد وتزايد عدد القروض الخاصة بهذه المنتوجات، وبلغت أقل كمية إنتاج لهذا النوع إلى 580000 قنطار وكان ذلك في سنة 2013-2014، ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع نسبة الدعم الفلاحي وتراجع عدد القروض في هذه السنة.
- ✓ **أما بالنسبة للبطاطا:** شهد هذا المنتوج ارتفاعا متقاربا جدا في كل السنوات المدروسة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية إلى 893730 قنطار، وهذا راجع إلى دعم الدولة لهذا المنتوج باعتباره أكبر منتوج استهلاكا، وأيضا إلى نجاح مشاريع إنتاج البطاطا خاصة في دائرة الماء الأبيض، أما السنة التي سجلت أقل كمية في الإنتاج بلغت 360000 قنطار سنة 2013-2014، وهذا راجع إلى قلة كمية المياه في المنطقة.
- ✓ **أما البصل:** هناك تذبذب في كمية إنتاج البصل في الفترة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية إنتاج 67500 قنطار سنة 2013-2014، وبلغت أقل كمية في سنة 2009-2010 ما يقدر بـ34140 قنطار وهذا راجع إلى نفس الأسباب التي تم ذكرها في تحليل نسب تطور البطاطا والخضراوات.

- ✓ **أما بالنسبة للأشجار المثمرة:** هناك تزايد مستمر في كمية الإنتاج في الفترة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية إلى 71100 قنطار سنة 2015-2016، وهذا راجع إلى توفير الدولة لحملات توعوية للشباب، وأقل كمية بلغت 56140 قنطار وهذا في سنة 2009-2010، وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بهذا المنتوج إلا في السنوات الأخيرة زاد الوعي الفلاحي لديها وشجعت الشباب على الاستثمار في هذا القطاع.
- ✓ **أما بالنسبة للزيتون:** هناك تزايد مستمر في الفترة من 2009 إلى 2017 حيث بلغت أكبر كمية 45000 قنطار سنة 2009-2010، وهذا راجع إلى الاهتمام بهذا القطاع، أما أقل كمية سنة 2016-2017 كانت 22980 قنطار، وهذا راجع كذلك إلى قلة المناطق المهتمة بهذا النوع من الإنتاج مثلا: نقرين، فركان، الوادي، عقلة أحمد.
- ✓ **أما بالنسبة للتمور:** هناك تزايد مستمر في الفترة من 2009-2017 حيث بلغت أكبر كمية منتوج 22000 قنطار في سنة 2016-2017، وهذا راجع إلى زيادة اهتمام الفلاحين بهذا المنتوج خاصة منطقة فركان ونقرين، وأقل كمية كانت في سنة 2009-2010 بـ13920 قنطار، وهذا راجع إلى نقص تساقط الأمطار والجفاف.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما في القطاع الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار والأغنام والماعز بالإضافة إلى الصوف والعسل والحليب...إلخ.

حيث يوضح الجدول الموالي أهم تطورات الإنتاج الحيواني خلال الفترات من (2009-2017).

جدورل رقم (15): تطور الإنتاج الحيواني للفترات (2009-2017) الوحدة: ألف رأس / ألف طن

النوع / السنوات	لحوم حمراء		لحوم بيضاء		الحليب		البيض		العسل		الصوف	
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
2010-2009	408362	38.41	35945	5.16	81564	18.58	27748	1.37	360	0.20	7900	0.68
2011-2010	527957	38.35	35759	4.04	81917	14.69	38136	1.49	844	0.36	7497	0.51
2012-2011	144387	38.34	36800	4.90	81600	14.03	36735	1.46	700	0.32	7503	0.54
2013-2012	515045	41.67	44066	5.50	90996	18.02	33012	1.42	650	0.31	7824	0.59
2014-2013	498361	41.62	78063	10.02	88193	17.96	32760	1.45	900	0.44	7440	0.57

0.52	7200	0.55	1200	154	36792	16.59	86100	8.88	73131	38.13	484084	2015-2014
0.50	7679	0.41	990	1.96	52248	15.46	89581	7.22	66372	36.52	513817	2016-2015
0.54	7903	0.57	1220	2.01	60120	17.00	95247	7.98	70934	38.16	612316	2017-2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة من خلال مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الإقتصادية.

من خلال الجدول تم ملاحظة أن هناك تذبذب في تطور الإنتاج الحيواني من سنة 2009 إلى سنة 2017 في المنتجات الفلاحية الآتية:

- ✓ **اللحوم الحمراء:** هناك تذبذب في كمية اللحوم الحمراء في الفترة من 2009-2017، حيث بلغت أكبر كمية 612316 ألف رأس سنة 2016-2017، وذلك راجع لدعم الدولة للقطاع الفلاحي، وبلغت أقل كمية 144387 ألف رأس سنة 2011-2012، وذلك راجع إلى انتشار مرض الحمى القلاعية.
- ✓ **أما بالنسبة للحوم البيضاء:** هناك تذبذب في كمية اللحوم البيضاء في الفترة من 2009 إلى 2017، ،حيث بلغت أكبر كمية 78063 ألف رأس سنة 2013-2014، وذلك راجع إلى القروض الموجهة لدعم القطاع الفلاحي، وبلغت أقل كمية 35759 ألف رأس سنة 2010-2011، وذلك راجع إلى انتشار مرض أنفلونزا الطيور.
- ✓ **أما بالنسبة للحليب:** هناك تذبذب في كمية الحليب في الفترة من 2009-2017، حيث بلغت أكبر كمية 95247 ألف رأس سنة 2016-2017، وذلك راجع إلى دعم الدولة لهذا المنتوج وتعدد مصادره من أبقار وأغنام وماعز، وبلغت أقل كمية 81564 ألف رأس سنة 2009-2010، وسبب ذلك نقص الوعي من طرف الدولة اتجاه الإرشاد الفلاحي.
- ✓ **أما بالنسبة للبيض:** هناك تزايد تدريجي في كمية البيض من سنة 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية 60120 ألف رأس، وذلك راجع إلى تدعيم الدولة عن طريق وكالة دعم وتشغيل الشباب إلى تحفيز هذا النشاط والمتمثل في بيوت تربية الدواجن وإنتاج البيض، وبلغت أقل كمية 27748 ألف رأس سنة 2009-2010، وذلك راجع إلى انتشار مرض أنفلونزا الطيور الذي أدى إلى وفاة كمية كبيرة من الدواجن وهذا ما يفسر هذا النقص في كمية البيض.
- ✓ **أما بالنسبة للعسل:** هناك تذبذب في كمية العسل في الفترة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية 1220 ألف رأس سنة 2016-2017، وهذا راجع إلى تهيئة المناخ المناسب وتوفير الغذاء الذي يحتاجه النحل لإنتاج العسل، وبلغت أقل كمية 360 ألف رأس سنة 2009-2010، وذلك راجع إلى الظروف الطبيعية من جفاف...إلخ وعدم وجود اهتمام من طرف الفلاحين بهذا المنتوج.
- ✓ **أما بالنسبة للصوف:** هناك تذبذب في كمية الصوف في الفترة من 2009 إلى 2017، حيث بلغت أكبر كمية 7903 ألف رأس، وذلك راجع إلى نفس الأسباب التي تم ذكرها في تحليل كمية اللحوم

الحمراء والبيضاء، وبلغت أقل كمية 7200 ألف رأس سنة 2014-2015، وذلك راجع إلى نفس الأسباب السالفة الذكر في تفسير كمية اللحوم الحمراء والبيضاء.

المطلب الثاني: تحليل مؤشر فرص العمل.

إن للقروض الفلاحية دورا كبيرا في القضاء على العديد من المشاكل التي يواجهها المجتمع، حيث تعتبر الركيزة الأساسية التي ساهمت في توفير مناصب شغل.

يوضح الجدول التالي تطور فرص العمل خلال الفترة (2010-2017)

الجدول رقم (16): تطور فرص العمل خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرص العمل	1639	1013	1014	1556	1736	1405	1521	2978

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة من خلال مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية.

والشكل الموالي يوضح تطور فرص العمل خلال سنوات الدراسة (2010-2017)

الشكل رقم (06): تطور فرص العمل خلال سنوات الدراسة (2010-2017)

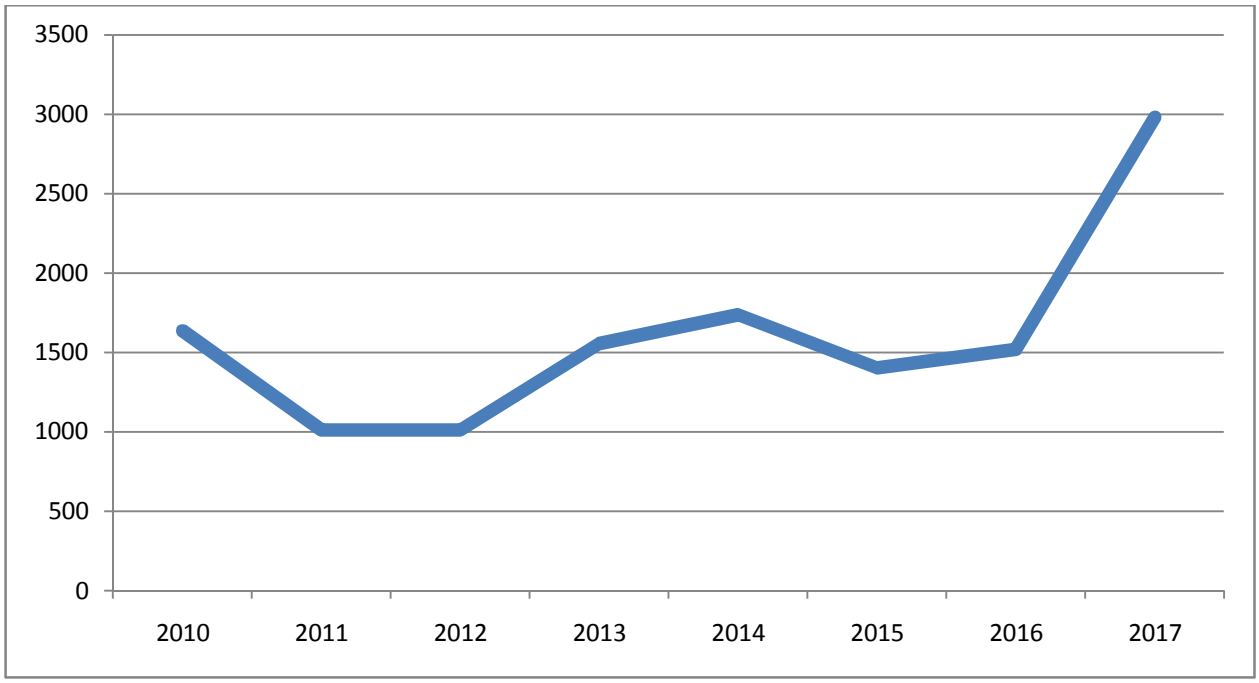

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (16).

من خلال الشكل يتضح أن سنة 2010 بلغت فرص العمل فيها 1639 فرصة عمل وتراجعت في سنة 2011 حيث وصلت إلى 1013 فرصة عمل، وهذا السبب راجع إلى انخفاض عدد القروض الفلاحية في هذه السنة وفي سنة 2012 ارتفعت بعدد ضئيل وصل إلى 1014 فرصة عمل، وسنة 2013 سجلت ارتفاع يعادل تقريبا سنة 2010 والمتمثل في 1556 فرصة عمل، وفي سنة 2014 استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 1736 فرصة عمل، ثم عاودت الانخفاض في سنة 2015 بـ1405 فرصة عمل، ثم عاودت في الارتفاع تدريجيا بـ1521 فرصة عمل، وفي سنة 2017 عرفت ارتفاعا كبيرا حيث سجلت 2978 فرصة عمل وسبب هذا التذبذب في فرص العمل راجع إلى التذبذب في عدد القروض.

خلاصة الفصل الثالث:

يتميز القطاع الفلاحي بأهمية بالغة من طرف الدولة، وذلك من خلال التأثير الكبير لسياسة منح القروض الفلاحية في بنك بدر، واشتمالها على إجراءات ودراسات معمقة تهدف إلى التوزيع العادل للموارد المالية المتاحة على مختلف طلبات القروض.

فالبنك قبل قيامه بتقديم القرض إلى المستثمر (الفلاح)،لابد له من التقييم والإلمام بجميع جوانب هذا القرض، وذلك بالاطلاع على مختلف التي تدخل في تركيب ملف القرض، من وثائق إدارية، محاسبية، اقتصادية،مالية وتقنية وبالتالي يسهل عليه الانتقال إلى مرحلة أخرى من دراسة هذا الملف، والتي تتمثل في دراسة وتقييم المشروع المعني بالتمويل من خلال وضع الشروط المناسبة لصاحب المشروع ودراسته من الناحية الاقتصادية والمالية، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة الأخيرة المتمثلة في الضمانات التي يقدمها صاحب المشروع، وأن نجاح عملية الدعم بالقروض الفلاحية ساهم في تحقيق التنمية الريفية من خلال رفع نسبة الإنتاج وتوفير العديد من فرص العمل.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال التعرف إلى هذه الدراسة: "دور القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة تبسة –488–، تم التوصل إلى أن الفلاحة تعمل على دفع عجلة التنمية، وذلك بإعتبارها نشاطا إنتاجيا، مما فرض على الفلاحين الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وإعطائه مكانته اللائقة وأهميته المطلقة.

وبالرغم من الأمية البارزة للقروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية تبقى هناك عوائق تواجهها في مختلف الدول، الشيء الذي يحول دون تطوره، ولعل أبرز العوائق وأهمها مشكلة التمويل التي تظل المحدد الرئيسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار، والتي أضحت عاجزة عن تلبية الاحتياجات التمويلية للمستثمرين بالحجم المناسب والتكاليف الممكن احتوائها لترقية القطاع الفلاحي، حيث تعتبر هذه القروض الفلاحية المستحدثة مصدر رزق لكثير من الأفراد ومجال واسع لإحداث تنمية في القطاع الفلاحي وتطوير التنمية الريفية.

أولا: اختبار الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة للدراسة، تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وجانب تطبيقي، حيث تم اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: « تتمثل القروض الفلاحية المستحدثة في القرض الإيجاري وقرض التحدي وقرض الرفيق، أما فيما يخص واقع تطبيقها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فهو يركز أكثر على القرض الإيجاري حيث يمنحه أكثر من مرة في السنة. ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية، لأن القروض الفلاحية المستحدثة تم تقسيمات إلى ثلاثة أنواع، أما فيما يخص تركيز البنك الفلاحي على القرض الإيجاري فهو راجع إلى أن هذا الأخير يعتبر القرض الأكثر طلبا لطول مدته لأنه مدعما من طرف الدولة.

الفرضية الثانية: « يؤثر القرض الإيجاري على مؤشرات التنمية الريفية بالإيجاب.»، وهذا ما يثبت صحة الفرضية، لأنه يوفر مناصب عمل ويزيد في رفع نسبة الإنتاج الفلاحي، وذلك من خلال توفير العتاد الحديث اللازم للفلاح.

الفرضية الثالثة: « قرض التحدي من القروض المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يرفع من مستوى مؤشرات التنمية الريفية.»، وهذا ما ينفي صحة الفرضية، لأن هذا القرض يعتبر من القروض الضخمة، حيث لا يستطيع البنك توفير هذه المبالغ، لهذا منحت هذه القروض بعدد ضئيل خلال فترة الدراسة.

الفرضية الرابعة: « يساهم قرض الرفيق في الحد من الأعباء التي يعاني منها الفلاح.»، وهذا ما يثبت صحة الفرضية، لأن القرض الرفيق يعتبر قرض مساند للفلاح لحل المشاكل التي يعاني منها.

ثانيا: نتائج البحث:

من خلال ما تم دراستها في هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- تشجيع الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- عدم كفاية الضمانات، وتميز القطاع الفلاحي لإرتفاع درجة المخاطرة؛
- تعد القروض الفلاحية المستحدثة أحد أهم المصادر التمويلية للقطاع الفلاحي، لما لها من مزايا تعود على كل أطراف العقد؛
- تقوم أسس التنمية الريفية على توعية وتدريب الفلاحين، ودعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة المشروعات والنهوض بالمرأة الريفية؛
- تلعب التنمية الريفية المستدامة دورا فعال في ضمان حاجيات الأجيال القادمة.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

- تدخل الدولة في عمليات الدعم الفلاحي؛
- مساهمة القروض الفلاحية في تطوير التنمية الريفية؛
- تبقى القروض الفلاحية المستحدثة في الجزائر محدودة الاستعمال رغم الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها؛
- من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن تكلفة قرض التحدي مرتفعة مقارنة بالقروض الأخرى.

ثالثا: التوصيات:

- ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل البنك للفلاحين؛
- توجيه وتكوين إطارات مؤهلين بالقطاع الفلاحي؛

- زيادة فعالية البرامج الخاصة بالقطاع الفلاحي في الجزائر، وتحديث الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- العمل على خلق المناخ المناسب للاستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص العقارات الفلاحية والبرامج التنموية، وكذا سياسة التجديد الريفي؛
- ضرورة فتح شباك إسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، لأن معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل مع البنوك الربوية.

رابعا: آفاق البحث:

رغم الجهود المبذولة في إعداد وإتمام هذا البحث، إلا أنه لا يخلو من النقائص بسبب حداثة الموضوع، وبالتالي يبقى المجال مفتوحا لمعالجته من جوانب أخرى، حيث يمكن اقتراح معالجة للموضوع باقتراح المواضيع التالية:

- واقع وآفاق القروض الفلاحية المستحدثة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.
- دور القروض الفلاحية في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية والتعليم والتعلم في الوطن العربي**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
2. أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية، مصادر تمويل تكلفة التمويلات-التمويلات المتخصصة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة، 2008.
3. بربرة انهجام، **الاقتصاد والتنمية**، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سورية، 2010.
4. بسام هلال مسلم القلاب، **التأجير التمويلي -دراسة مقارنة-**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
5. جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، دار الكر مل، عمان،1993.
7. حسن إبراهيم عيد علي، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.
8. حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012.
9. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2009.
10. خلف بن سليمان بن خضر النمري، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية**، ج2، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الأردن، 1995.
11. خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
12. رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
13. رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، 2008.
14. **سالم النجفي, التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط2، جامعة الموصل، العراق، 1987.

15. سمير عبد العزيز عثمان، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003.
16. عبد اللطيف بن أشهنو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، دون دار نشر، دون بلد نشر، 1982.
17. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
18. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، **التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
19. عدنان تاية التفيهي، **إدارة الائتمان-منظور شمولي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
20. علي محمود فارس وآخرون، **أسس الإقراض الزراعي والتعاوني**، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء-ليبيا، 2005.
21. كمال التابعي وعلي المكاوي، **علم الاجتماع العام**، دار النشر الإلكتروني، القاهرة-مصر، دون سنة نشر.
22. محمد أحمد عبد النبيل، **الرقابة المصرفية**، ط1، دار زمزم، عمان، 2010.
23. محمد الجوهري وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، دون بلد نشر، 2009.
24. محمد العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، عمان، 2010.
25. محمد حسين الوادي و حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، 2007.
26. محمد حسين دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقي، بيروت-لبنان، 2009.
27. محمد دويدار وآخرون، **استراتيجية الإعتماد على ذات، نحو منهجية جديدة للتطور العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية**، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 1980.
28. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق والاستراتيجيات والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

29. محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

30. مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

31. مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

32. مصطفى رشدي شيعة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 1985.

33. مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص:

34. منصور حمادة فريد، **مقدمة في اقتصاديات النقل**، مركز الإسكندرية للكتابة، الإسكندرية، 1998.

35. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، دار المعارف، الإسكندرية، 1997.

36. ناجي بدر إبراهيم ،**علم الاجتماع** الريفي، جامعة دمنهور،مصر، 2015.

37. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

المذكرات والرسائل:

1. أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة–دراسة حالة مشروع منطقة إيقويان بلدية تسلية ولاية خنشلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم إدارة الأعمال والتنميةالمستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، غير منشورة، 2014–2015.
2. بن حركات عائشة، **القرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة–** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الشعبة: علوم اقتصادية، التخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة، 2014–2015.

3. بن صالح الأخذاري، **التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 2015.
4. حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير. جامعة باتنة، الجزائر، غير منشور، 2013-2014.
5. دوخي عبد الرحيم الحنيطي، **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية-دراسة ميدانية عن منطقة البادية الشمالية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، فلسفة في الاقتصاد الزراعي (التنمية الريفية)، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل-العراق، غير منشور، 1997.
6. شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة تحليلية وتقييمية-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشور، 2012-2013.
7. عبد الغاني قتالي، **عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، غير منشورة، 2010.
8. عمر عزاوي، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة النخيل والتمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005.
9. غريد محمد، **آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،غير منشورة.
10. محاسن محمد الحسين البدراوي، **التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في السودان**، دراسة لمدينة الخرطوم العاصمة، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، غير منشورة.
11. منال محمد نمرقشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية- حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طوكيو"**- أطروحة لنيل شهادة الماجستير، التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين ،غير منشورة، 2009.
12. هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد-تلمسان، غير منشورة، 2013-2014.

الملتقيات:

1. بن سمينة دلال و بن سمينة عزيزة، **مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول **(سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات)**، جامعة بسكرة، يوميي 21-22 نوفمبر 2006.

المجلات:

1. رابح الزبيري، **حدود ودعم الدولة في السياسة الزراعية مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
2. سوالمية عبد الرحمان، **ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والثقافية في منطقة الأوراس، (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)**، العدد 30، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية-الجزائر، سبتمبر 2017.

المراجع بالفرنسية:

1. Farouk Bouyakoub, (l'entreprise et le financement), Casbah édition, Hydra, Alger.
2. Josette Peyron (gestion financier inest nationale), édition best, Paris 1999.

الدوريات:

1. Unesco et Fao: l'éducation pour le développement rural ; vers des orientations ouvelles, (étude conjointe) ; 2005.

2.البنك الدولي-التنمية الريفية-ورقة عمل قطاعية، إعداد مجموعة من خبراء البنك، دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري 1975.

الموقع الالكتروني:

1. http: //www.Minagri.dz/stralegie pnda.htm.

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية (الأم)

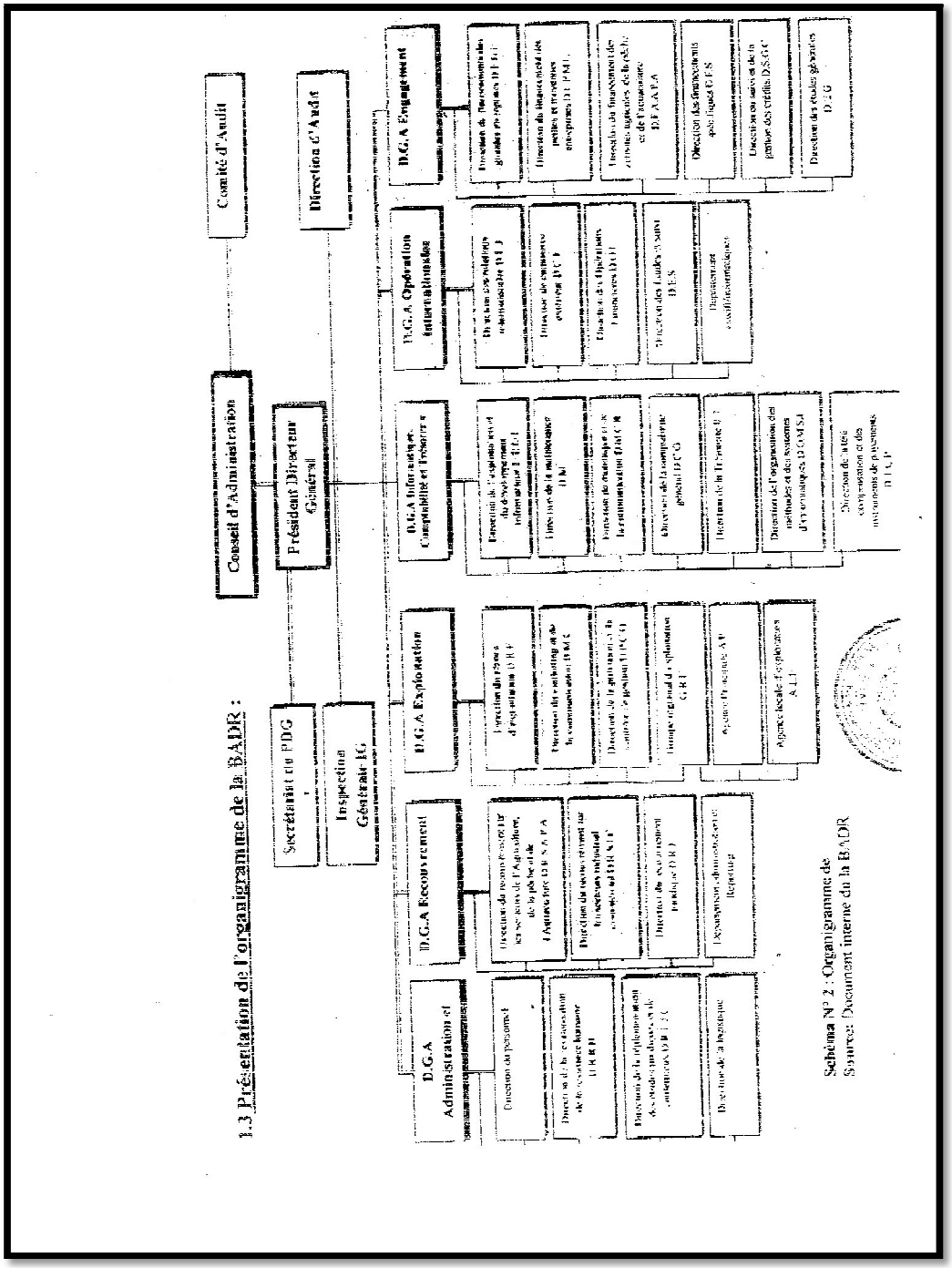

الملحق رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488–

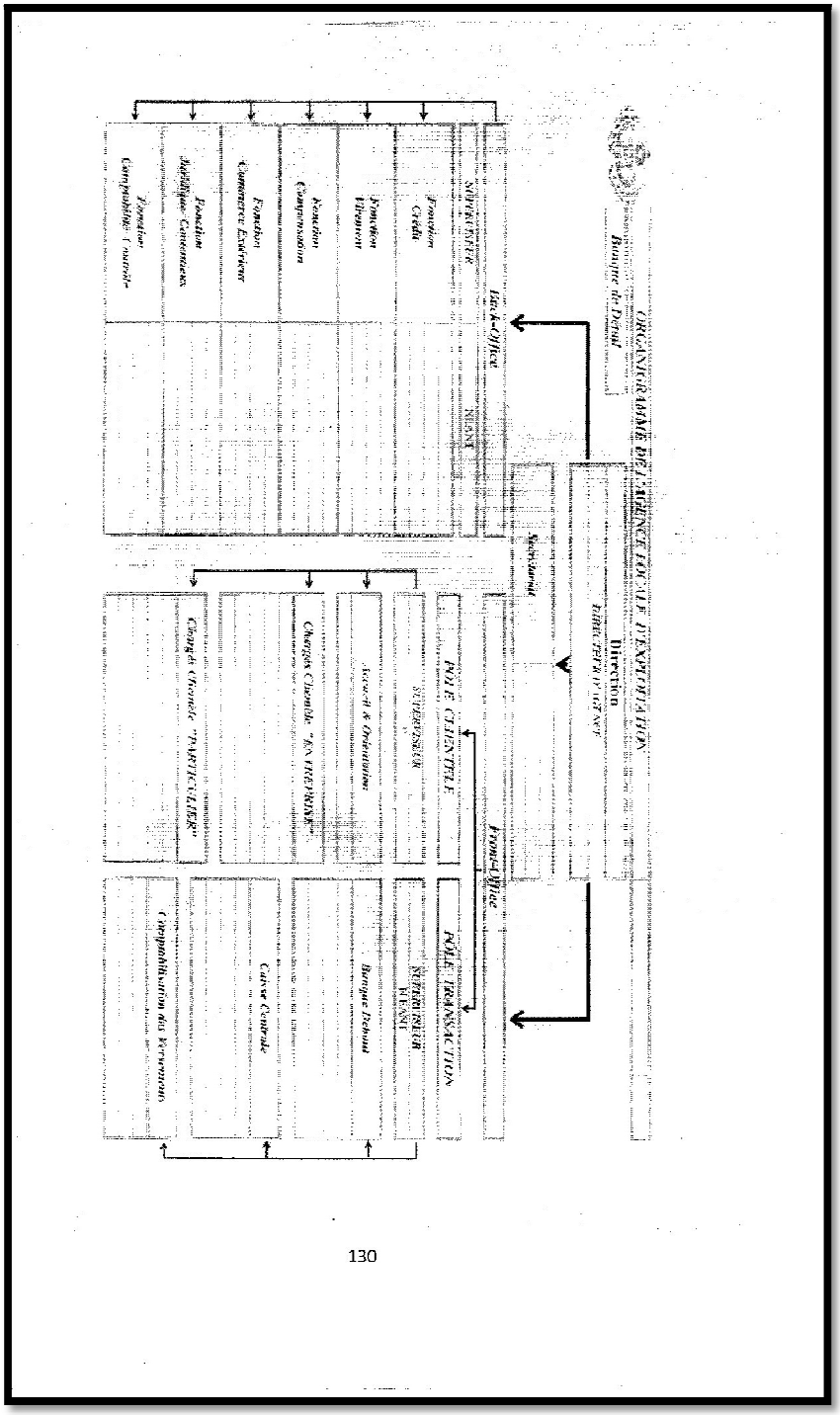

130

الملحق رقم 03

TEBESSA LE: 31/12/2017

Cooperative Agricole des Services
Distribution et Maintenance
Matriel Agricole
Teliphone: 037.59.15.30 fax: 037.59.29.79
I.F. : 099112010004454
A.IM: 12.0144.010.32
Agrement : 008.01.01.12
N.I.S 0991 1201 00044 54

CPT : 00300488300040300037 BADR Tébessa

FACTURE PROFORMA N°: 211 /2017

N°	DESIGNATIONS	QUANT	P.UNITAIRE H.Taxe	MONTANT H. Taxe
1	TRACTEUR C6807-68 CV à 02 RM (FBH)	1	2 515 000,00	2 515 000,00
			TOTAL H.T =	2 515 000,00
			TVA 19% =	477 850,00
			TOTAL TTC =	2 992 850,00

Arretée la présente facture à la somme de : deux millions neuf cents quatre vingt douze mille huit cents cinquante DA /.

* prix définitifs sont ceux en vigueur le jour de la livraison
* Délais de livraison sera fonction de la disponibilité

الملحق رقم 04

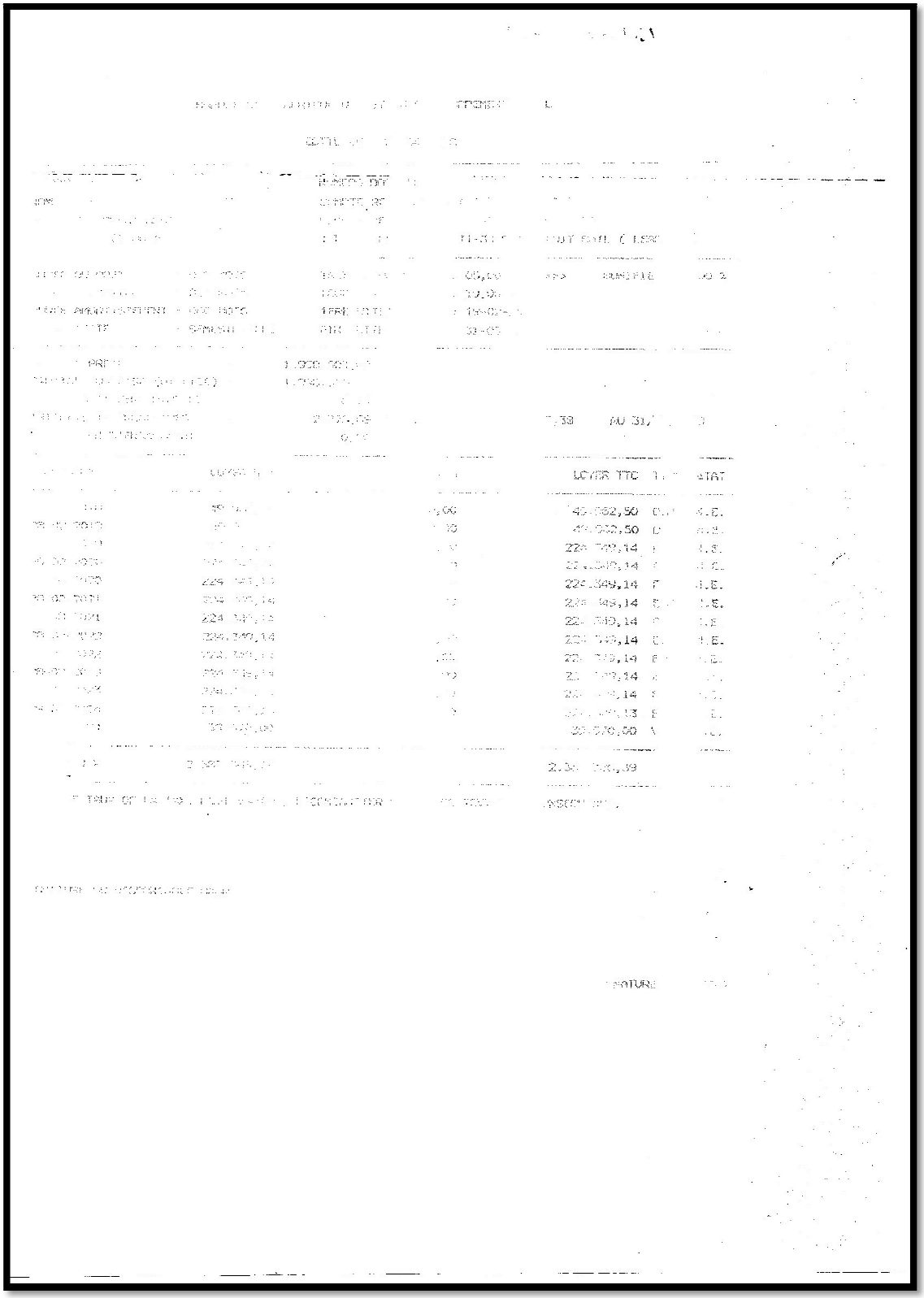

الملحق رقم 05 : جدول الاهتلاك لقرض التحدي

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
2014,03,31	-	
2014,06,30	-	
2014,09,30	-	
2014,12,31	-	
2015,03,31	-	
2015,06,30	-	
2015,09,30	-	
2015,12,31	-	
2016,03,31	447 556,00	
2016,06,30	447 556,00	
2016,09,30	447 556,00	
2016,12,31	447 556,00	
2017,03,31	447 556,00	
2017,06,30	447 556,00	
2017,09,30	447 556,00	
2017,12,31	447 556,00	
2018,03,31	447 556,00	
2018,06,30	447 556,00	
2018,09,30	447 556,00	
2018,12,31	458 207,83	
2019,03,31	456 876,35	
2019,06,30	455 544,87	
2019,09,30	454 213,40	
2019,12,31	452 881,92	
2020,03,31	451 550,44	
2020,06,30	450 218,96	
2020,09,30	448 887,48	
2020,12,31	8 999 053,25	
المجموع		

الملحق رقم 06

MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVLEPMENT RURAL ET DE LA PECHE

OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES
COOPERATIVE DE CEREALE ET LEGUME SECS
TEBESSA

FACTURE PROFORMAT

DESIGNATION DU PRODUIT	QUANTITE	PRIX	MONTANT
BLE DUR SEM R1	24.00	4 800.00	115 200.00

MONTANT EN H.T ==========>	115 200.00
TVA 0% ==========>	0.00
MANIPULATION 1.5 ==========>	36.00
MONTANT ENTTC ==========>	115 236.00

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE: CENT QUINZE MILLE DEUX CENT TRENTE SIX DINARS

TEBESSA LE: 19/09/2017

LE CHEF SCE COMMERCIAL

الملحق رقم 07

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

VALORISATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE (C/A 2009/2010)

RECAP WILAYA

Libellés	P.U (2003)	quantité	Valeur prod agri. (DA)	structure de ponderation (%)
Blé dur (qx)	1900	136493	259336700	2,57
Blé tendre (qx)	1700	3500	5950000	0,06
Orge (qx)	1000	24554	24554000	0,24
Avoine (qx)	1100	0	0	0,00
CEREALES		164547	289840700	**2,87**
FOURRAGES (qx)	**860**	791350	680561000	**6,74**
LEGUMES SECS (qx)	**3450**	30	103500	**0,00**
Tomate industrielle (qx)	985	0	0	0,00
Tabac (qx)	10920	0	0	0,00
MARAICHAGE (qx)	**2310**	833680	1925800800	**19,07**
Dont : 1 - P/de terre (qx)	1900	642665	1221063500	12,09
2 - Oignons (qx)	1900	34140	64866000	0,64
VITICULTURE (qx)	**5394**	0	0	**0,00**
AGRUMES (qx)	**4685**	0	0	**0,00**
NOYAUX ET PEPINS + FIGUIER (qx)	**8332**	56140	467758480	**4,63**
OLIVES (qx)	**5115**	22980	117542700	**1,16**
DATTES (qx)	**8150**	13920	113448000	**1,16**
PRODUCTION VEGETALE		0	3595055180	**35,60**
Bovins (T)	88976	4072	362310272	3,59
Ovins (T)	9631	334804	3224497324	31,93
Caprins (T)	4200	69486	291841200	2,89
VIANDES ROUGES		0	3878648796	**38,41**
VIANDES BLANCHES (qx)	**14500**	35945	521202500	**5,16**
ELEVAGES		0	0	
Lait (1000 litres)	23000	81564	1875972000	18,58
Œufs (1000 unités)	5000	27748	138740000	1,37
Miel (qx)	54943	360	19779480	0,20
Laine (qx)	8703	7900	68753700	0,68
PRODUITS DE L'ELEVAGE		0	2103245180	**20,83**
PRDUCTION ANIMALE		0	6503096476	**64,40**
PRODUCTION AGRICOLE TOTALE		0	10098151656	**100**

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

VALORISATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE (C/A 2010/2011)

RECAP WILAYA

Libellés	P.U (2003)	quantité	Valeur prod agri (DA)	structure de ponderation (%)
Blé dur (qx)	1900	556000	1056400000	8,24
Blé tendre (qx)	1700	55000	93500000	0,73
Orge (qx)	1000	782700	782700000	6,10
Avoine (qx)	1100	3300	3630000	0,03
CEREALES		1397000	1936230000	**15,10**
FOURRAGES (qx)	**860**	330600	284316000	**2,22**
LEGUMES SECS (qx)	**3450**	280	966000	**0,00**
Tomate industrielle (qx)	985	0	0	0,00
Tabac (qx)	10920	0	0	0,00
MARAICHAGE (qx)	**2310**	942510	2177198100	**16,98**
Dont : 1 - P/de terre (qx)	1900	703300	1336270000	10,42
2 - Oignons (qx)	1900	39200	74480000	0,58
VITICULTURE (qx)	**5394**	0	0	**0,00**
AGRUMES (qx)	**4685**	0	0	**0,00**
NOYAUX ET PEPINS + FIGUIER (qx)	**8332**	62480	520583360	**4,06**
OLIVES (qx)	**5115**	28000	143220000	**1,12**
DATTES (qx)	**8150**	17000	138550000	**1,12**
PRODUCTION VEGETALE		0	5201063460	**40,56**
Bovins (T)	88976	4536	403595136	3,15
Ovins (T)	9631	426363	4106302053	32,02
Caprins (T)	4200	97058	407643600	3,18
VIANDES ROUGES		0	4917540789	**38,35**
VIANDES BLANCHES (qx)	**14500**	35759	518505500	**4,04**
ELEVAGES		0	0	
Lait (1000 litres)	23000	81917	1884091000	14,69
Œufs (1000 unités)	5000	38136	190680000	1,49
Miel (qx)	54943	844	46371892	0,36
Laine (qx)	8703	7497	65246391	0,51
PRODUITS DE L'ELEVAGE		0	2186389283	**17,05**
PRDUCTION ANIMALE		0	7622435572	**59,44**
PRODUCTION AGRICOLE TOTALE		0	12823499032	**100**

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

VALORISATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE (C/A 2012/2013)
RECAP WILAYA

Libellés	P,U (2003)	quantité	Valeur prod agri (DA)	structure de ponderation (%)
Blé dur (qx)	1900	141900	269610000	2.32
Blé tendre (qx)	1700	1500	2550000	0.02
Orge (qx)	1000	8600	8600000	0.07
Avoine (qx)	1100	0	0	0.00
CEREALES		**152000**	**280760000**	**2.42**
FOURRAGES (qx)	**860**	**427700**	**367822000**	**3.17**
LEGUMES SECS (qx)	**3450**	**0**	**0**	**0.00**
Tomate industrielle (qx)	985	0	0	0.00
Tabac (qx)	10920	0	0	0.00
MARAICHAGE (qx)	**2310**	**975000**	**2252250000**	**19.39**
Dont : 1 - P/de terre (qx)	1900	771350	1465565000	12.62
2 - Oignons (qx)	1900	34600	65740000	0.57
VITICULTURE (qx)	**5394**	**0**	**0**	**0.00**
AGRUMES (qx)	**4685**	**0**	**0**	**0.00**
NOYAUX ET PEPINS + FIGUIER (qx	**8332**	**67150**	**559493800**	**4.82**
OLIVES (qx)	**5115**	**32000**	**163680000**	**1.41**
DATTES (qx)	**8150**	**18500**	**150775000**	**1.30**
PRODUCTION VEGETALE			**3774780800**	**32.50**
Bovins (T)	88976	4799	426995824	3.68
Ovins (T)	9631	418040	4026143240	34.66
Caprins (T)	4200	92206	387265200	3.33
VIANDES ROUGES			**4840404264**	**41.67**
VIANDES BLANCHES (qx)	**14500**	**44066**	**638957000**	**5.50**
ELEVAGES				
Lait (1000 litres)	23000	90996	2092908000	18.02
Œufs (1000 unités)	5000	33012	165060000	1.42
Miel (qx)	54943	650	35712950	0.31
Laine (qx)	8703	7824	68092272	0.59
PRODUITS DE L'ELEVAGE			**2361773222**	**20.33**
PRDUCTION ANIMALE			**7841134486**	**67.50**
PRODUCTION AGRICOLE TOTALE			**11615915286**	**100**

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

VALORISATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE (C/A 2013/2014)

RECAP WILAYA

Libellés	P.U (2003)	quantité	Valeur prod agri (DA)	structure de ponderation (%)
Blé dur (qx)	1900	220400	418760000	3.71
Blé tendre (qx)	1700	9000	15300000	0.14
Orge (qx)	1000	100600	100600000	0.89
Avoine (qx)	1100	0	0	0.00
CEREALES		**330000**	**534660000**	**4.73**
FOURRAGES (qx)	**860**	**496240**	**426766400**	**3.78**
LEGUMES SECS (qx)	**3450**	**0**	**0**	**0.00**
Tomate industrielle (qx)	985	0	0	0.00
Tabac (qx)	10920	0	0	0.00
MARAICHAGE (qx)	**2310**	**580000**	**1339800000**	**11.86**
Dont : 1 - P/de terre (qx)	1900	360000	684000000	6.06
2 - Oignons (qx)	1900	67500	128250000	1.14
VITICULTURE (qx)	**5394**	**0**	**0**	**0.00**
AGRUMES (qx)	**4685**	**0**	**0**	**0.00**
NOYAUX ET PEPINS + FIGUIER (qx	**8332**	**67500**	**562410000**	**4.98**
OLIVES (qx)	**5115**	**26000**	**132990000**	**1.18**
DATTES (qx)	**8150**	**19600**	**159740000**	**1.41**
PRODUCTION VEGETALE			**3156366400**	**27.94**
Bovins (T)	88976	**4722**	420144672	3.72
Ovins (T)	9631	**406438**	3914404378	34.65
Caprins (T)	4200	**87201**	366244200	3.24
VIANDES ROUGES		**0**	**4700793250**	**41.62**
VIANDES BLANCHES (qx)	**14500**	**78063**	**1131913500**	**10.02**
ELEVAGES		**0**		
Lait (1000 litres)	23000	**88193**	2028439000	17.96
Œufs (1000 unités)	5000	**32760**	163800000	1.45
Miel (qx)	54943	**900**	49448700	0.44
Laine (qx)	8703	**7440**	64750320	0.57
PRODUITS DE L'ELEVAGE			**2306438020**	**20.42**
PRDUCTION ANIMALE			**8139144770**	**72.06**
PRODUCTION AGRICOLE TOTALE			**11295511170**	**100**

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

VALORISATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE (C/A 2014/2015)
RECAP WILAYA

Libellés	P,U (2003)	quantité	Valeur prod agri (DA)	structure de ponderation (%)
Blé dur (qx)	1900	312000	592800000	4.97
Blé tendre (qx)	1700	19000	32300000	0.27
Orge (qx)	1000	136000	136000000	1.14
Avoine (qx)	1100	0	0	0.00
CEREALES		**467000**	**761100000**	**6.37**
FOURRAGES (qx)	**860**	1047920	**901211200**	**7.55**
LEGUMES SECS (qx)	**3450**	**0**	**0**	**0.00**
Tomate industrielle (qx)	985	0	0	0.00
Tabac (qx)	10920	0	0	0.00
MARAICHAGE (qx)	**2310**	**622800**	**1438668000**	**12.05**
Dont : 1 - P/de terre (qx)	1900	408000	775200000	6.49
2 - Oignons (qx)	1900	37600	71440000	0.60
VITICULTURE (qx)	**5394**	**0**	**0**	**0.00**
AGRUMES (qx)	**4685**	**0**	**0**	**0.00**
NOYAUX ET PEPINS + FIGUIER (qx	**8332**	**69700**	**580740400**	**4.86**
OLIVES (qx)	**5115**	**36000**	**184140000**	**1.54**
DATTES (qx)	**8150**	**20500**	**167075000**	**1.40**
PRODUCTION VEGETALE			**4032934600**	**33.78**
Bovins (T)	88976	**4696**	417831296	3.50
Ovins (T)	9631	**390665**	3762494615	31.51
Caprins (T)	4200	**88723**	372636600	3.12
VIANDES ROUGES		**484084**	**4552962511**	**38.13**
VIANDES BLANCHES (qx)	**14500**	**73131**	**1060399500**	**8.88**
ELEVAGES				
Lait (1000 litres)	23000	**86100**	1980300000	16.59
Œufs (1000 unités)	5000	**36792**	183960000	1.54
Miel (qx)	54943	**1200**	65931600	0.55
Laine (qx)	8703	**7200**	62661600	0.52
PRODUITS DE L'ELEVAGE		**188**	**2292853200**	**19.20**
PRDUCTION ANIMALE		**86100**	**7906215211**	**66.22**
PRODUCTION AGRICOLE TOTALE		**86100**	**11939149811**	**100**

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

VALORISATION DE LA PRODUCTION AGRICOLE (C/A 2015/2016)
RECAP WILAYA

Libellés	P.U (2003)	quantité	Valeur prod agri (DA)	structure de ponderation (%)
Blé dur (qx)	1900	215800	410020000	3.08
Blé tendre (qx)	1700	5200	8840000	0.07
Orge (qx)	1000	126000	126000000	0.95
Avoine (qx)	1100	0	0	0.00
CEREALES		347000	**544860000**	**4.09**
FOURRAGES (qx)	**860**	1202800	**1034408000**	**7.76**
LEGUMES SECS (qx)	**3450**	0	**0**	**0.00**
Tomate industrielle (qx)	985	0	0	0.00
Tabac (qx)	10920	0	0	0.00
MARAICHAGE (qx)	**2310**	1075740	**2484959400**	**18.64**
Dont : 1 - P/de terre (qx)	1900	876750	1665825000	12.50
2 - Oignons (qx)	1900	37600	71440000	0.54
VITICULTURE (qx)	**5394**	0	**0**	**0.00**
AGRUMES (qx)	**4685**	0	**0**	**0.00**
NOYAUX ET PEPINS + FIGUIER (qx	**8332**	71100	**592405200**	**4.44**
OLIVES (qx)	**5115**	44500	**227617500**	**1.71**
DATTES (qx)	**8150**	21300	**173595000**	**1.30**
PRODUCTION VEGETALE			**5057845100**	**37.94**
Bovins (T)	88976	5192	461963392	3.47
Ovins (T)	9631	417916	4024948996	30.19
Caprins (T)	4200	90709	380977800	2.86
VIANDES ROUGES		0	**4867890188**	**36.52**
VIANDES BLANCHES (qx)	**14500**	66372	**962394000**	**7.22**
ELEVAGES		0		
Lait (1000 litres)	23000	89581	2060363000	15.46
Œufs (1000 unités)	5000	52248	261240000	1.96
Miel (qx)	54943	990	54393570	0.41
Laine (qx)	8703	7679	66830337	0.50
PRODUITS DE L'ELEVAGE			**2442826907**	**18.32**
PRDUCTION ANIMALE			**8273111095**	**62.06**
PRODUCTION AGRICOLE TOTALE			**13330956195**	**100**

الملحق رقم 08

WILAYA DE TEBESSA
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES
ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

EMPLOI AGRICOLE GENERE PAR LE SECTEUR DE L'AGRICULTURE
(2003-2017)

2003			2004			2005			2006			2007		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
1905	593	2498	1648	4263	5911	3135	2710	5845	442	1305	1747	269	886	1155

2008			2009			2010			2011			2012		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
374	761	1135	408	1386	1794	623	1016	1639	13	1000	1013	263	751	1014

2013			2014			2015			2016			2017			cumul au 31.12.2016		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
303	1253	1556	254	1482	1736	599	806	1405	735	786	1521	2086	892	2978	13057	19890	32947

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور القروض الفلاحية في تحقيق التنمية الريفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488– خلال الفترة من 2010م إلى 2017م، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج المجدول (EXCEL) كأداة رئيسية في تحليل الإحصائيات والبيانات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن القروض الفلاحية المستحدثة تعد من أهم المصادر التمويلية للقطاع الفلاحي لما له من مزايا تعود على كل أطراف العقد، وكذلك إلى عدم كفاية الضمانات، وتميز القطاع الفلاحي بارتفاع درجة المخاطرة، كما قدمت الدراسة في ضوء النتائج المتوصل إليها مجموعة من التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع من بينها ضرورة فتح شباك إسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، لأن معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل مع البنوك الربوية وأيضا زيادة فعالية البرامج الخاصة بالقطاع الفلاحي في الجزائر، وتحديث الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الكلمات المفتاحية:

القروض الفلاحية، التنمية الريفية، القطاع الفلاحي، القروض الفلاحية المستحدثة.

Résume de projet

Ce projet d'études a pour but les connaissance des prêts Bonaire pour le développement des Zones Rurales dans les banques d'agriculture et développement des zones rurales

Agence Tébessa 488 période 2010 a 2017

Pour attendre les objectifs de l'étude et un programme désactivé.

Comme un outil clé dans le code d'analyse et de donnés ce qui a atteint a un groupe d'études dans une gamme de résultats le plus important sont les prêts agricoles nouvellement développes.

Des promesses modernisées une des sources de financement les plus importants pour le secteur agricole.

Avantage rencontre de tous les cotes (contrat) aussi bien Que non, en plus de l'insuffisance garanties t le secteur distingué avec une série de recommandation liè a ce sujet y compres la recessite d'ouvres des relations avec les banques éducatives, et aussi augmentes l'èfficacitè des programmes sectorielles de l'agreculation en Algérie et la modernisation de systèmes en utilisant la technologie information-communication.